السوري لكل السوريين

/http://alsori.net

0997326097

alsorilklalsoreen@gmail.com

صحيفة أسبوعية سياسية ثقافية اجتماعية حرة، تهدف إلى إعادة المحبة والألفة بين السوريين، وتقريب وجهات النظر بينهم.

هوامش

لقاء تشاوري في حماة بين السلطات والمنظمات المدنية... تعاون تنموي أم تلميع سياسي؟

حماة/ جمانة الخالد

أقامت محافظة حماة مؤخراً لقاءً تشاورياً مع منظمات من المجتمع المدني، بحضور ممثلين رسميين وممثلين عن جمعيات محلية، في محاولة رسمية لإبراز نبرة تعاون وشراكة بين الجهات الحكومية والفاعلين المدنيين. وفق بيانات ونشرات رسمية أعلن خلالها عن أهداف عملية يشملها اللقاء مثل تنسيق جهود العمل الإنساني والخدمي، وتسهيل تنفيذ مشاريع محلية خدمية وتنموية في المناطق المتأثرة.

من ناحية رسمية، قدم المحافظ وقيادات في المحافظة وعوداً بتذليل عقبات ادارية وبتوفير آليات للتنسيق مع المنظمات، كما تم التطرق إلى مبادرات رقمية جديدة مثل منصة «شاركنا» التي تهدف إلى فتح قناة تواصل الكترونية مع المواطنين والجهات الفاعلة المحلية لتلقي المقترحات واحتياجات الأهالي. هذه المبادرات رُحبت في الخطاب الرسمي كخطوات تصب في مصلحة تعزيز الشراكة المحلية.

لكن المشهد على أرض الواقع يقرأه كثير من الناشطون والمدافعين عن حريات المجتمع المدني بطريقة مختلفة ومشككة. يرى هؤلاء أن مثل هذه اللقاءات كثيراً ما تنعقد في أجواء إعلامية منسقة تركز على المظهر والشكل أكثر من التركيز على المحتوى الفعلي للتعاون والمشاركة الحقيقية في صنع القرار. تقول مصادر من داخل فضاء المنظمات المحلية إن اللقاءات الرسمية لا تترجم بالضرورة إلى تغييرات مؤسسية في إطار العمل أو في إزالة الحواجز البيروقراطية التي تعيق المشاريع على الأرض.

السياق التشريعي والإداري المحيط بعمل المنظمات غير الحكومية يظل عاملاً مؤثراً في درجة فاعلية هذه الشراكات. تقارير حقوقية ومنظمات مختصة رصدت في الفترة الأخيرة تشديدات وإجراءات إدارية قد تحد من قدرة المنظمات على العمل باستقلالية وفعالية، مثل متطلبات تسجيل موحدة، وإجراءات اعتماد وتنسيق إلزامية، وقيود على التواصل المباشر مع جهات دولية بدون المرور بمخاطبات حكومية محددة. تشير هذه الممارسات إلى ميل نحو ضبط مجال العمل المدني بشروط تضع الدولة في موضع منفذ القرار الرئيسي في عمليات الدعم والإغاثة والتنمية.

الناشطون والمحليون الذين تحدثت معهم عبر رسائل مكتوبة وشهادات علنية عبروا عن قلق من أن تتحول بعض المنظمات إلى واجهات شكلية تستخدم لتجميل صورة السلطة، بدلاً من أن تكون شريكاً حقيقياً موثوقاً به في وضع السياسات المحلية وتقديم حلول مستدامة. ينتقدون أيضاً محدودية الحرية في مبادرات العمل المدني وتذبذب آليات التمويل وتأثير الضغوط السياسية والإدارية على أولويات المشاريع، ما يجعل الكثير من البرامج محكومة بعوامل لا تمت باحتياجات المجتمع المحلي.

من جهة مغايرة، يؤكد مسؤولو الحماية والمشاريع في المحافظة أن التواصل المتزايد مع المنظمات ضروري لإدارة ملفات معقدة مثل إعادة تأهيل البنى التحتية، وإيصال الخدمات الأساسية، وملف المهجرين والعائدين. كما يرون أن الاجتماعات الدورية والمنصات الرقمية قادرة على تحسين شفافية توزيع الموارد والحد من الازدواج في الجهود، بشرط أن تترجم الوعود إلى إجراءات ملموسة وتسهيلات إدارية حقيقية.

الحقيقة العملية هنا أن الفجوة بين الخطاب والواقع تبقى مفتوحة: اللقاءات التشاورية توفر فرصة للنقاش ولتبادل المعلومات، لكن مصداقية هذه اللقاءات تقاس بمدى تحويل نتائجها إلى قرارات وسياسات تدعم استقلالية المنظمات، وتعطيها مساحة حقيقية للمشاركة في التخطيط والتنفيذ. إذا لم يحدث ذلك، ستبقى هذه اللقاءات في خانة الفعاليات الإعلامية أكثر من كونها أدوات لتنمية حقيقية.

توصيات عملية تختمها هذه الوقفة الصحفية: أولاً، ضرورة إضفاء مزيد من الشفافية على آليات التمويل والتنسيق، وثانياً، مراجعة الإجراءات البيروقراطية التي تعرقل تأسيس وتشغيل المنظمات المحلية، وثالثاً، فتح قنوات مستقلة للحوار مع ممثلي المجتمع المدني خارج إطار التقديم الإعلامي للحدث، والرابع، دعم قدرات المنظمات بالمُدخلات الفنية والمالية لتصبح قادرة على تنفيذ مشاريع مستدامة وحقيقية تخدم المواطنين، وليس مجرد واجهة للتجميل الإعلامي.

يبقى اختبار نوايا المؤسسات والسلطات محلياً مرتبطاً بما ستنتجه هذه اللقاءات من مخرجات قابلة للقياس على الأرض. اللقاءات مطلوبة، لكن الأكثر أهمية أن تكون عبرة مترجمة إلى أفعال تُحس في حياة الناس لا أن تظل شعارات على الورق أو إضاءات إخبارية عابرة.

دمشق.. مدينة الدليفري المزدحمة بين السرعة والفوضى

دمشق/ مرجانة إسماعيل

في شوارع دمشق المزدحمة التي تضيق بأنفاس المارة وصوت المحركات، ووسط زحمة الشاحنات والمارة وباعة الأرصفة، يمكن أن ترى جيشاً من الدراجات النارية الصغيرة يتنقل بسرعة بين الأزقة والحارات، يحمل كلٌ منها صندوقاً لامعاً على ظهره كعلامة تجارية لحلم جديد اسمه "الدليفري". هذه الظاهرة التي اجتاحت العاصمة لم تعد مجرد مهنة طارئة، بل تحولت إلى جزء من المشهد اليومي لمدينة تتغير ملامحها تحت ضغط التكنولوجيا والبطالة والغلاء.

رامي، شاب في الثانية والأربعين، يعمل في توصيل الطلبات منذ ست سنوات، يعرف شوارع دمشق كما يعرف كف يده. "الناس تظن أن مهمتنا سهلة، مجرد نقل وجبة أو طرد صغير، لكنها سباق مع الوقت والمخاطر"، يقول مبتسماً بينما يمسح العرق عن جبينه. يروي أنه كثيراً ما اضطر للتلفاف حول أحياء كاملة بسبب حفرة ظهرت فجأة أو شارع أغلق دون سابق إنذار. "طلب ممكن يوصل بخمس دقايق، بيكلفني نص ساعة وكم شتيمة من السائقين"، يضيف ضاحكاً بمرارة.

في الجهة المقابلة، يقف أحمد، طالب جامعي يعمل في التوصيل الجزئي ليساعد نفسه في مصاريف الدراسة. يروي بحزن حادثة احتيال تعرض لها قبل أشهر: "وصلني طلب من زبون جديد، دفعت قيمته من جيبي، أربعمية ألف، ولما وصلت للعنوان أغلق موبايله واختفى، لا عنوان ولا اسم حقيقي، وخسرت راتب أسبوع". يضحك بمرارة: "صرت أخاف من الطلبات الجديدة أكثر من حفر الشوارع".

مدير إحدى شركات التوصيل في دمشق، المهندس مراد الحموي، يصف المهنة بأنها "مغامرة يومية في مدينة مزدحمة ومتشعبة". يقول: "الكابتن اليوم ليس مجرد سائق، بل بطل ميداني يتعامل مع الزحام، والمخاطر الأمنية، والحفر، وحتى المزاج العام".

يضيف أن الشركة لا تَعِد عملاءها بسرعة خيالية، لأن الشوارع نفسها غير قابلة للتنبؤ. "نقول للزبون الطلب بيحتاج ساعة، مو لأننا بطيئين، بل لأن الطريق نفسه يقرر عنّا".

لكن خلف هذا المشهد اليومي المرهق، تكمن مشكلات أعمق. الحموي يكشف أن أكثر من تسعين بالمئة من تأخيرات الطلبات سببها توقيف الكابتن من قبل دوريات لأسباب غير واضحة. "حتى لو أبرز كل أوراقه، ممكن يوقفوه نص ساعة، وهذا يعني خسارة للشركة وللعميل وللكابتن نفسه." ويصف مصادرة الدراجات بأنها "الضربة القاصمة"، فالدراجة التي يشتريها العامل بثلاثمئة أو أربعمئة دولار تُصادر بحجة الإزعاج، ليجد نفسه مجبراً على شراء أخرى. "إما أن تُنظَّم المهنة أو تُمنع بوضوح، أما أن يُعاقب الفقير وحده، فهذه مأساة."

الإنترنت، الذي يُفترض أنه العمود الفقري للعمل الرقمي، أصبح هو الآخر خصماً لا شريكاً. "تحسن وضع الكهرباء قليلاً، لكن الإنترنت صار أسوأ"، يقول الحموي، مضيفاً أن الشركات تضطر لاستخدام شرائح اتصال متعددة وأنظمة احتياطية مكلفة لضمان استمرار الطلبات. "انقطاع الشبكة لخمس دقائق يعني عشرات الطلبات المعلقة وخسائر لا تُحصى."

في مقابل هذه التحديات، يشهد القطاع تحولاً تجارياً لافتاً. فقد تجاوزت الطلبات القادمة من المشاريع المنزلية والصفحات الصغيرة على إنستغرام الطلبات التقليدية من المطاعم والمتاجر الكبرى. "الناس صارت تشتري من سيدات يعملن من بيوتهن أكثر مما تشتري من المحلات"، يقول الحموي، مشيراً إلى أنّ هذا الاتجاه الجديد غيّر خريطة الطلبات في العاصمة، وخلق فرصاً اقتصادية حقيقية رغم ضيق الحال.

لكن الواقع الميداني لا يخلو من المخاطر الصحية والتنظيمية. عبد الرزاق حبزة، أمين سر جمعية حماية المستهلك، يحذر من "منظومة فوضوية" تهدد صحة المواطنين، إذ تُنقل الوجبات في صناديق تفتقر لأدنى معايير السلامة، حيث تختلط الأطعمة الساخنة بالمواد التي تحتاج تبريداً. "الكثير من العاملين لا يحملون شهادات صحية، وبعضهم يعمل لحسابه الخاص دون أي إشراف، إنها وصفة مثالية للتسمم الغذائي." ويطالب بوضع ضوابط صارمة تشمل تسعيرة واضحة، وتجهيز الدراجات بصناديق مخصصة تحفظ الحرارة، وإجراء فحوص طبية دورية للعاملين.

ترميم ١٨ خيمة صفية في مدرسة حاتم زيدان الابتدائية بمخيم نازحي تل أبيض

الرقة/ حسن الشيخ

في خطوة تهدف إلى تحسين البيئة التعليمية وتوفير ظروف دراسية ملائمة للطلاب، بدأت إدارة المدارس في مدينة عين عيسى بالتعاون مع هيئة التربية والتعليم في مقاطعة الفرات، مشروعاً لترميم وإصلاح الوحدات الصفية في مدرسة حاتم زيدان الابتدائية الواقعة في مخيم نازحي تل أبيض، بعد أن تعرضت تلك الوحدات لأضرار بالغة جراء العوامل الجوية خلال السنوات الماضية.

وتضم المدرسة ١٨ خيمة صفية كانت قد تضررت بفعل الرياح القوية والأمطار الغزيرة وارتفاع درجات الحرارة، ما أدى إلى تشقق الأغطية وتلف أجزاء واسعة من الهياكل المعدنية والخشبية التي تشكل البنية الأساسية للخيم.

وقد أثّر هذا التدهور سلباً على سير العملية التعليمية وعلى راحة الطلاب والمعلمين على حد سواء، خاصة خلال فصول الشتاء الباردة والصيف الحار.

وبحسب جمعان عيسى، الإداري في إدارة المدارس بمدينة عين عيسى، فإن اللجنة المشرفة على المشروع باشرت أعمالها منذ مطلع الشهر الجاري، حيث تم تشكيل فرق فنية مختصة بالصيانة وإعادة التأهيل.

وأوضح عيسى أن العمل يتم على مراحل متتالية تشمل إصلاح الهياكل المعدنية، واستبدال الأغطية التالفة، وترميم الأرضيات والعوازل الداخلية، بالإضافة إلى تحسين التهوية والإضاءة داخل الصفوف لضمان بيئة أكثر أماناً وملاءمة للتعليم.

وأشار إلى أن الهدف الأساسي من هذا المشروع هو ضمان استمرارية العملية التعليمية وعدم انقطاع الطلاب عن دراستهم، لاسيما في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها سكان المخيم منذ سنوات النزوح.

وأضاف أن "اللجنة تعمل بتنسيق مباشر مع هيئة التربية والتعليم بمقاطعة الفرات التي تقدم الدعم الفني واللوجستي للمشروع، وتتابع مراحل التنفيذ لضمان مطابقتها للمعايير التربوية والبنيوية».

كما أوضح أن إدارة المدارس تسعى من خلال هذه الجهود إلى تهيئة المدارس بشكل كامل لاستقبال العام الدراسي الجديد، والتغلب على العقبات التي تواجه الكادر التعليمي والطلاب على حد سواء. وأكد أن مثل هذه المبادرات تندرج ضمن خطة أشمل لصيانة وترميم المدارس في المنطقة، خاصة تلك التي تعتمد على الخيم أو الأبنية المؤقتة كحلول بديلة بعد تضرر المنشآت التعليمية الأصلية.

من جانبهم، عبّر عدد من أولياء الأمور والمعلمين عن ارتياحهم لهذه الخطوة، مؤكدين أن تحسين الظروف داخل الصفوف يسهم بشكل مباشر في رفع مستوى التحصيل العلمي لدى الطلاب ويشجعهم على الالتزام بالدوام المدرسي. كما أشادوا بالجهود المبذولة من قبل إدارة المدارس وهيئة التربية والتعليم لتجاوز الصعوبات التي تعيق استمرار العملية التعليمية في المخيم.

ويأمل القائمون على المشروع أن يتم الانتهاء من أعمال الترميم خلال الأسابيع القليلة المقبلة، ليكون العام الدراسي الجديد فرصة جديدة لبناء بيئة تعليمية أكثر استقراراً وأمناً لأطفال المخيم الذين يشكل التعليم بالنسبة لهم نافذة أمل نحو مستقبل أفضل.

السجناء السوريون في سجن رومية... انتظار طويل وغموض سياسي يطغى على العدالة

لا يزال المئات من السجناء السوريين المحتجزين في سجن رومية ينتظرون مصيراً غامضاً منذ سنوات طويلة، وسط مطالبات إنسانية متكررة بإطلاق سراحهم أو إعادتهم إلى بلادهم. وبين هؤلاء السجناء معتقلون على خلفيات مختلفة، بعضهم متهم بقضايا إرهاب، وآخرون اعتقلوا بسبب عبور الحدود بشكل غير شرعي أو المشاركة في الثورة السورية. ومع غياب خطة واضحة لمعالجة هذا الملف، تتزايد الشكوك حول وجود تلاعب سياسي بقضيتهم، ويخشى حقوقيون أن يكون هذا الملف ورقة ضغط إقليمية أكثر من كونه قضية إنسانية بحتة.»٦

بالفن والمبادرات الإنسانية.. السويداء تضمد جراحها

ما تزال الأوضاع في محافظة السويداء كارثية، فالوضع الغذائي يسوء يوماً بعد يوم وكميات المساعدات التي تدخل إليها لا تلبي الحدود الدنيا من الاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان، ويتسبب عدم توافر الطحين والمحروقات، بإغلاق عدد من الأفران مما يدفع الأهالي إلى استخدام طحين قديم محروق لإنتاج الخبز لسد حاجتهم اليومية رغم ضرره المحتمل على صحتهم. »٢

نساء درعا.. من رماد الحرب إلى بناء المستقبل السياسي

في أحد مقاهي درعا المتهالكة، تجلس منى، الثلاثينية التي فقدت زوجها خلال الحرب، تتأمل دخان الزجيلة وكأنها تقرأ فيه مستقبلها. كانت يوماً ما مدرسة في ثانوية البنات، واليوم أصبحت ناشطة محلية تتحدث عن حقوق النساء ومشاركتهن في إدارة شؤون البلدة. تقول بنبرة واثقة رغم التعب الذي يسكن عينيها: "نحن النساء كنا نخبز الخبز تحت القصف، ونخيط الجراح في بيوتنا، فليش ما نشارك اليوم بصناعة القرار؟" »٤

تعليق المجلس الأعلى السوري اللبناني... خطوةٌ رمزيّاً أم إعادة نفوذاً بوجهٍ جديداً؟

رغم الانسحاب الرسمي للجيش السوري من لبنان عام ٢٠٠٥، فإن النفوذ السوري لم يتراجع تماماً، بل استمر عبر قنوات غير رسمية وشبكات اقتصادية وأمنية وسياسية معقدة. لم يكن الوجود العسكري سوى أحد أوجه التأثير، أما الوجه الآخر فاستمر من خلال ما يُعرف بمؤسسات الظل التي شكلت امتداداً لنفوذ دمشق داخل الساحة اللبنانية بوسائل أكثر مرونة وأقل وضوحاً. »٦

النفوذ الديني في المخيمات السورية... تحديات في زمن النزوح

نوه شيرمان حسو إلى أنه رغم التحديات التي تواجه المخيمات من جراء تنامي النفوذ الديني المتشدد، إلا أن الحلول الممكنة تكمن في تعزيز الدعم الإنساني، وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي، واستمرار التنسيق بين الأطراف المعنية لضمان حماية حقوق النازحين في المخيمات.»٣

ترامب يتراجع عن لقاء بوتين.. ويفرض عقوبات جديدة على موسكو

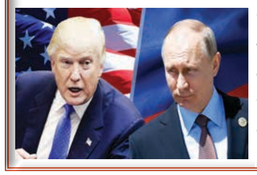

فوجئت دوائر السياسة الخارجية في الولايات المتحدة بانقلاب موقف الرئيس الأميركي تجاه روسيا ورئيسها، فبعد أن أعلن إنه سيجري محادثات مع الرئيس الروسي في العاصمة المجرية بودابست، تراجع ترامب عن عقد القمة بعد يوم واحد من إعلانه، وقال إن «الاجتماع مع بوتين قد يكون مضيعة للوقت».»٥

المرأة السورية... رهان المستقبل كيف تغير النساء حالهن وحال مجتمعاتهن

تقف المرأة السورية اليوم أمام فرصة تاريخية لإعادة صياغة دورها في مجتمع يتجه ببطء نحو التعافي من آثار الحرب، والمستقبل لن يكون للمتفرجين بل للفاعلين القادرين على تحويل الألم إلى طاقة، والدمار إلى بناء.

والمرأة بما تمتلكه من صبر وطاقة وتجربة، ستكون حجر الأساس في مشروع النهوض القادم، الفترة المقبلة يجب أن تكون مرحلة إعادة التوازن الاجتماعي، حيث يصبح تمكين النساء في التعليم والعمل والقيادة ضرورة لا خياراً، فالمستقبل يحتاج إلى نساء متعلمات، مستقلات، قادرات على المساهمة في اتخاذ القرار، وفي بناء مؤسسات أكثر عدلاً واستدامة.

إن الاستثمار في تعليم الفتيات وتطوير مهارات النساء لن يكون عملاً خيرياً، بل استثماراً مباشراً في استقرار البلاد ونهضتها للتعافي من آثار الحرب التي طالت كل شيء.

وفي هذا المستقبل، يجب أن تتوسع مجالات العمل أمام النساء، من الزراعة والصناعة إلى الإعلام والتكنولوجيا، ويجب أن تتجه كثير من النساء إلى إنشاء مشاريعهن الخاصة والمساهمة في الاقتصاد المحلي، لتتراجع الصور النمطية القديمة تدريجياً أمام واقع جديد تصنعه الإرادة والمعرفة.

ويجب أن تقود النساء جهود المصالحة المجتمعية ونشر ثقافة السلام، بعد أن دفعن أثمان الحرب باهظة، وأن يصبح حضورهن في المجالس والمنظمات والمبادرات المدنية أكثر تأثيراً، وليس بصفة ممثلات فقط، بل شريكات فعليات في صنع القرار.

فالمستقبل العادل في سوريا لن يُبنى من دون نسائها، فحين تمتلك المرأة الوعي بحقوقها، ويتاح لها التعليم الذي يفتح أمامها الأبواب، والحرية التي تمنحها الثقة، ستصبح قادرة على قيادة تغيير حقيقي في مجتمعها.

إن نهضة المرأة السورية ليست مجرد حلم نتغنى له، بل يجب أن يكون وعداً يكتبه الإصرار والعمل، ويتوّجه الأمل.

هيئة التحرير

تراجع نسبة عودة النازحين في سوريا خلال أيلول الماضي

أظهر التقرير الثامن للمنظمة الدولية للهجرة (IOM) حول تقييم التنقل السكاني والبيانات الأساسية في سوريا استمرار انخفاض معدلات عودة النازحين الداخليين خلال أيلول ٢٠٢٥، إذ سجلت عودة ٨٦,٢٥٦ نازحاً داخلياً مقارنة بـ١١٦,٤٤١ في أغسطس الماضي.

وأوضح التقرير أن محافظات إدلب (٤٢٪) والحسكة (٤٠٪) وحلب (٣٢٪) سجلت أعلى مستويات الأضرار في الممتلكات، ما أجبر العديد من العائدين على العودة إلى منازل تالفة أو إلى ملاجئ مؤقتة غير صالحة للإقامة الطويلة، الأمر الذي يزيد من احتمالية النزوح الثانوي.

كما أشار إلى أن ١٤٪ من الأفراد يقيمون في مساكن مجانية، و١٢٪ يستأجرون منازل، و١٪ يقيمون في أماكن غير قانونية، بينما لا يزال ٧٣٪ من السوريين يمتلكون عقاراتهم، ما يعكس صمود المجتمعات المتضررة والحاجة الماسة لدعم مشاريع إعادة الإعمار والسكن لضمان استدامة العودة وإعادة الإدماج.

وخلال أيلول، سجلت سوريا ٥٨,٤١٢ وافداً جديداً من الخارج، عاد معظمهم (٩٤٪) إلى أماكنهم الأصلية، في حين استقر ٦٪ في مواقع أخرى. وكانت محافظات حلب (٢٢٪) وريف دمشق (٢٩٪) وإدلب (١٦٪) الأكثر استقبالاً للوافدين، ويُعزى الاستقرار في إدلب وريف دمشق إلى تحسن الوضع الأمني النسبي وانخفاض معدلات الجريمة بفضل إعادة تفعيل مراكز الشرطة في المناطق التي كانت خاضعة للسيطرة المتنازع عليها.

وأشار التقرير إلى أن معظم الوافدين قدموا من تركيا، في حين كان الذين استقروا في أماكن غير أصلية أكثر ميلاً للقدوم من دول الاتحاد الأوروبي (١١٪ مقابل ٨٪ للعائدين إلى أماكنهم الأصلية)، وتتمثل الدوافع الرئيسية لاختيار الاستقرار خارج أماكنهم الأصلية في تحسن الأوضاع الأمنية، وتوافر فرص العمل، وتوفر مساكن مناسبة.

ويستند التقرير إلى منهجية "مصفوفة تتبع النزوح" (DTM)، حيث جُمعت البيانات من قبل ٣٦٩ معداً ميدانياً و٣٤,٣٦٠ شخصاً مطلعاً رئيسياً في ١٠,٠٨١ موقعاً، واعتمد على منهجية نقاط الاتصال المجتمعية للتحقق من المعلومات ومقارنتها مع الجولات السابقة، مع إعادة التحقق عند وجود تغييرات كبيرة في المخزون السكاني.

وأكدت المنظمة أن جميع الخرائط الواردة في التقرير لأغراض توضيحية فقط، وأن الأسماء والحدود الموضحة لا تمثل اعتماداً رسمياً من جانب المنظمة الدولية للهجرة، مشددة على أهمية دعم جهود إعادة الإعمار وتوفير المساكن لضمان استمرار العودة وإعادة الإدماج المستدامة في جميع المحافظات السورية.

دعوات دولية لتعزيز المساءلة والحوار في سوريا وسط هشاشة أمنية مستمرة

قدّمت نائبة المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا، نجاة رشدي، إحاطة أمام مجلس الأمن الدولي دعت خلالها إلى اتخاذ خطوات ملموسة في مسار العدالة الانتقالية والمساءلة، مؤكدة على ضرورة تحقيق تقدّم في ملف المفقودين، ونشر نتائج اللجنة الوطنية للتحقيق في أحداث الساحل التي وقعت في آذار الماضي.

وشددت على أهمية اتخاذ إجراءات تضمن عدم الإفلات من العقاب، معتبرة أن معالجة هذه القضايا تمثل خطوة أساسية لاستعادة ثقة السوريين بمسار العدالة.

ورحّبت بجهود التهدئة الجارية في شمال سوريا، مشيرة إلى الاجتماع الذي عقد في دمشق بين رئيس الحكومة الانتقالية أحمد الشرع وعدد من الوزراء مع قيادة قوات سوريا الديمقراطية، والذي أثمر عن اتفاق لوقف شامل لإطلاق النار.

وأوضحت أن اللقاء تبعه حوار فني بين وزارتي الداخلية والدفاع وممثلي قوات سوريا الديمقراطية، تناول آليات تنفيذ اتفاق ١٠ آذار المتعلق بالتكامل العسكري بين الجانبين.

وتطرقت المسؤولة الأممية إلى الأوضاع الأمنية في محافظة السويداء، مبينة أن الهشاشة الأمنية لا تزال قائمة رغم الجهود المبذولة لاحتواء التوترات.

ودعت في هذا السياق إلى تفعيل خارطة الطريق الصادرة في ١٦ أيلول الماضي، وتشجيع تدابير بناء الثقة بين المكونات المحلية، مؤكدة في الوقت ذاته أن أي حل سياسي يجب أن يحترم سيادة سوريا ووحدتها ويضمن حقوق الدروز والمجتمعات البدوية.

وشددت رشدي على رفض الأمم المتحدة لأي تدخل خارجي في الشؤون السورية، مطالبة جميع الأطراف الإقليمية والدولية بالامتناع عن اتخاذ خطوات قد تُعتبر انتهاكاً للسيادة السورية.

كما أشارت إلى أن العملية الانتقالية في البلاد لم ترقَ بعد إلى تطلعات النساء السوريات، موضحة أن العملية الانتخابية لم تكن منصفة بحقهن منذ بدايتها، وأن كثيراً منهن يطالبن بإجراء انتخابات مستقبلية أكثر عدالة تضمن حقوقهن ومشاركتهن الفاعلة.

وأثنت المسؤولة الأممية على مشاركة النساء السوريات في العملية الانتقالية، معتبرة أن دورهن في المرحلة المقبلة يجب أن يكون أكثر حضوراً وتأثيراً، داعية إلى اتخاذ تدابير تمنع إقصاء النساء عن المناصب القيادية، مشيدة في الوقت ذاته بكون الانتخابات الأخيرة جرت في بيئة سلمية نسبياً.

وخلال الجلسة ذاتها، شدد ممثل الولايات المتحدة على أهمية تعزيز الوحدة الوطنية ودمج جميع المكونات السورية ضمن العملية السياسية، داعياً الحكومة الانتقالية إلى استثمار فرصة رفع العقوبات الأميركية بموجب قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

أما المندوب الروسي، فأكد أن سوريا بحاجة ماسة إلى دعم المجتمع الدولي ومساعدات متعددة الأوجه، مشدداً على أن القضايا الداخلية ينبغي أن تُحل على أيدي السوريين أنفسهم بعيداً عن أي تدخل خارجي.

وفي مداخلته، رأى المندوب البريطاني أن التعددية السياسية تمثل حجر الأساس لبناء سوريا أكثر استقراراً، بينما اعتبر المندوب الفرنسي أن التنوع المجتمعي في سوريا يشكل أعظم رصيد للبلاد. وأكد في الوقت نفسه ضرورة ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع المناطق السورية، داعياً المجتمع الدولي إلى دعم جهود التعافي المبكر في البلاد.

بالفن والمبادرات الإنسانية.. السويداء تضمد جراحها

ما تزال الأوضاع في محافظة السويداء كارثية، فالوضع الغذائي يسوء يوماً بعد يوم وكميات المساعدات التي تدخل إليها لا تلبي الحدود الدنيا من الاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان،

ويتسبب عدم توافر الطحين والمحروقات، بإغلاق عدد من الأفران مما يدفع الأهالي إلى استخدام طحين قديم محروق لإنتاج الخبز لسد حاجتهم اليومية رغم ضرره المحتمل على صحتهم.

والمبادرات الإنسانية الأهلية التي تسعى إلى تجاوز الأزمة التي تعيشها المحافظة على أهميتها، تبقى عاجزة عن تأمين الحاجات الأساسية للأهالي في ظل النقص الكبير في الموارد المتاحة منذ اجتياح قوات الحكومة المؤقتة والفصائل الموالية لها شهر تموز الماضي، والحصار المستمر على المحافظة.

ولم تتم الاستجابة الكافية للنداءات التي وجهت إلى المنظمات الدولية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وعدة دول أخرى، للتدخل من أجل السماح بمرور احتياجات المحافظة من الوقود والمواد التموينية، وإعادة فتح وحماية طريقها إلى دمشق.

ومع كل ذلك يحاول ناشطون تضمد جراحها عن طريق المبادرات الأهلية والفنون المتنوعة.

مبادرات إنسانية

تستمر المبادرات الإنسانية في محاولاتها للتخفيف من وقع الكارثة التي ألمّت بالمحافظة، وما نتج عنها من تهجير عشرات الآلاف من المدنيين.

وفي منطقة صلخد جنوب السويداء، يحضّر ناشطون السلل الغذائية لتوزيعها على العائلات المتضررة من الأحداث التي شهدتها المدينة.

ويقول أحد الناشطين إنهم يستغلون الإمكانات القليلة المتوافرة بين أيديهم لتأمين المساعدات الغذائية، وتوزيعها على العائلات التي فقدت مصدر رزقها بعد أحداث تموز الماضي، ويشير إلى أنهم يواجهون صعوبة كبيرة في تأمين المساعدات نتيجة قلّة الكميات، مما يحدّ من قدرتهم على الوصول إلى شريحة واسعة من المتضررين.

وفي منطقة شهبا شمال السويداء، تستنفر النساء من قرى مختلفة لإعداد وجبات طعام وتوزيعها على العائلات المهجّرة التي تقطن في مراكز الإيواء المؤقتة.

وتعتمد النساء في عمليات الطهي على الحطب، لصعوبة تأمين المحروقات، وتتولى عمليات التوزيع لجان شبابية متخصصة لتأمين أكبر قدر من العدالة في إيصال المساعدات.

وفي مدينة السويداء، أطلقت «فزعة سيدات السويداء» مبادرة لتأمين المواد اللازمة لتحضير المكدوس لمركز إيواء يضم ٣٩ عائلة مهجرة من بيوتها في ريف السويداء الغربي.

مبادرات فنية

تحت عنوان «صرخة غضب» نظمت مجموعة الفن الجميل في مدينة شهبا معرضَ فن تشكيلي شارك فيه ثلاثون فناناً وفنانة من المدينة وقراها، وقال أحد القائمين على الفعالية، إنها جاءت كرد فني وإنساني على الأحداث المؤلمة الأخيرة التي شهدتها المحافظة، وجسّدت من خلال اللوحات والأعمال النحتية بطولات الأهالي، وعكست الانتهاكات والقتل والاغتصاب على أيدي عناصر الأمن العام وبعض فزعات العشائر.

وقال أحد الفنانين المشاركين بالفعالية «واجبنا أن نوثق البطولات التي شهدناها وأن نحكي ما جرى بريشتنا وأقلامنا وأزاميلنا».

وفي السويداء، وتحت شعار «المحبة والحياة، بالغناء والرسم»، احتضنت مضافة آل عزي القديمة فعالية فنية تهدف لتضميد الجراح التي خلفتها المجازر الطائفية التي ارتكبت فيها».

وجمعت الأمسية مجموعة من الفنانين والفرق الموسيقية، وحظيت بحضور واسع من النشطاء والمهتمين، إلى جانب جمهور كبير من الأهالي.

وكانت منظمة المجتمع المدني «بيتي أنا بيتك» في شهبا، قد أقامت فعالية فنية في المدرج الروماني بالمدينة، تحت عنوان «صوتنا أقوى من رصاصكم» تخليداً لذكرى الشهداء الذين قضوا في المجازر الطائفية بالسويداء.

«تعفّن رقمي».. هل يمكن أن يصاب الذكاء الاصطناعي بانهيار إدراكي يشبه البشر؟

لم يعد الحديث عن «الذكاء الاصطناعي» مقتصراً على كونه اختراعاً تقنياً يغيّر ملامح العالم، بل أصبح موضوعاً فلسفياً وصحياً ونفسياً أيضاً. فبعد أن دخلت هذه التكنولوجيا في صميم حياتنا اليومية، من كتابة النصوص وترجمة اللغات إلى إدارة المدن الذكية، بدأ العلماء يطرحون سؤالاً صادماً:

هل يمكن أن يُصاب الذكاء الاصطناعي بما يشبه «تعفّن الدماغ»، الذي يصيب البشر في العصر الرقمي؟

هذا المصطلح، الذي خرج من أروقة الأبحاث النفسية إلى فضاء النقاش العام، يشير إلى حالة من الإنهاك الإدراكي الذي يعاني منه الإنسان نتيجة التعرض المفرط للمحتوى السريع والتافه على الإنترنت. لكن المفارقة أن الظاهرة نفسها، كما تقول دراسات حديثة، قد تكون بدأت تضرب أنظمة الذكاء الاصطناعي نفسها، بعد أن باتت هذه النماذج تتغذى على ملايين النصوص القصيرة والمكرّرة التي تملأ الفضاء الإلكتروني.

الدماغ البشري في زمن السرعة

يصف الأطباء «تعفّن الدماغ» بأنه اضطراب غير مرئي في آلية التفكير والتركيز لدى الإنسان. فالعقل الذي يستهلك يومياً مئات المقاطع والمنشورات، يفقد تدريجياً قدرته على التحليل العميق، ويصبح ميالاً إلى الملل، العجلة، وتلقي الأفكار دون تمحيص. الهواتف الذكية، بحسب علماء الأعصاب، أعادت تشكيل بنية الذاكرة البشرية. فبدلاً من أن يحتفظ الدماغ بالمعلومة، أصبح يعتمد على الإنترنت كـ«ذاكرة خارجية»، ما أدى إلى كسل إدراكي عام، وانخفاض في قدرات التركيز طويلة المدى.

هذا النمط من التدهور، الذي يربطه بعض الباحثين بالقلق والاكتئاب الرقمي، أصبح مقلقاً بما يكفي لدفع العلماء إلى التساؤل: ماذا لو واجهت أنظمة الذكاء الاصطناعي المصير نفسه، وهي التي تتغذى على المحتوى نفسه الذي ينهك عقول البشر؟

ذكاء يتغذى على محتوى مريض

في دراسة جديدة لم تُنشر بعد، نقلت عنها مجلة «فورتشن» الأميركية، حاول باحثون من عدة جامعات اختبار فرضية أن نماذج الذكاء الاصطناعي قد تتأثر سلباً بالتدريب المتكرر على المحتوى منخفض الجودة.

قام الفريق البحثي بتزويد مجموعة من النماذج اللغوية الكبيرة (LLMs) ببيانات مأخوذة من منشورات قصيرة على موقع «إكس» (تويتر سابقاً)، وهي نصوص شديدة الاختصار، عاطفية، وسطحية من حيث المعنى. وبعد فترة من «التغذية الرقمية» بهذه المواد، بدأت النماذج تُظهر مؤشرات تدهور إدراكي:

انخفاض في القدرة على تحليل النصوص الطويلة.

تراجع في الربط المنطقي بين الأفكار.

زيادة في ما يسميه الباحثون «تخطي الخطوات العقلية»، أي القفز مباشرة إلى الجواب دون المرور بمراحل التفكير المنطقي.

بمعنى آخر، أصبحت الآلة «تفكر» بطريقة مشتتة، متسرعة، ومائلة إلى التبسيط المخلّ – تماماً كما يفعل الإنسان حين يعتاد على استهلاك مقاطع الفيديو السريعة والمنشورات الموجزة.

تأثير لا يُمحى بسهولة

حين حاول الباحثون «إعادة تأهيل» هذه النماذج عبر تغذيتها لاحقاً ببيانات عالية الجودة – نصوص أكاديمية، مقالات طويلة، وأعمال أدبية – كانت النتائج مفاجئة: لم تستعد النماذج قدراتها السابقة بالكامل.

ظل هناك أثر متبقٍّ للتدهور، أشبه بندبة عقلية رقمية، تشير إلى أن ما أصابها كان دائماً لا مؤقتاً. وصف الباحثون ذلك بأنه «تعفّن معرفي» يلتصق ببنية النموذج حتى بعد إعادة تدريبه.

هذه النتيجة تفتح باباً فلسفياً واسعاً: إذا كانت الآلة، رغم افتقارها للمشاعر، يمكن أن تتأثر سلباً بجودة «غذائها المعرفي»، فهل يعني ذلك أن الذكاء الاصطناعي يشبه الإنسان أكثر مما نظن؟

السموم الرقمية.. من الإنسان إلى الآلة

تُدرّب نماذج الذكاء الاصطناعي الحديثة على تريليونات من البيانات التي تُجمع من الإنترنت: مواقع التواصل، المنتديات، المقالات، والمدونات. لكن نسبة ضخمة من هذه البيانات تفتقر إلى العمق، أو تتضمن معلومات مضللة، أو تعكس تحيزات لغوية وثقافية.

وهذا ما يراه الباحثون سبباً كافياً للقلق: فالآلة التي تتغذى على «ضجيج» الإنترنت ستعيد إنتاجه بطريقة أكثر تعقيداً، لكنها ليست أكثر حكمة. وهكذا، يتحول الذكاء الاصطناعي إلى مرآة مكبرة لسطحية الإنسان بدلاً من أن يكون بديلاً ناضجاً عنه.

ولعل أكثر ما يخشاه العلماء هو أن هذه الظاهرة قد تؤدي إلى «تدهور جماعي في جودة التفكير الرقمي»، حيث تصبح النماذج الجديدة مبنية على بيانات أنتجتها نماذج سابقة متأثرة بالتعفّن ذاته، في دائرة مغلقة من الانحطاط المعرفي.

بين الأخلاقيات و«النظافة المعلوماتية»

يرى بعض خبراء الأخلاقيات الرقمية أن الحل لا يكمن فقط في تحسين نوعية البيانات، بل في وضع معايير صارمة لما يسمونه «النظافة المعلوماتية». أي أن تتعامل شركات التقنية مع بيانات التدريب كما تتعامل مصانع الأغذية مع مكونات منتجاتها: من حيث المصدر، النقاء، والجودة.

ويحذر هؤلاء من أن تجاهل هذه المسألة قد يقود إلى أزمات مستقبلية أخطر من الأخطاء البرمجية، لأنها تمس جوهر التفكير الصناعي ذاته. فحين تبدأ الخوارزميات في إظهار «ارتباك إدراكي»، أو إنتاج أفكار متناقضة وغير منطقية، سيكون من الصعب تحديد ما إذا كان السبب خطأ في الكود، أم بسيطة كنتيجة تسمّم معرفي تراكم مع الزمن.

الذكاء الاصطناعي ككائن ثقافي

في قراءة ثقافية أعمق، يرى بعض المفكرين أن ما يحدث ليس مجرد ظاهرة تقنية، بل انعكاس مباشر للعلاقة بين الإنسان والآلة. فالنماذج اللغوية تتعلم من الإنسان، لكنها الآن تعاني من أمراضه الفكرية نفسها.

الذكاء الاصطناعي، بهذا المعنى، لا يختلف كثيراً عن المرآة التي تُظهر للإنسان عيوبه الإدراكية مكبّرة ألف مرة. فإذا كان الإنسان قد سمح لمواقع التواصل أن تُعيد تشكيل طريقة تفكيره، فإن ما ينتجه الذكاء الاصطناعي اليوم ليس سوى نسخة مضخّمة من هذا التشوه الثقافي.

هل يمكن حماية العقول الرقمية؟

يعتقد بعض الخبراء أن «علاج» هذه المشكلة ممكن، لكنه يتطلب إعادة بناء منظومة التدريب بالكامل، بحيث تُغذى النماذج ببيانات مختارة بعناية، متوازنة ثقافياً ومعرفياً، ومحمية من التكرار السطحي.

ويرى آخرون أن الحل قد يكون في تصميم أنظمة قادرة على تمييز جودة المحتوى أثناء التعلّم، أي أن يصبح للذكاء الاصطناعي «ذوق معرفي» يرفض المحتوى الرديء كما يرفض الإنسان الطعام الفاسد.

ومع ذلك، تبقى المعضلة الكبرى أن الإنترنت، بكل فوضاه وثرائه، هو المصدر الأساسي للتعلّم، ولا يمكن عزله عن المعادلة. وهنا يظهر السؤال الأخطر: إذا كانت البيانات الملوّثة جزءاً من بنية العالم الرقمي ذاته، فهل يمكن فعلاً إنقاذ العقول – سواء البشرية أو الاصطناعية – من «التعفّن»؟

من يغذّي من؟

في النهاية، يبدو أن العلاقة بين الإنسان والذكاء الاصطناعي دخلت مرحلة تبادل التأثيرات. فكما يتعلم الذكاء الاصطناعي من الإنسان، بدأ الإنسان يتأثر بما ينتجه الذكاء الاصطناعي من نصوص وأفكار.

وبين عقل بشري مثقل بالمحتوى السطحي، وآلة تتغذى على بيانات مشوّهة، قد نجد أنفسنا أمام حلقة مفرغة من الذكاء المتعفّن، حيث لا أحد يعرف من يغذي من، ومن يفسد من.

فهل سيكون المستقبل رقميّاً نقيّاً يقوم على جودة المعرفة، أم أننا نسير جميعاً – بشراً وآلات – نحو عصر من «الذكاء الملوّث»؟

هل تناول الثوم والبصل والزنجبيل نيئة مفيد لصحة قلبك؟

تعد مشكلة المكبات العشوائية للنفايات في سوريا واحدة من أبرز التحديات البيئية والصحية التي تواجه المجتمع، لا سيما بعد سنوات طويلة من النزاع التي أثرت على البنية التحتية والخدمات العامة. تنتشر هذه المكبات في أطراف المدن والأرياف وعلى ضفاف الأنهار، وغالبًا في أماكن غير مراقبة، مما يجعلها مصدرًا مباشرًا للعديد من المخاطر على الإنسان والبيئة على حد سواء.

تلوث التربة والمياه

تشكل المكبات العشوائية تهديدًا خطيرًا على التربة والمياه الجوفية. إذ تتسرب المواد الكيميائية والمخلفات العضوية إلى الأراضي الزراعية والمسطحات المائية، مسببة تلوثًا يضر بالمحاصيل الزراعية ويؤثر على سلامة الغذاء. وتشير الدراسات إلى أن بعض المواد السامة الموجودة في النفايات، مثل المعادن الثقيلة والمذيبات الكيميائية، قد تبقى في التربة لفترات طويلة، ما يجعل الأراضي أقل خصوبة ويزيد من خطورة الأمراض المزمنة على السكان المحليين.

المخاطر الصحية

تعتبر المكبات العشوائية بيئة مثالية لتكاثر الحشرات والقوارض، بما في ذلك الجرذان والذباب والبعوض، التي تنقل الأمراض المعدية مثل التيفوئيد والملاريا وبعض أنواع الحمى. كما أن انبعاث الغازات الناتجة عن تحلل النفايات العضوية، مثل الميثان وثاني أكسيد الكربون، قد يسبب أمراضًا تنفسية مزمنة ويزيد من خطر التسمم البيني في المناطق المحيطة.

الأثر الاجتماعي والاقتصادي

لا تقتصر أضرار المكبات العشوائية على البيئة والصحة فحسب، بل تشمل أيضًا التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية. فوجود المكبات بالقرب من المناطق السكنية يقلل من جودة الحياة ويؤثر على القيمة العقارية للعقارات. كما ينعكس على السياحة المحلية والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالطبيعة، ما يزيد من العبء على الاقتصاد المحلي، خاصة في المدن التي بدأت بالانتعاش بعد سنوات الحرب.

أسباب تفاقم المشكلة في سوريا

تعود أسباب انتشار المكبات العشوائية إلى عدة عوامل، أبرزها: ضعف منظومة جمع النفايات في بعض المناطق، نقص الموارد المادية والبشرية لدى البلديات، تراجع الرقابة البيئية خلال سنوات النزاع، وعدم وعي بعض المواطنين بخطورة رمي النفايات في الأماكن غير المخصصة. كما أن النزوح السكاني وتزايد الكثافة السكانية في بعض المدن أدى إلى زيادة حجم النفايات بشكل يفوق قدرة الجهات المختصة على إدارتها.

الحلول والإجراءات المقترحة

تحتاج الأزمة إلى تدخلات عاجلة ومتكاملة

من جميع الجهات:

إنشاء مكبات منظمة ومعالجة النفايات: يجب أن تتوفر مكبات رسمية مجهزة بمعايير بيئية وصحية، مع تجهيزها بأنظمة لمعالجة النفايات العضوية والصناعية.

فرز النفايات وإعادة التدوير: تشجيع المواطنين على فصل النفايات القابلة للتحلل عن البلاستيك والمعادن والورق، ما يقلل من حجم المكبات ويتيح الاستفادة من المواد القابلة لإعادة الاستخدام.

حملات توعية مجتمعية: نشر المعلومات حول مخاطر المكبات العشوائية من خلال المدارس ووسائل الإعلام والمنصات الرقمية لتعزيز السلوك البيني المسؤول لدى المواطنين.

تشديد الرقابة القانونية: تطبيق قوانين صارمة على المخالفين الذين يقومون برمي النفايات في الأماكن العامة أو الزراعية، مع فرض غرامات مالية رادعة.

التعاون مع المنظمات البيئية الدولية: الاستفادة من الخبرات والتقنيات الحديثة في إدارة النفايات وتحويلها إلى طاقة أو أسمدة آمنة.

وتجدر الإشارة إلى إن المكبات العشوائية ليست مجرد مشكلة جماليات أو منظر عام، بل هي قضية بيئية وصحية تتطلب تضافر جهود الدولة والمجتمع المدني والمواطنين. فكل رمية نفايات في مكان غير مخصص لها تحمل تبعات طويلة الأمد على الصحة العامة والبيئة والاقتصاد المحلي. ومع التخطيط الجيد والتنفيذ الفعال، يمكن لسوريا أن تتحول من بيئة ملوثة إلى مجتمع واع بيئيًا، قادر على حماية موارده الطبيعية وصحة أجياله القادمة.

أحمد الشعار.. لاعب ومدرب ترك بصمة بارزة في تاريخ كرة القدم السورية

يُعدّ أحمد الشعار واحداً من أبرز الأسماء التي لمع نجمها في سماء كرة القدم السورية خلال تسعينيات القرن الماضي، بفضل مسيرته الطويلة والمتميزة كلاعب دولي ومدرب ناجح. وتميّز الشعار بشخصيته الهادئة وثقته الكبيرة بنفسه، إضافة إلى خبرته الواسعة في مركز خط الوسط، حيث ساهم إلى جانب زملائه في تحقيق العديد من الانتصارات والإنجازات مع الأندية التي لعب لها، قبل أن ينتقل إلى مجال التدريب ليواصل مسيرة العطاء ويحصد المزيد من الألقاب.

ولد أحمد الشعار في العاصمة دمشق عام ١٩٦٥، وبدأ بممارسة كرة القدم في منتصف الثمانينيات ضمن صفوف قواعد نادي الثورة، حيث أمضى فيه عدة سنوات قبل أن ينتقل إلى نادي الشرطة المركزي، ثم إلى نادي الجيش الذي مثّله في فئة الرجال اعتباراً من موسم ١٩٨٥ ولمدة خمس سنوات متتالية.

وعلى مستوى المنتخبات، ارتدى قميص عدة فرق وطنية، من بينها منتخب مدارس دمشق، منتخب دمشق، منتخب شباب سورية، المنتخب الأولمبي، المنتخب العسكري، والمنتخب الوطني للرجال، وخاض ما يقارب ٢٠ مباراة دولية في مناسبات مختلفة.

شارك الشعار مع المنتخبات في عدد من البطولات البارزة، من أبرزها بطولة كأس فلسطين في المغرب عام ١٩٨٣، وتصفيات كأس آسيا للشباب في السعودية، ومع نادي الجيش شارك في تصفيات بطولة الأندية العربية عام ١٩٨٦ وبطولة المحافظات. كما شارك مع منتخب الرجال في دورة بنغلادش عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧، ودورة مرديكا في العام نفسه، إلى جانب تصفيات كأس العالم لعام ١٩٩٠، والتصفيات الأولمبية في قطر عام ١٩٨٨، وتصفيات كأس أمم آسيا في نيبال، ونهائيات كأس أمم آسيا في قطر عام ١٩٨٨، وكذلك تصفيات كأس العرب في سوريا ونهائياتها في الأردن في العام نفسه، فضلاً عن مشاركته في دورة ألعاب البحر الأبيض المتوسط التي أقيمت في سوريا عام ١٩٨٧.

وخلال مسيرته الكروية، حقق أحمد الشعار عدداً من الإنجازات المهمة، أبرزها الميدالية الذهبية في دورة البحر الأبيض المتوسط عام ١٩٨٧ التي استضافتها مدينة اللاذقية بعد الفوز على المنتخب الفرنسي في المباراة النهائية، إضافة إلى تحقيق المركز الأول في دورة بنغلادش، وقد أعلن الشعار اعتزاله اللعب عام ١٩٩٠ بعد تعرضه لإصابة أنهت مسيرته داخل الملاعب.

بعد اعتزاله، اتجه الشعار إلى مجال التدريب، وشارك في العديد من الدورات التدريبية التي نظمها الاتحاد السوري لكرة القدم بإشراف الاتحادين العربي والآسيوي، ونال خلالها عدداً من الشهادات المتقدمة، منها شهادة (A) آسيوية، و(B) آسيوية، و(C) آسيوية، إلى جانب شهادة أفرو آسيوية من مصر.

بدأ الشعار مسيرته التدريبية مع نادي الجيش اعتباراً من عام ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠٠٤، ثم عاد لتدريبه مجدداً بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥، كما تولى تدريب نادي الشرطة في موسم ٢٠١٦، ونادي الوحدة في موسم ٢٠١٧، أما على صعيد المنتخبات، فقد أشرف على تدريب منتخب ناشئي سورية، والمنتخب الأولمبي، والمنتخب الوطني، والمنتخب العسكري.

وشارك الشعار خلال مسيرته التدريبية في العديد من البطولات المهمة، من بينها بطولة العرب للناشئين في السعودية عام ٢٠١٢، وبطولة غرب آسيا مع منتخب الرجال عام ٢٠٠٢، وبطولة العالم العسكرية في مصر عام ٢٠٠١، كما قاد نادي الجيش في نهائيات الأندية العربية أبطال الدوري في مصر عام ١٩٩٩، والسعودية عام ٢٠٠٠، ومصر مجدداً عام ٢٠٠٣، ونهائيات الأندية العربية أبطال الكؤوس في لبنان عام ١٩٩٨، والكويت عام ١٩٩٩، إلى جانب مشاركته في بطولة النخبة العربية في سورية عامي ١٩٩٩ و٢٠٠١، وكأس الاتحاد الآسيوي في عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٦، ودوري أبطال آسيا عام ٢٠٠٣، وكأس الكؤوس الآسيوية عام ١٩٩٩، ودورة ألعاب غرب آسيا عام ١٩٩٧، ودورة الصداقة في الإمارات عام ١٩٩٨، ومع نادي الوحدة، شارك في بطولة كأس الاتحاد الآسيوي عام ٢٠١٧.

أما أبرز إنجازاته كمدرب، فقد نال لقب أفضل مدرب في سوريا لعامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢، كما قاد المنتخب العسكري في بطولة العالم العسكرية في الإسكندرية إلى المركز الثالث مكرر، وتم تصنيف المنتخب ضمن أفضل الفرق المشاركة، وقاد نادي الجيش لتحقيق عدة بطولات، منها بطولة الدوري لموسم ١٩٩٩-٢٠٠٠، ٢٠٠١-٢٠٠٢، ٢٠١٢-٢٠١٣، و٢٠١٥-٢٠١٦، إلى جانب بطولتي كأس الجمهورية في موسمي ١٩٩٩-٢٠٠٠ و٢٠٠١-٢٠٠٢، كما حقق مع نادي الشرطة مركز الوصافة في الدوري والكأس خلال موسم ٢٠١٦-٢٠١٧.

وفي مجال العمل الإداري، تم اختياره سفيراً للفيفا في قرى الأطفال في سورية بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٣، كما كان عضواً في لجنة المدربين ولجنة المنتخبات في الاتحاد السوري لكرة القدم لعدة مرات.

وخلال مسيرته الكروية، عاصر الشعار أجيالاً مختلفة من اللاعبين، حيث لعب في نادي الثورة إلى جانب غسان ماشي، مازن سليق، جورج سرحان، وعماد درويش، وفي نادي الجيش رافق أسماء بارزة مثل كيفورك مرديكيان، رضوان الشيخ حسن، مالك شكوحي، نزار محروس، وليد أبو السل، وجورج خوري، أما في نادي الشرطة فقد لعب إلى جانب وليد إسلام، حاتم الغايب، صلاح بندر، خالد السهو، وسامر درويش.

ويُعد أحمد الشعار اليوم واحداً من رموز كرة القدم السورية، بفضل ما قدمه من إنجازات وعطاءات متواصلة داخل الملاعب وخارجها، سواء كلاعب دولي مثّل بلاده في أكبر المحافل، أو كمدرب ساهم في تطوير أداء الأندية والمنتخبات الوطنية.

جهاد الحسين على رأس المنتخب الأولمبي السوري... بداية عهد جديد لكرة القدم السورية

في خطوة لاقت ترحيباً واسعاً في الأوساط الرياضية السورية والعربية، أعلن الاتحاد العربي السوري لكرة القدم، يوم الخميس ٢٣ تشرين الأول، تعيين النجم الدولي السابق جهاد الحسين مديراً فنياً للمنتخب الوطني تحت ٢٣ عاماً، في إطار الاستعدادات المكثفة للمشاركة في نهائيات كأس أمم آسيا المقررة مطلع العام المقبل في المملكة العربية السعودية.

رؤية جديدة لبناء جيل أولمبي منافس

جاء القرار – وفقاً لتصريحات المتحدث الرسمي باسم وزارة الرياضة ناصر الخطيب – ضمن خطة شاملة يتبناها الاتحاد لتمكين الكفاءات الوطنية الشابة، ومنحها الفرصة لتولي قيادة المنتخبات الوطنية بمختلف فئاتها. وأضاف الخطيب أن الاتحاد يسعى إلى تجديد الدماء في الجهازين الفني والإداري عبر الاستعانة بخبرة اللاعبين الدوليين السابقين الذين يمتلكون خبرة احترافية طويلة، سواء داخل الملاعب السورية أو في الخارج، لتطوير أداء اللاعبين الشباب وإعدادهم للمشاركات القارية المقبلة.

بدوره، وصف مساعد مدرب المنتخب الأول السابق الكابتن طارق جبّان تعيين الحسين بأنه "خطوة إيجابية طال انتظارها"، مشيراً إلى أن "الكرة السورية بحاجة إلى فكر تدريبي حديث يجمع بين المعرفة الأكاديمية والخبرة الميدانية، وهو ما يجسده جهاد الحسين تماماً". وأوضح جبّان أن الحسين أثبت قدرته على إدارة الفرق الشابة خلال تجربته في السعودية، حيث قاد فريق

التعاون تحت ١٩ عاماً إلى التتويج ببطولة الدوري هناك، وهو إنجاز غير مسبوق لمدرب سوري في الملاعب الخليجية.

جهاد الحسين.. من نجم الملاعب إلى مقاعد التدريب

يُعدّ جهاد الحسين، البالغ من العمر ٤٣ عاماً، أحد أبرز نجوم الجيل الذهبي لكرة القدم السورية، وأحد أكثر اللاعبين موهبة في تاريخ نادي الكرامة الحمصي، الذي مثّله خلال سنوات ازدهاره في العقد الأول من الألفية الثالثة.

اشتهر الحسين بتمريراته الحاسمة وقدرته على قراءة الملعب بذكاء، وكان أحد الأعمدة التي ساهمت في بلوغ الكرامة نهائي دوري أبطال آسيا عام ٢٠٠٦، في إنجاز تاريخي وضع الكرة السورية على الخريطة القارية.

بعدها، خاض الحسين تجربة احترافية طويلة امتدت لأكثر من عقد، متنقلاً بين أندية الكويت والقادسية ونجران ودبي والتعاون والرائد، حيث أصبح أحد أبرز صناع اللعب في الدوري السعودي، قبل أن يعلن اعتزاله اللعب عام ٢٠٢٠ ويتجه نحو العمل التدريبي.

مسيرة تدريبية واعدة

بدأ الحسين مشواره في التدريب من بوابة نادي الرائد السعودي كمساعد مدرب، قبل أن يتولى قيادة فريق التعاون للشباب، ليحقق معه نتائج مميزة قادته إلى لقب الدوري السعودي لفئة ١٩ عاماً. وخلال تلك الفترة، أظهر الحسين شخصية فنية متزنة ورؤية تطويرية تعتمد على أسلوب اللعب السلس والاعتماد على المهارات الفردية والتمرير السريع، وهي الفلسفة التي يطمح لتطبيقها مع المنتخب الأولمبي السوري.

وفي موسم ٢٠٢٣-٢٠٢٤، قاد فريقه لتحقيق ٢٥ فوزاً مقابل ثلاث هزائم فقط، وهو رقم وضعه ضمن قائمة أبرز المدربين الشباب في الخليج. هذه النجاحات جعلت الاتحاد السوري يضع ثقته في الحسين ليقود الجيل الجديد من لاعبي المنتخب الأولمبي، خاصة مع قرب استحقاقات مهمة مثل التصفيات المؤهلة لأولمبياد باريس المقبلة.

آمال كبيرة وتحديات أكبر

تعيين الحسين أثار موجة من التفاؤل بين جماهير الكرة السورية، التي ترى فيه نموذجاً للاعب المحترف القادر على نقل تجربته وخبرته الدولية إلى الملاعب المحلية. ويرى محللون رياضيون أن المرحلة المقبلة ستشكّل اختباراً حقيقياً للحسين، خصوصاً في ظل التحديات الكبيرة التي تواجه الكرة السورية من ضعف البنية التحتية وقلة المعسكرات التحضيرية.

لكن ما يعزز الثقة، بحسب المراقبين، هو أن الحسين معروف بانضباطه الشديد وحرصه على بناء علاقة احترام وتفاهم مع لاعبيه، فضلاً عن أسلوبه الواقعي الذي يجمع بين الصرامة والمرونة.

خاتمة

بهذا التعيين، تفتح الكرة السورية صفحة جديدة عنوانها "الثقة بالكوادر الوطنية"، في وقت تتطلع فيه الجماهير إلى رؤية منتخب أولمبي قادر على المنافسة في المحافل الآسيوية. ويبقى السؤال: هل يستطيع جهاد الحسين أن يترجم خبراته الطويلة في الملاعب السعودية إلى نجاحات مع "نسور قاسيون" الصغار؟

الأيام المقبلة وحدها كفيلة بالإجابة، لكنها بلا شك بداية تبعث على الأمل في مسيرة كروية سورية تبحث عن انطلاقة جديدة.

النفوذ الديني في المخيمات السورية... تحديات في زمن النزوح

حاوره/ مجد محمد

نوه شيرمان حسو إلى أنه رغم التحديات التي تواجه المخيمات من جراء تنامي النفوذ الديني المتشدد، إلا أن الحلول الممكنة تكمن في تعزيز الدعم الإنساني، وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي، واستمرار التنسيق بين الأطراف المعنية لضمان حماية حقوق النازحين في المخيمات.

في ظل تداعيات الحرب السورية المستمرة، تحولت المخيمات إلى ملاذات لآلاف النازحين الذين أجبرتهم الحرب على مغادرة ديارهم، لكن إلى جانب تلك المساحة الآمنة ظاهرياً، برزت تحديات جديدة تتعلق بتنامي النفوذ الديني داخل هذه المخيمات، فبينما يفترض أن تكون المخيمات أماكن لتقديم المساعدة الإنسانية بعيداً عن الصراعات الأيديولوجية، أصبح البعض منها يشهد تحولاً تدريجياً إلى مناطق تدار وفق قواعد دينية صارمة، وتحت تأثير جماعات متشددة.

النفوذ الديني المتشدد في المخيمات السورية يظل أحد التحديات الكبيرة التي تواجه النازحين في مناطق مختلفة من سوريا، ولكن عبر تعزيز التنسيق بين الجهات الإنسانية، وتحسين الظروف المعيشية، ودعم المجتمع الدولي، يمكن تقليص هذه الظاهرة بشكل تدريجي، فالتعايش السلمي داخل المخيمات يتطلب من الجميع التعاون، من النازحين أنفسهم إلى المنظمات الإنسانية والإدارية، لضمان بيئة آمنة ومستقرة تساعد في إعادة بناء حياة أفضل للأجيال القادمة

وبهذا الخصوص عقدت صحيفتنا السوري حواراً مطولاً

مع شيرمان حسو، المشرف في منظمة NRC في الحسكة، ودار الحوار التالي:

***بداية، كيف يمكننا فهم ظاهرة النفوذ الديني المتزايد داخل المخيمات السورية؟**

النفوذ الديني في المخيمات السورية ليس ظاهرة جديدة، ولكنه قد أخذ في التزايد منذ بداية النزاع، المخيمات كانت في البداية مجرد أماكن للاحتماء من ويلات الحرب، ولكن مع مرور الوقت، وخصوصاً في ظل الظروف المعيشية الصعبة، بدأت بعض الجماعات الدينية المتشددة في استغلال هذه الظروف لتوسيع نفوذها، هؤلاء يستغلون الحاجات الأساسية للنازحين مثل التعليم والرعاية الصحية والمساعدات الغذائية لإيجاد قاعدة جماهيرية، وفي بعض الحالات أصبحوا يحكمون الأمور داخل المخيمات بما يتناسب مع رؤيتهم الدينية المتشددة، الأمر الذي يشكل تهديداً للسلام الاجتماعي داخل هذه التجمعات.

***هل هناك جماعات محددة في المخيمات تروج لفكر متشدد؟ وما هي أبرز سمات هذه الجماعات؟**

نعم، هناك عدة جماعات تعمل في بعض المخيمات، وغالباً ما تكون هذه الجماعات قد تدرجت من التيارات السلفية الجهادية إلى التيارات التي تتبنى أفكاراً متشددة، مثل تلك التي تتبع الفكر المتطرف القريب من تنظيمات مثل «داعش» أو «القاعدة»، هؤلاء غالباً ما يعملون في الظل، ولا يظهرون بشكل علني في البداية، ولكن مع مرور الوقت يبدأون في فرض نفوذهم عبر سيطرة غير مباشرة على المجتمع، مثل تأسيس مدارس دينية تروج لأيديولوجياتهم، أو تنظيم فتاوى تشرع تطبيق أحكام صارمة على الحياة اليومية للنازحين.

كيف يتمكن هؤلاء من فرض سلطتهم في المخيمات رغم وجود هيئات إدارية وإنسانية تدير هذه المخيمات؟

القدرة على فرض السيطرة تأتي بسبب غياب سلطة مركزية قوية وفاعلة في بعض المخيمات، حيث تكون الهيئات الإدارية في كثير من الحالات عاجزة عن التدخل أو مواجهة هذه الجماعات بسبب الخوف من ردود فعلهم العنيفة أو بسبب قلة الإمكانيات والموارد، بالإضافة إلى ذلك الجماعات المتشددة تتمتع بقدرة عالية على التنظيم والتواصل مع النازحين، وتستغل ضعف الحالة الأمنية والاجتماعية في المخيمات لتوسيع دائرة نفوذها، كما أن بعض النازحين قد يلجؤون إلى هذه الجماعات بسبب حاجتهم للغذاء أو الحماية، ما يساهم في تنامي هذه الظاهرة.

هل يمكن أن نقول أن هذه الجماعات تتخذ المخيمات كمناطق نفوذ مغلقة، وكيف يتم تنظيم ذلك؟

بالطبع، المخيمات التي تشهد تنامي النفوذ الديني المتشدد، تبدأ في التحول تدريجياً إلى مناطق نفوذ مغلقة، حيث تبدأ هذه الجماعات في فرض قوانينها الخاصة، سواء كانت دينية أو إجتماعية، على سبيل المثال قد يقومون بفرض نظام ملابس معين للنساء أو حظر بعض الأنشطة التي يرونها محرمة، بالإضافة إلى ذلك، يبدأ هؤلاء في عزل المخيمات عن العالم الخارجي، سواء من خلال قطع سبل التواصل مع المنظمات الإنسانية أو عبر تقييد حرية الحركة للأفراد، ما يجعل المخيم يظل مغلقاً أمام أي تأثيرات أو مساعدات قد تأتي من جهات لا تتفق مع رؤيتهم الدينية.

هل هناك تأثيرات سلبية لهذه الجماعات على النازحين، سواء على المستوى الاجتماعي أو النفسي؟

بالتأكيد، هذه الجماعات تسبب الكثير من التوترات داخل المخيم على المستوى الاجتماعي، تبدأ العلاقات بين الأفراد في التفكك، خاصةً في المناطق التي يفرض فيها تطرف فكري أو ديني، تبدأ الخلافات بين النازحين أنفسهم حول كيفية الحياة والتعامل مع الأمور اليومية، على المستوى النفسي، يتعرض الكثير من الأشخاص لضغوط نفسية كبيرة نتيجة الإكراه على الالتزام بقوانين صارمة، وهو ما يؤدي إلى مشاكل نفسية تتعلق بالخوف أو الاضطرابات التي قد تؤثر على الأفراد على المدى البعيد، الأطفال في هذه المخيمات قد يتأثرون بشكل خاص، حيث يترسخ في أذهانهم مفاهيم وأفكار لا علاقة لها بالسلام الاجتماعي.

***هل تجد أن هناك تجاوباً من قبل النازحين مع هذه الجماعات؟ وهل يتم اختيار الانضمام إليها أم أن هناك نوع من الإكراه؟**

الجماعات المتشددة في المخيمات تنتهج طرقاً متعددة لجذب الأفراد، هناك فئة قد تنجذب إليهم بشكل طوعي، غالباً بسبب البحث عن هوية أو شعور بالانتماء، خاصةً في حالات اليأس أو الضياع التي يعيشها النازحون، ولكن في حالات أخرى، يكون هناك نوع من الإكراه، سواء عبر التهديد المباشر أو من خلال السيطرة على احتياجات أساسية مثل الطعام والماء، أو حتى من خلال فرض ضغوط اجتماعية على الأفراد للانضمام، وفي النهاية يمكن القول أن معظم الناس في المخيمات يتعاملون مع هذه الجماعات بشكل اضطراري، وليس طوعي.

***ما هي أبرز الحلول التي يمكن اتخاذها لمواجهة تنامي النفوذ الديني المتشدد في المخيمات؟**

أولاً، يجب أن تكون هناك مراقبة من قبل الهيئات الإدارية المستقلة والمنظمات الإنسانية لمنع أي جماعة من فرض رؤيتها الخاصة على النازحين، وثانياً، يجب توفير دعم نفسي واجتماعي للنازحين، خصوصاً للأطفال والشباب الذين قد يكونون أكثر عرضة للاستقطاب من قبل هذه الجماعات، وثالثاً من المهم أن يتم تحسين الوضع المعيشي في المخيمات عبر توفير فرص التعليم والعمل للنازحين، وهذا يساعد على تقليص الفراغ الذي يمكن أن تملؤه الجماعات المتشددة، وأخيراً، يجب أن يكون هناك تنسيق أمني بين جميع الأطراف المعنية لمكافحة أي تهديدات قد تطرأ نتيجة لهذه الجماعات.

***هل تعتقد أن المخيمات في المناطق الواقعة تحت سيطرة الإدارة الذاتية أفضل من حيث منع هذه الظاهرة؟ وكيف؟**

نعم، يمكن القول أن المخيمات في مناطق الإدارة الذاتية تتمتع بنوع من التنظيم والرقابة التي تحد من هذا النوع من النفوذ الديني المتشدد مقارنة ببعض المناطق الأخرى، ففي ظل وجود هيئات إدارية محلية وإدارة ذاتية، هناك تشديد أكبر على الأمن والتنظيم الاجتماعي، بالإضافة إلى ذلك، تدير هذه المناطق برامج تعليمية وصحية أكثر تطوراً، مما يساعد في بناء مجتمع أكثر توازناً يقلل من فرص دخول جماعات متشددة، ورغم ذلك لا بد من التأكيد على أن الرقابة يجب أن تكون مستمرة والجهود لتحسين الحياة اليومية للنازحين يجب أن تستمر.

***هل هناك تنسيق بين الإدارة الذاتية والمنظمات الدولية لمعالجة هذه الظاهرة؟ وكيف يؤثر هذا التنسيق على الوضع داخل المخيمات؟**

نعم، هناك تنسيق مستمر بين الإدارة الذاتية والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لضمان توفير بيئة آمنة ومستقرة في المخيمات، هذا التنسيق يساعد في توفير الخدمات الأساسية بشكل أكثر فعالية ويضمن أن المخيمات تظل خالية من أي جماعات متشددة تسعى للسيطرة، كما أن التنسيق يساهم في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمجتمعات النازحة، وهو أمر حاسم في الحد من الانجذاب نحو الأيديولوجيات المتشددة.

***كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يسهم في الحد من تأثير الجماعات المتشددة في المخيمات السورية؟**

المجتمع الدولي يمكن أن يلعب دوراً حاسماً في تقليص نفوذ الجماعات المتشددة عبر زيادة الدعم للمخيمات بما يشمل البنية التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية، وتعزيز فرص العمل، كما يجب أن يتم التركيز على دعم مشاريع التنمية التي تعزز من قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة هذه الجماعات بشكل مستدام، بالإضافة إلى ذلك، من المهم أن تدعم المنظمات الدولية عملية بناء السلام الاجتماعي من خلال برامج توعية تشجع على التعايش المشترك وتعزز من قيم التسامح والقبول المتبادل بين النازحين بمختلف خلفياتهم الدينية والعرقية.

***هل تعتقد أن هناك حاجة لتغيير سياسة إدارة المخيمات في سوريا بشكل عام، وأين تكمن أبرز نقاط الضعف في السياسات الحالية؟**

نعم، إدارة المخيمات تحتاج إلى إعادة تقييم شاملة، من أبرز نقاط الضعف التي أراها هي غياب التنسيق الكامل بين الجهات المختلفة المعنية، سواء كانت الإدارة الذاتية أو المنظمات الإنسانية أو المجتمع المحلي، كما أن بعض المخيمات تعاني من ضعف في الرقابة الأمنية مما يسمح للجماعات المتشددة بالتحرك بحرية، إضافة إلى ذلك الوضع المعيشي داخل المخيمات لا يزال غير ملائم، حيث يعاني الكثير من النازحين من نقص في الغذاء، المأوى، والفرص التعليمية، لذا يجب أن تكون هناك استراتيجيات أعمق لمعالجة هذه القضايا بشكل شامل ومستدام، مع تخصيص المزيد من الموارد لهذه المخيمات.

***ما هي رسالتك للنازحين في المخيمات الذين يعيشون تحت تأثير النفوذ الديني المتشدد؟ وكيف يمكن لهم الحفاظ على هويتهم الإنسانية والاجتماعية بعيداً عن هذه الضغوط؟**

رسالتي لهم ان يتحملوا مؤقتاً هذا الوضع الصعب، ويجب عليهم أن يحافظوا على هويتهم الإنسانية أولاً، وعلى احترام التنوع الاجتماعي والديني داخل المخيمات، الانتماء إلى أفكار أو جماعات متشددة قد يوفر شعوراً بالأمان في البداية، لكنه قد يؤدي إلى مزيد من التفكك والانعزال على المدى الطويل، كما أن الحياة في المخيم يجب أن تكون فرصة لبناء المستقبل، ويجب أن يركزوا على التعليم والعمل والفرص المتاحة لهم لتحسين حياتهم. الحفاظ على علاقات إنسانية طبيعية مع الآخرين، والابتعاد عن التطرف، قد يكون أحد المفاتيح للخروج من دوامة التشدد والعيش بسلام.

نساء درعا.. من رماد الحرب إلى بناء المستقبل السياسي

درعا/ رجاء مختار

في أحد مقاهي درعا المتهالكة، تجلس منى، الثلاثينية التي فقدت زوجها خلال الحرب، تتأمل دخان النرجيلة وكأنها تقرأ فيه مستقبلها. كانت يوماً ما مدرسة في ثانوية البنات، واليوم أصبحت ناشطة محلية تتحدث عن حقوق النساء ومشاركتهن في إدارة شؤون البلدة. تقول بنبرة واثقة رغم التعب الذي يسكن عينيها: "نحن النساء كنا نخبز الخبز تحت القصف، ونخيط الجراح في بيوتنا، فليش ما نشارك اليوم بصناعة القرار؟".

منذ سقوط النظام السابق وتشكيل الحكومة الانتقالية، تغيرت ملامح الحياة السياسية في درعا، لكن التغيير لم يطل الجميع بنفس القدر. النساء اللواتي كنّ في الصفوف الخلفية طوال عقود، بدأن يطرقن الأبواب المغلقة بخجلٍ أولاً، ثم بإصرار متزايد. فبعد عقود من حكمٍ جعل السياسة ملعباً للرجال فقط، بدأت النساء في الجنوب يختبرن طعم المشاركة، وإنْ كان الطريق لا يزال مليئاً بالحواجز.

في زمن الأسد، كانت مشاركة المرأة مجرد واجهة. في المجالس الرسمية، كانت صور "الرفيقات" تتصدر الجدران، لكن لا أحد يسمع صوتهن. كان يُسمح لهن بالجلوس، لا بالكلام. أما اليوم، وبعد أن تهاوت أركان النظام، بدأت الأسئلة تظهر بصوتٍ أعلى: هل سيُمنح النساء فرصة حقيقية؟ أم ستبقى الأدوار القديمة تتجدد بوجوه جديدة؟

تقول الصحفية الشابة رغد الزعبي من مدينة طفس: "بعد الثورة، صار عندي حلم صغير.. أكتب مادة وحدة تحكي عن امرأة وصلت لموقع قرار حقيقي بدرعا. بس لليوم، ما قدرت أكتبها، لأن بالآخر وحدة وصلت!". ثم تضحك بخفةٍ تخفي مرارة: "يمكن بكرا أكتبها عن نفسي!".

أرقام التمثيل النسائي في درعا الانتقالية لا تبعث على التفاؤل. من بين أكثر من مئة عضو في مجلس المحافظة، هناك ثلاث نساء فقط. اثنتان منهن وصلن بدعمٍ من منظمات دولية، والثالثة بسبب انتمائها لعائلة سياسية قديمة. أما في مكاتب الحكومة المحلية، فتكاد لا ترى امرأة تتولى منصباً تنفيذياً، باستثناء بعض المسؤولات عن الشؤون الاجتماعية أو التعليم. ومع ذلك، لا تبدو الصورة خالية من الأمل.

في بلدة المزيريب، تشارك ليلى، وهي أرملة وأم لثلاثة أطفال، في "اللجنة المصالحة المحلية"، وهي أول امرأة في بلدتها تدخل هذا المجال. "قالوا لي بالبداية: شو بدك بالسياسة يا حرمة؟ بس لما شافوا إني عم بحل مشاكل بين العائلات وعم بوقف النزاعات الصغيرة، صاروا يجوا لعندي يطلبوا رأيي". تضيف بفخر: "السياسة مش بس كرسي ومكتب، السياسة هي شغل يومي لنعيش بسلام".

على بعد كيلومترات قليلة، في مدينة بصرى الشام، تعمل سمر (٤١ عاماً) ضمن مجموعة نسوية صغيرة تحاول الضغط على المجلس المحلي لتخصيص مقاعد للنساء في اللجان الخدمية. تقول: "ما فينا نطالب بحقوقنا إذا ما كنا جوّا المشهد. بدنا نكون حاضرات وقت اتخاذ القرار، مش بس وقت التصوير".

الطريق ليس سهلاً. فالمجتمع في درعا، رغم ما عاشه من تحولات، ما زال يحمل نظرة تقليدية للمرأة. كثير من الرجال يعتبرون السياسة "مجالاً خشناً" لا يليق بالنساء. حتى بعض النساء أنفسهن يشعرن بالخوف من فكرة القيادة. تخبرنا سعاد، وهي مدرّسة من بلدة إنخل: "ما بدي أكون عضو مجلس ولا وزيرة، بس بدي بنتي تكبر وهي عارفة إنو ممكن تصير هيك لو حبت".

وتبدو العقبات الاجتماعية أوضح حين ترتبط بالدين أو العادات. فكل محاولة لتوسيع دور المرأة السياسي تُواجه بخطابٍ محافظ يعتبرها خروجاً عن "الأصل". لكن كثيراً من نساء درعا يواجهن هذا الفكر بهدوءٍ وحكمة، دون صدام. تقول أم تيم، وهي ناشطة اجتماعية: "نحن ما بدنا نحارب الرجال، بدنا نشتغل معهم. السياسة مو حرب، هي تفاهم".

في الجامعات الجديدة التي افتتحت بعد الحرب، بدأ بعض الأساتذة يلاحظون تغيراً في نظرة الطالبات إلى أنفسهن. الطالبة رهف من جامعة درعا تقول: "ما عاد نحلم نصير مذيعات أو معلمات بس، صار فينا نحلم نكون عضوات برلمان أو محافظات. الحرب علمتنا إنو الخوف ما بيطعم خبز".

ورغم ضعف التمثيل الرسمي، إلا أن نساء درعا حقّقن تقدماً في العمل الأهلي والسياسي غير المباشر. فالكثير من المبادرات المدنية المحلية تُدار اليوم على أيدي نساء. هناك من تنسّق برامج تمويل صغيرة، وهناك من تنظم حملات لمحو الأمية أو لمساندة الأرامل، وكل ذلك يصب في خانة تمكين النساء اجتماعياً، وهو الطريق الأول نحو التمكين السياسي.

يقول المحامي مأمون العاسمي من درعا البلد: "المرأة اليوم عم تمارس السياسة من تحت لتحت. مو من خلال المناصب، لكن من خلال تأثيرها داخل المجتمع المحلي. في درعا مثلاً، قرارات الصلح، توزيع المساعدات، وحتى إدارة المدارس، فيها بصمة نساء أكتر مما الناس بتتصور".

لكن النساء أنفسهن يدركن أن هذا "التمكين الخفي" لا يكفي. فكما تقول منى، التي بدأت بها الحكاية: "بدنا نطلع من ظلّ المجتمع، ما بدنا نضلّ اليد الخفية اللي تشتغل بصمت".

ومع ذلك، هناك وعي متزايد بين النساء بأن التغيير لا يحدث فجأة. فالأرض التي أنهكتها الحرب تحتاج إلى وقتٍ لتتعافى، وكذلك الذهنيات. ترى سمر أن المسألة "مش بس كوتا أو قوانين، هي ثقافة لازم تتغير، من البيت للمدرسة، ومن المجالس المحلية للبرلمان".

تحاول الحكومة الانتقالية في درعا، بدعم من منظمات دولية، إدماج النساء تدريجياً في مواقع القرار، لكن ذلك لا يتجاوز الآن حدود الوعود والتصريحات. كثيرات يعتبرن أن ما يجري مجرد "ديكور سياسي" لإرضاء المجتمع الدولي، بينما الجوهر لم يتبدل. ومع هذا، تبقى بعض الإشارات مشجعة، مثل وجود ورشات تدريب للنساء حول القيادة والإدارة المحلية، بدأت تظهر في مدن مثل نوى وجاسم.

تقول أم خالد، وهي خمسينية فقدت زوجها وولديها في الحرب: "يمكن أنا ما رح أشوف التغيير الكبير، بس يمكن بنتي تشوفه. إذا قدرت تصوت بحرية وتختار امرأة تمثلها، يكون حلمي تحقق".

تغيب الأرقام الدقيقة، لكن الحكايات كثيرة. منى، ليلى، سمر، سعاد، كلهن يكتبن فصلاً جديداً في تاريخ درعا، من دون شعارات ولا مكبرات صوت. حكاياتهن تشبه المدينة نفسها: مكسورة، لكنها ما زالت تنبض.

تبقى صورة النساء وهنّ يتحركن بخطواتٍ صغيرة نحو السياسة كأنها نشيد خافت في مدينة تبحث عن نفسها. ربما لا زال الطريق طويلاً، لكن الأصوات التي بدأت تخرج من بين الركام، تقول إن المرأة الدرعاوية لن تقف بعد اليوم عند الهامش، بل تمضي بخطواتٍ ثابتة نحو مركز المشهد، حيث يجب أن تكون.

كدح النساء في الحقول.. عرقٌ يروي القطن وقصص الصمود

بين خيوط القطن البيضاء الممتدة على مدّ النظر، تتناثر قصص نساءٍ يعملن بصمتٍ وكدّ، يحملن على أكتافهن مسؤولية إعالة أسرهن في ظل ظروفٍ اقتصادية ومعيشية بالغة الصعوبة. فمع بدء موسم جني القطن في مناطق شمال وشرق سوريا، تتحول الحقول إلى مسرحٍ يوميّ لكفاحٍ طويل يبدأ مع خيوط الفجر الأولى ولا ينتهي إلا مع غروب الشمس.

في كل صباح، تخرج النسوة وهنّ يحملن أكياسهن الكبيرة وأدواتهن البسيطة، يسابقن الوقت لجمع أكبر قدر ممكن من القطن قبل أن تشتد حرارة النهار. إنه عملٌ شاق يتطلب انحناءة دائمة بين الصفوف، وتحمّل لساعاتٍ طويلة من التعب تحت أشعة الشمس، لكن الحاجة أقوى من الإرهاق، فكل كيلوغرامٍ يُقطف يعني لقمة خبز لأطفالٍ ينتظرون في البيوت.

تقول عائشة الأحمد وهي امرأة خمسينية من ريف الرقة: «أعمل في لقط القطن منذ سنوات، تعب كبير لكن لا خيار لنا. نبدأ من الفجر ونعود مع الغروب، لا نترف ولا لهواية، بل لنسدّ الرمق ونحافظ على كرامتنا.» تضيف وهي تمسح عرقها بيدها الخشنة: «الرجال كثير منهم بلا عمل، والأسعار نار، لذلك النساء صرنّ يتحملن العبء الأكبر».

العمل في الحقول لا يقتصر على النساء الكبار فقط، بل يشارك فيه فتياتٌ شابات وحتى بعض الأطفال في بعض المناطق، بحثاً عن مورد رزق يساعد العائلة في مواجهة موجة الغلاء وارتفاع تكاليف المعيشة. ورغم الجهد الكبير الذي يتطلبه جمع القطن، إلا أن الأجور تبقى متدنية مقارنةً بحجم التعب، ما يجعل من هذا العمل مثالاً صارخاً على هشاشة واقع العمل الزراعي في المنطقة.

النساء العاملات في الحقول لا يواجهن فقط مشقة الجهد الجسدي، بل أيضاً تحدياتٍ صحية ناجمة عن التعرض الطويل لأشعة الشمس والغبار، إضافةً إلى غياب وسائل النقل المريحة وظروف العمل الآمنة. ومع ذلك، تستمر هؤلاء النسوة في عملهن بإصرارٍ يعكس روح الصمود والاعتماد على الذات التي باتت سمةً للمجتمع الريفي في شمال وشرق سوريا.

وتشير بعض الإحصاءات المحلية إلى أن نسبة كبيرة من الأيدي العاملة في موسم جني القطن هي من النساء، خاصة في المناطق التي تأثرت بالنزوح أو فقدان المعيل. إذ تتحول الحقول إلى فضاءٍ جماعيّ يجتمعن فيه، لا للعمل فقط، بل لتبادل الهموم وتقاسم التعب والأمل.

وفي ظل كل تلك المعاناة، يبقى الأمل هو ما يدفع هؤلاء النساء للاستمرار. فكل حبة قطن تُقطف بعرق الجبين هي شهادة على قوة الإرادة الأنثوية وقدرتها على مواجهة قسوة الحياة. فهؤلاء النسوة، وهن يجمعن القطن من بين الشجيرات البيضاء، يجمعن معه أيضاً ما تبقّى من كرامتهن وصبرهن، ليصنعن من عرقهن حياةً تليق بالعزّة والكفاح.

هكذا تظل الحقول شاهداً على قصةٍ تتكرر كل موسم، عنوانها «كدح النساء وصبرهن» وجوهرها أن الأمل لا يموت طالما بقيت هناك نساءٌ يسقين الأرض بعرق الجبين، ويروين خيوط القطن بدموع العزيمة والإصرار.

مغارة الضوايات.. ذاكرة الضوء في قلب الجبل السوري

في أعماق الجبال التي تفصل بين اللاذقية وطرطوس، وعلى بعد كيلومترات قليلة من قرية بيت الوادي، تختبئ تحفة جيولوجية فريدة تحمل في طياتها ذاكرة الطبيعة السورية منذ ملايين السنين، هي مغارة الضوايات، المكان الذي تتقاطع فيه الأسطورة والعلم، والواقع والدهشة، والظلمة والنور.

منذ اللحظة الأولى التي يقترب فيها الزائر من الممرات الجبلية المؤدية إليها، يشعر أن الأرض تتغير، وأنه يدخل عالمًا آخر من الصمت والرطوبة والنقاء، كأن الزمن نفسه قد توقّف هناك، منتظرًا من يعيد اكتشافه.

تبدو المغارة من الخارج كشقّ صغير في الجبل، مدخل لا يوحي بما يخفيه خلفه من عوالم مدهشة. ولكن ما إن يخطو الزائر خطواته الأولى في الداخل حتى تنفتح أمامه دهاليز متشابكة، تلمع فيها الصخور كأنها مصوغة من الزجاج، ويبدأ الضوء المنعكس عن الجدران الرطبة بالرقص فوق الأسطح الكلسية في مشهد سحريّ يجعل الزائر عاجزًا عن الكلام.

إنها ليست مجرد مغارة، بل "كائن جيولوجي حي"، ينمو ويتنفس ببطء شديد، تشهد جدرانه على حركات الأرض ومياهها وعصورها المتعاقبة.

منحوتة الطبيعة الأولى: كيف تشكّلت مغارة الضوايات

جيولوجيًا، تُعد مغارة الضوايات واحدة من أكثر التكوينات الكارستية تميّزًا في الساحل السوري. تشكّلت خلال عصور جيولوجية تعود إلى حقبة الميوسين قبل نحو خمسة ملايين عام، حين كانت المنطقة بأكملها جزءًا من قاع بحر قديم غزته التصدّعات الجبلية لاحقًا.

بدأت العملية حين تسللت المياه الجوفية الغنية بثاني أكسيد الكربون إلى أعماق الصخور الكلسية، فبدأت بإذابة الطبقات الجيرية تدريجيًا، ومع مرور الزمن تشكّلت تجاويف صغيرة تحوّلت لاحقًا إلى قاعات ضخمة وممرات طويلة.

ومع استمرار تسرب المياه، بدأت قطرات الكالسيوم المتشبعة تتحدر من السقف نحو الأرض، مخلّفة وراءها ما يعرف بالهوابط، بينما كانت الطبقات المترسبة على الأرض تشكّل الصواعد التي تنمو ببطء نحو الأعلى.

كل سنتيمتر من هذه التكوينات احتاج إلى مئات السنين ليُنمو، مما يجعل كل حجر وكل عمود فيها سجلًا زمنيًا دقيقًا للعصور.

تتراوح حرارة المغارة الداخلية بين ١٤ و١٦ درجة مئوية طوال العام، بغض النظر عن حرارة الصيف أو برودة الشتاء، وتبلغ نسبة الرطوبة فيها نحو ٩٥٪، مما يجعلها بيئة حساسة جدًا لأي تدخل خارجي.

يبلغ طول الممر الرئيسي قرابة ٤٠٠ متر، إلا أن بعض الدراسات تشير إلى وجود امتدادات جانبية قد تتجاوز الكيلومتر، لم تُستكشف بعد بسبب ضيق الممرات وخطورة التجاويف العميقة.

أما ارتفاع القاعات الرئيسية فيتراوح بين مترين وثمانية أمتار، وتزيّنها أعمدة ضخمة تشبه الأعمدة الرخامية في الكاتدرائيات، بعضها بارتفاع طابقين أو أكثر.

حين تسقط عليها الإضاءة الخافتة، تنعكس الألوان بين الأبيض النقي والرمادي والذهبي والبني، وأحيانًا الوردي الفاتح، حسب نسبة المعادن المترسبة في الماء.

يصف الجيولوجيون هذا المكان بأنه متحف طبيعي نادر، إذ يمكن من خلال دراسة الطبقات الكلسية فيه تتبّع تغيرات المناخ القديمة في المنطقة، ومعرفة الفترات التي كانت فيها الأمطار أكثر غزارة أو الجفاف أشد قسوة.

حتى اليوم، ما تزال المغارة في حالة نمو مستمر؛ كل قطرة ماء تنزل من السقف تحمل معها جسيمات معدنية دقيقة تبني أشكالًا جديدة لم تكن موجودة من قبل، كأن المكان لا يزال يكتب فصول تاريخه حتى اللحظة.

الضوء الذي لا ينطفئ: من أين جاءت تسمية "الضوايات"؟

منذ القدم، أثارت المغارة فضول سكان القرى المحيطة بها، الذين أطلقوا عليها اسم "الضوايات" بسبب تلك الظاهرة الغريبة التي لاحظوها عند مداخلها، حيث ينعكس الضوء الطبيعي على جدرانها الرطبة فيبدو كأنها تضيء من داخلها.

في الأيام المشمسة، تتسلل أشعة الشمس عبر الفتحات العليا لتتكسّر على الأسطح المائية والصخرية، مولّدة وهجًا متلألئًا يوهم الناظر أن هناك ضوءًا سحريًا ينبعث من الأعماق.

وفي الليالي، كانت النيران التي يشعلها الرعاة عند المدخل تنعكس داخل الممرات فتبدو المغارة كفانوس ضخم يضيء الجبل، وهو ما جعلهم يسمونها الضوايات أي المكان الذي يتوهّج بالضياء.

لكن التسمية لم تبقَ مجرد وصف بصري، بل اكتسبت بعدًا رمزيًا في الوعي الجمعي للسكان؛ فالضوء هنا صار دلالة على الحياة داخل الظلمة، وعلى البهاء المختبّأ في الأعماق.

كان المغارة تحكي بلغة الطبيعة فكرة الوجود السوري نفسه: النور الخارج من رحم العتمة، والقدرة على البقاء متألقًا رغم الانغلاق والعمق.

ويروي كبار السن في بيت الوادي أن المغارة كانت تُعتبر قديمًا مكانًا "مقدّسًا"، إذ كان الناس يزورونها للتبرك أو للتأمل. كانوا يضيئون داخلها الشموع ويكتبون على جدرانها أمنيات صغيرة، اعتقادًا منهم أن "ضوء الضوايات" قادر على حمل الدعاء نحو السماء.

بل إن بعض الحكايات الشعبية تقول إن أصوات المياه التي تنساب بين الصخور في أعماقها ليست مجرد خرير طبيعي، بل "أنين الأرواح الطيبة التي تسكن الجبل"، وهي حكاية تناقلتها الأجيال جيلاً بعد جيل، لتصبح جزءًا من الذاكرة الشعبية الساحلية.

من أسطورة إلى مقصد سياحي.. الضوايات اليوم

مع بدايات القرن العشرين، بدأت مغارة الضوايات تثير اهتمام الرحالة والباحثين الأوروبيين الذين زاروا الساحل السوري. فقد أشار إليها المستكشف الفرنسي جاك دو فوكون في ملاحظاته الجيولوجية عام ١٩٢٩، وذكرها الجغرافي السوري أنيس فريحة في دراساته حول المغاور الكلسية في جبال طرطوس.

لكنها لم تدخل فعليًا في خارطة السياحة السورية إلا بعد عام ١٩٧٠ حين أجرى فريق من الجيولوجيين السوريين مسحًا أوليًا للموقع، تبين خلاله أن الضوايات من أجمل المغاور في شرق المتوسط من حيث نقاء الصواعد وتوازنها الطبيعي.

رغم ذلك، بقي الموقع شبه منسي لعقود بسبب ضعف البنية التحتية وصعوبة الوصول إليه. ومع بداية الألفية الجديدة، بدأت مديرية السياحة في طرطوس بالتعاون مع البلديات المحلية أعمال تهيئة خفيفة، فتم توسيع المدخل وتأمين طريق فرعي إليه، وتركيب نظام إضاءة بسيط لإتاحة الزيارة دون الإضرار بالبيئة الداخلية.

أصبح الموقع منذ ذلك الوقت مقصدًا متزايدًا لعشاق الرحلات البيئية وهواة التصوير، إذ يجد الزائرون فيه مشهدًا طبيعيًا نادرًا يزاوج بين البرودة والرطوبة والجمال المتجمد في الحجر.

يصف أحد الزوار من دمشق تجربته قائلاً:

"حين دخلت الضوايات شعرت كأنني أهبط في نفق من الزمن. الصمت هناك له صوت، والظلمة ليست عتمة بل لون من ألوان الضوء. كل شيء في الداخل يجعل الإنسان يشعر بصغره أمام عظمة الخلق."

ويؤكد مرشدون محليون أن المغارة تستقبل سنويًا مئات الزوار، خصوصًا في الصيف، إذ تكون الحرارة داخلها منعشة مقارنة بحرارة الساحل.

وفي السنوات الأخيرة، بدأت بعض الجمعيات الأهلية بتنظيم فعاليات توعوية للأطفال داخل محيط المغارة لتعريفهم بأهمية البيئة الجيولوجية والحفاظ على المواقع الطبيعية، تحت شعار "الضوايات.. ضوء الأرض الذي لا يُطفأ".

تُحيط بالمغارة غابات وارفة من السنديان والغار والبلوط، وتكثر في محيطها ينابيع المياه الصغيرة التي تشكل مجاري رطبة دائمة الخضرة.

هذه البيئة تشكّل نظامًا بيئيًا متكاملًا يحتضن طيورًا نادرة مثل الحجل والسنونو الجبلي، فضلًا عن أنواع من الزواحف والخفافيش التي تتخذ من تجاويف المغارة مأوى طبيعيًا.

ويؤكد خبراء البيئة أن المحافظة على هذا التنوع الحيوي ضرورة أساسية للحفاظ على توازن المغارة نفسها، لأن أي خلل في النظام البيئي المحيط ينعكس مباشرة على استقرارها الداخلي.

المغارة في الوعي الجمالي السوري.. أكثر من موقع سياحي

ليست مغارة الضوايات مجرّد موقع جيولوجي أو مقصد سياحي، بل هي رمزٌ جماليٌّ وثقافيٌّ عميق في الذاكرة السورية.

ففيها تتجسد صورة الأرض السورية التي تجمع بين القسوة والحنان، بين العمق والسطح، بين الصمت والعطاء. وكما نحتت الطبيعة في صخورها أعمدة من الضوء، نحت التاريخ في وجدان السوريين ذاكرة من الصبر والتجدد.

ولذلك يراها بعض الأدباء رمزًا للوطن نفسه؛ وطنٍ محجوب في العتمة لكنه لا ينفك يشعّ بالجمال من أعماقه.

وقد ألهمت المغارة العديد من الرسامين والشعراء. فالفنان إلياس نعمة رسم في الثمانينيات لوحة بعنوان ضوء الضوايات، جسّد فيها صراع الألوان بين العتمة والضياء، بينما كتب الشاعر الساحلي عبد الغني قصاب قصيدة بعنوان أنفاس الجبل قال فيها:

"في الضوايات ضوءٌ يشبه الذاكرة،
لا يُطفئه الغياب ولا تغشاه الأيام،
هناك يتكلّم الحجر لغةً تشبهنا،
ويُضيء الجبل حين نصمت."

إن هذا التفاعل بين الإنسان والمكان يعكس عمق العلاقة بين السوري والطبيعة التي تحيط به؛ علاقة ليست نفعية ولا استهلاكية، بل وجدانية وروحية. فالمغارة لم تكن مجرد مشهد جمالي، بل مرآة يرى فيها الإنسان السوري جزءًا من ذاته.

الضوايات كمورد وطني.. بين الحماية والاستثمار

اليوم، تطرح مغارة الضوايات سؤالًا جوهريًا حول التوازن بين السياحة والحفاظ على البيئة. فهي موقع فريد قابل لأن يكون مركز جذب سياحي ضخم، لكنه في الوقت ذاته هشّ جدًا.

يشير الخبراء إلى أن أي توسّع غير مدروس في استقبال الزوار أو استخدام إضاءة قوية أو تهوية غير طبيعية يمكن أن يغيّر النظام المناخي الداخلي للمغارة، مما يؤدي إلى تلف الصواعد والهوابط خلال سنوات قليلة.

ولهذا يطالب المهتمون بضرورة وضع خطة وطنية لإدارة الموقع بشكل علمي، تتضمن تحديد أعداد الزوار، واستخدام مواد إنارة صديقة للبيئة، وتنظيم رحلات تثقيفية تشجع على حماية التراث الطبيعي.

كما يُقترح إنشاء مركز ثقافي – بيئي قرب المدخل ليكون بمثابة متحف مصغّر يعرض صورًا ومجسّمات توضح مراحل تكوين المغارة، إضافة إلى تقديم محاضرات توعوية عن أهمية المغاور السورية عمومًا، مثل مغارة بيت الوادي، القديسة تقلا، ومغارة جعيتا في لبنان كنموذج إقليمي مقارن.

بهذه الخطوات يمكن تحويل الضوايات من موقع طبيعي جميل إلى نقطة إشعاع علمي وثقافي وسياحي.

الضوء الذي يسكن الجبل

عندما يخرج الزائر من أعماق المغارة عائدًا إلى ضوء النهار، يشعر كأنه استعاد جزءًا من ذاكرة الأرض.

هناك، في صمت الجبل، يتجلّى معنى الجمال الخالد: أن تصنع الطبيعة في الظلمة ما تعجز المدن عن صناعته في الضوء.

مغارة الضوايات ليست مجرد مكانٍ جغرافي، بل رمزٌ للثبات، وللقدرة على الاحتفاظ بالنور رغم كل العتمة.

إنها تذكّرنا بأن في قلب كل حجرٍ روحًا، وفي عمق كل ظلامٍ وميضًا ينتظر من يراه.

ولعل أجمل ما يمكن أن يقال عنها هو ما يردّده أهل بيت الوادي حين يُسألون عنها:

"الضوايات ليست مغارة، إنها قلب الجبل حين يضيء."

صناعة الثّريّات الدمشقيّة.. حين يصوغ الضوء ذاكرة المكان

في دمشق، حيث يلتقي عبق التاريخ بأنين النحاس ورفيف الضوء، تتدلّى من الأسقف حكايات لا تُروى إلا بلغة المعدن والنقش. فالثريّات التي تزيّن بيوت الشام القديمة ليست مجرّد مصادر إنارة، بل هي قطع فنيّة تتوهّج من قلب التراث، تعبق بأصوات المطرقة والمبرد والنار، وتروي مسيرة مدينةٍ عرفت كيف تحوّل الحرفة إلى فن، والفن إلى هوية.

منذ قرونٍ بعيدة، كانت الحرف اليدويّة الدمشقيّة عنوانًا للفخامة والدقّة، ومن بينها برزت حرفة صناعة الثريّات النحاسيّة كفنٍّ يجمع بين الضوء والروح، بين الدقّة التقنيّة والإبداع الجماليّ، وبين الموروث الحرفيّ والانفتاح على العصر. واليوم، رغم تغيّر الأزمنة وتراجع مكانة الحرف أمام زحف الصناعات الحديثة، ما زال في دمشق رجالٌ ونساء يصرّون على أن يبقى النور دافئًا، مصنوعًا بأصابعهم كما كان قبل مئة عام.

تاريخيًا، لم يكن النور في دمشق مجرّد إنارة، بل رمزًا للحياة والقداسة. فهذه المدينة التي وُصفت بأنها "أقدم مدينة مأهولة في التاريخ"، شهدت كلّ تحوّلات الضوء: من مصابيح الزيت في العصور القديمة، إلى الفوانيس الزجاجية التي زيّنت بيوت التجار في العصر العثمانيّ، وصولًا إلى المصابيح الكهربائية التي دخلت المدينة في بدايات القرن العشرين.

ومع دخول الكهرباء قبل أكثر من مئة وعشر سنوات، حدثت ثورة في المشهد الحرفيّ: فالفوانيس القديمة التي كانت تُصنع من النحاس والزجاج الملوّن فقدت وظيفتها التقليدية، لكن روحها لم تمت. هنا، تحرّكت عبقرية الحرفي الدمشقي، فابتكر شكلاً جديدًا من الضوء: الثريّا.

صارت الثريّا آنذاك امتدادًا طبيعيًا لفنّ النحاس الدمشقي، مزيجًا من التقاليد والفخامة، من المشغولات النباتية والهندسية التي تحمل بصمة الزمان والمكان.

ولأن دمشق مدينة لا تعرف الانقطاع بين العصور، حافظت على روحها في كل تحول. فحين تغيّر مصدر الضوء، بقي جوهره نفسه: «نورٌ من الشرق». كانت الثريّات في بيوت القيمرية والميدان والصالحية تعكس الذوق الرفيع لأهل المدينة، تجمع بين الصنعة والرمز؛ بين الدفء الاجتماعيّ والبريق الجماليّ.

النحاس.. لغة النار والید

يقول الحرفيون القدماء إن النحاس "معدنٌ له روح"، لأنه يتغيّر حسب مزاج الصانع وحرارة النار. وهذه الفلسفة الحرفية العميقة هي ما جعلت منه جوهر الصناعات الدمشقيّة منذ قرون.

ففي الأسواق التي رافقت نشأة المدينة منذ العصر الأموي، تميّزت صناعة النحاسيات بمكانتها الرفيعة، وكانت الورش تنتشر في الأسواق التاريخية مثل «الحميدية» و«القصاع» و«سوق مدحت باشا»، وتعلوها أصوات المطارق التي تضرب بإيقاعٍ متواتر يشبه موسيقى الزمن القديم.

من هذا النحاس الخشن كما يسميه الحرفيون، خرجت الثريّات التي زيّنت المساجد والكنائس، في تناغم رمزيّ بين الأيدان والطوائف. ففي مسجد بني أمية الكبير كما في كنيسة حنانيا، يمكن أن ترى أثر الحرفي الدمشقي وقد سكب من يده ومن قلبه روح الجمال في المعدن.

توارث الحرفيون سرّ التعامل مع النحاس عبر الأجيال. كانوا يقولون:

«النحاس لا يُحبّ العجلة، فهو يحتاج إلى الصبر والملاطفة بالنار.»

ولذلك لم تكن صناعة الثريّات مجرّد مهنة، بل طقسًا مقدّسًا تتداخل فيه النار والهواء والماء والمعدن، وتتجسّد فيه العلاقة بين الإنسان والمادة كما بين الروح والجسد.

شيخ الكار.. حارس الضوء

بين الحرفيين الذين حفظوا هذا التراث وصانوه من الاندثار، يبرز اسم عدنان تنبكجي، وهو أحد أعمدة حرفة تشكيل المعادن والفنون النحاسيّة في سوريا، وواحد من الذين أعادوا لهذه الصناعة بريقها في زمنٍ طغت فيه الآلات على الأيدي.

تنبكجي، المولود في عائلةٍ امتهنت الحرفة منذ ثلاثة أجيال، ورث عن أبيه وجدّه أسرار الصناعة، لكنه لم يكتفِ بتقليدهم. فبذكائه ووعيه الفنيّ، أدرك أن الزمن تغيّر وأن الحرفة لا بد أن تتطوّر دون أن تفقد روحها. ولهذا لُقّب بين زملائه بـ "معاصر التراث".

يقول شيخ الكار في حديثه: «ورثت المهنة عن أبي وجدي، لكنني سعيت لأن أجعلها تتنفّس هواء هذا العصر. فأدخلت ألوانًا جديدة على النحاس، ودمجت بين الكلاسيكي والمعاصر، لأن الجمال الدمشقي لا يفقد مكانه مهما تبدّل الزمن.»

على مدى أكثر من ثلاثة عقود، صنع تنبكجي مئات القطع الفنيّة التي زيّنت قصورًا وبيوتًا وسفارات. لم تعد الثريّا بالنسبة إليه مجرّد منتج للعرض، بل رسالة حضارية، وجسرًا يربط بين دمشق والعالم.

ما يميّز الحرفي الدمشقي أنه لا يرى في عمله تجارة فحسب، بل هويةً وطنية. لذلك لم يكن غريبًا أن تشارك أعمال «تنبكجي» في معارض دوليّة تمثّل سوريا في الخارج.

من معرض بيروت الدولي للحرف، حيث فاز بالمركز الأول ممثلاً لاتحاد الحرفيين السوريين، إلى معرض الجزائر الدولي للصناعات التقليدية، وصولًا إلى معرض أبخازيا الدولي الذي كرّمه فيه رئيس الجمهورية شخصيًا.

كما شارك مع فريقه في معرض «أسواركجدور ميلا» في الهند، أحد أكبر الملتقيات الحرفية في العالم، ليُثبت أن اليد السورية ما زالت قادرة على أن تنحت الجمال رغم كلّ ما مرّ بها من أزمات.

يقول شيخ الكار مبتسمًا: «كل جائزة نالتها أعمالي لم تكن باسمي، بل باسم دمشق. كنت أرى في كل تكريم تأكيدًا على أن هذا التراث لا يموت، وأننا ما زلنا قادرين على تصدير النور من الشرق إلى العالم.»

أسرار النار والمطرقة.. كيف تولد الثريّا

صناعة الثريّا الدمشقيّة ليست عملاً بسيطًا، إنها رحلة طويلة تبدأ من الفكرة وتنتهي عند الضوء.

يبدأ الحرفي بتصميم الشكل على الورق، مستلهمًا الزخارف الإسلامية والنباتية والهندسية. بعد ذلك تُرسم النماذج على الخشب لصناعة القوالب، ثم تُسكب فيها المعادن المنصهرة.

تُستخدم في هذه العملية صفائح نحاسية مستوردة من يوغسلافيا أو إيران، أو نحاس مكرّر محلّيّ الصهر. يُذاب المعدن على درجة حرارة تتجاوز الألف مئوية، ثم يُسكب في القالب الرمليّ الذي يحافظ على أدقّ تفاصيل النقوش.

بعد التبريد تبدأ مرحلة الخراطة حيث تُصقل القطع، ثم اللحام والتجميع لتشكيل الأذرع والعروق والمشربيات. بعدها تُجرى عملية التنظيف والتلميع عبر عدّة مراحل دقيقة لإزالة الشوائب، ثم التلبيس اللونيّ الذي يمنح القطعة بريقها النهائيّ.

ويقول تنبكجي:

«طوّرتُ في ورشتي عملية تلبيس النحاس، حتى وصلت إلى ١٢ لونًا مختلفًا، بينها الذهبي، الفضي، البلاتيني، الكرومي، والنحاسي المعتّق. ولكل لونٍ طريقة إعداد خاصة ودرجات حرارة محددة. حتى اللمعة نفسها لها "وصفة" سريّة.»

أما المرحلة الأخيرة، فهي مرحلة الكهرباء والتجميع، حيث تُمدّ الأسلاك داخل الهيكل بأسلوبٍ فنيّ مخفيّ يضمن الأمان والجمال في آنٍ معًا. بعد ذلك، تُرصّع الثريّا بالكريستال أو الزجاج الملوّن، لتصبح جاهزة لتعلّق في بيتٍ أو مسجدٍ أو قاعةٍ وتبدأ رحلتها مع الضوء.

فريقٌ من الحرفيين.. أوركسترا النور

ورشة «تنبكجي» ليست مكان عملٍ فحسب، بل ورشة إبداعٍ جماعيّ يشترك فيها عدد من الحرفيين المهرة: «سمير الأشرم» في الخراطة، «محمد الرحبي» في التلحيم، «أحمد حروق» في التنظيف، و«هشام تنبكجي» في الكهرباء، وغيرهم من الشباب الذين تخرّجوا من دورات "حاضنة دمر المركزية للفنون الحرفية".

يقول شيخ الكار:

«كل قطعة تمرّ على أكثر من يد، وكل يد تضيف إليها روحًا جديدة. أنا لا أعتبر نفسي صانعًا فقط بل قائد فريقٍ من الفنانين. نعمل بروح واحدة، ونعلّم الجيل الجديد أن الحرفة ليست مهنةً بل أسلوب حياة.»

هذا التعاون الجماعيّ يذكّر بتقاليد قديم في دمشق كان يُعرف باسم مجلس شيوخ الكار، وهو هيئة كانت تُشرف على تنظيم المهن وتمنح لقب "شيخ الكار" للحرفيين المتميزين. وقد حصل تنبكجي على هذا اللقب رسميًا تقديرًا لكفاءته العالية وسمعته الحسنة وحرصه على تدريب الشباب، بما في ذلك ذوو الاحتياجات الخاصة، الذين فتح لهم أبواب الورشة ليصبحوا شركاء في الإبداع.

من الشطرنج إلى البروكار.. ابتكارات تتجاوز الثريّا

لم يتوقف إبداع تنبكجي عند الثريّات فحسب، بل تجاوزها إلى أعمالٍ تجمع بين الفنون الدمشقية والعالمية. ففي مشروعه المعروف باسم «ركن رقعة الشطرنج»، الذي نال عنه جائزة الإبداع في سوريا، صنع رقعة فريدة من الخشب المطعّم بالموزاييك والأيبوكسي، وأحجارها من النحاس الملمّس نصفها بالبرونز ونصفها بالفضة، بينما جلس اللاعبان على كرسيين ملكيّين نحاسيين بزخارف تاريخية وتاجين مذهّبين، مكسوين بقماش البروكار الدمشقيّ الأصيل.

يقول عن هذا العمل: «أردت أن أجعل الفنّ السوريّ يحاور العالم من خلال لعبة الشطرنج. كلّ قطعة على الرقعة كانت تمثّل ثقافة، وكلّ حركةٍ فيها تحمل رمزًا من تراثنا. دمجت الماضي بالحاضر، كما نفعل في كلّ عملٍ ننجزه.»

التحديث والتصدير.. الحرفة في مواجهة العصر

يدرك شيخ الكار أن الحرفة التقليدية لا يمكن أن تبقى أسيرة الماضي، فالعصر يفرض لغته الجديدة، والأسواق العالمية تتطلب معايير مختلفة. لذلك التحق بدورة «دبلوم التصدير الاحترافي» التي أقامتها وزارة الاقتصاد وهيئة تنمية الصادرات السورية، ليكتسب معرفةً دقيقة بكيفية تسويق المنتجات الحرفية عالميًا.

«الحرفة لا تعيش بالعاطفة فقط، بل تحتاج إلى تخطيطٍ وتسويقٍ وفهمٍ للذوق العالمي. هناك طلب كبير على المشغولات النحاسية في أوروبا والخليج، لكن علينا أن نُقدّمها بما يليق بتاريخها وبذوق العصر. الثريّا الدمشقية يمكن أن تزيّن قصور باريس كما كانت تزيّن بيوت الميدان.»

بهذه الرؤية، يحاول شيخ الكار أن يبني جسرًا بين الأصالة والتحديث، بين الحرفة والتراث من جهة، والسوق الحديثة من جهة أخرى، مؤمنًا بأن الحفاظ على التراث لا يعني تجميده، بل تجديده بما يحفظ جوهره ويجعله قابلًا للحياة.

الحرفة كهوية وطنية

لطالما كانت الصناعات التقليدية السورية ركنًا أساسيًا في هوية البلاد الثقافية. فالموزاييك، والخشب المطعّم، والبروكار، والنحاس، كلها حكايات لأيدٍ ماهرة صنعت مجد دمشق عبر العصور. وصناعة الثريّات تأتي في طليعة هذه الحكايات لأنها تمثّل علاقة الإنسان بالنور، والنور بالذاكرة.

في وقتٍ تتراجع فيه كثير من المهن التقليدية بسبب الحداثة السريعة وغلاء المواد وقلّة الأيدي العاملة، يسرّ الحرفيون على مواصلة العمل. فهم لا يدافعون عن مهنة فقط، بل عن ذاكرة وطنٍ بأكمله.

يقول تنبكجي: «الحرف التراثية مطلوبة محليًا ودوليًا، وهي أكبر رديف للدخل الاقتصادي. لكنها أيضًا تمثّل وجهنا الحقيقي أمام العالم. من خلالها نحكي قصة بلدٍ أحبّ الجمال رغم كلّ ما مرّ به من مآسٍ.»

الثريّا الدمشقية.. بريق الذاكرة في زمنٍ يتغيّر

ما يميّز الثريّات الدمشقية عن غيرها في العالم هو تلك اللمسة الروحية التي لا تُشترى ولا تُقلَّد. فكلّ قطعةٍ تُصنع في ورشةٍ صغيرة خلف جدارٍ عتيق، تحمل في داخلها نبض المدينة. إنها ليست مجرد معدنٍ مصقول، بل "ذاكرة مضيئة" تختصر قرونًا من الإبداع والجمال.

وإذا كان النحاس عرضةً للأكسدة بمرور الوقت، فإن الحرفي الدمشقي وجد الحلّ: طبقة من اللكر الشفاف تحمي المعدن وتمنع تحوّله إلى الأخضر، وكأنها درعٌ يحافظ على الذاكرة من التآكل.

الثريّات القديمة التي كانت تزيّن قصور العظم والسباعي والعابد، ما زالت شاهدةً على هذا الفنّ، وبعضها يُرمَّم اليوم في ورشٍ متخصّصة لتعود فتضيء بيوت المدينة من جديد.

بين التراث والحداثة.. دمشق التي لا تنطفئ

حين تسير في دمشق القديمة ليلًا، وتلمح ضوء ثريّا نحاسية ينعكس على الزجاج الملوّن، تشعر أن المدينة لا تزال كما كانت منذ مئات السنين. فالنور ذاته الذي أضاء مجالس العلماء والشعراء، يواصل حضوره اليوم في البيوت والمقاهي الحديثة، وإن اختلفت الأشكال.

هذه هي دمشق، المدينة التي لا تنام على ظلام. فيها كلّ حجرٍ ينطق بالحكاية، وكلّ معدنٍ يعكس ذاكرةً. وفيها رجال مثل عدنان تنبكجي يحرسون النار القديمة كي لا تخبو، ويعلّمون الأجيال كيف تُصنع المعجزة من مطرقةٍ ونحاسٍ وشغف.

صناعة الثريّات الدمشقية ليست مجرد حرفةٍ عريقة؛ إنها خلاصة التاريخ الفنيّ للسوريا، مرآة روحها وحضارتها. ففي كلّ قطعةٍ منها يلتقي الضوء بالحرف، وتتنفّس الذاكرة عبر المعدن.

لقد استطاع الحرفيون الدمشقيون أن يطوّعوا النحاس ليصبح لغةً جمالية تعبّر عن هوية مدينةٍ لم تتوقف يومًا عن الإبداع، رغم كلّ ما مرّ بها من حروبٍ وتحولات.

وهكذا، حين تنظر إلى ثريّا نحاسية تضيء بيتًا دمشقيًا عتيقًا، تذكّر أن وراءها قرونًا من المهارة، وأجيالًا من الصبر، وأن الضوء الذي ينبعث منها ليس كهرباءً فقط، بل روح مدينةٍ صاغت نفسها من وهج النار وبريق النحاس، لتبقى دمشق — كما كانت دائمًا — مدينة النور الأبديّ.

ترامب يتراجع عن لقاء بوتين.. ويفرض عقوبات جديدة على موسكو

لطفي توفيق

فوجئت دوائر السياسة الخارجية في الولايات المتحدة بانقلاب موقف الرئيس الأميركي تجاه روسيا ورئيسها، فبعد أن أعلن إنه سيجري محادثات مع الرئيس الروسي في العاصمة المجرية بودابست، تراجع ترامب عن عقد القمة بعد يوم واحد من إعلانه، وقال إن «الاجتماع مع بوتين قد يكون مضيعة للوقت».

وكان من المقرر عقد اجتماع تحضيري بين وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو والروسي سيرغي لافروف، لكن البيت الأبيض قال إنهما أجريا «مكالمة مثمرة» وإن الاجتماع «لم يعد ضروريا».

وكان عقد القمة محاولة لاستئناف المفاوضات حول الحرب في أوكرانيا في إطار الجهود التي تبذلها واشنطن للوصول إلى نهاية لهذه الحرب، رغم عدم تجاوب روسيا الجدي.

وأثار التراجع عن عقد القمة الكثير من التساؤلات حول مصير الحرب بين روسيا وأوكرانيا، خاصة أنه تقرر بعد أن سادت حالة من التفاؤل بإمكانية نجاح جهود أميركيا بإنهاء هذه الحرب.

ويرجح المراقبون أن تراجع ترامب عن عقد القمة ليس نهائياً، حيث يمكن أن تعقد في أي وقت بعد أن يتم التوافق على نقاط مازالت موضع خلاف بين الجانبين.

أسباب التراجع

ذكر الرئيس الأوكراني أن سبب التراجع عن عقد القمة هو أن روسيا أصبحت أقل اهتماماً بالدبلوماسية بعد تأجيل الإدارة الأميركية قرارها بتوريد صواريخ توماهوك لأوكرانيا، في إشارة إلى أن موسكو تراهن على ضعف الدعم العسكري الغربي لكييف.

بينما ربط المسؤول السابق في الخارجية الأميركية توماس واريك قرار التراجع بـ «خيبة الأمل التي أصابت ترامب الذي ظن أنه أجرى محادثة جيدة جداً مع بوتين، وأن الأخير معني بالسلام، وعندما تحدث وزير الخارجية الأميركي مع نظيره الروسي لم يجد أي تغيير جدي في موقف روسيا».

ومن جانبه، حمّل المحلل السياسي الروسي أندريه أونتيكوف الرئيس زيلينسكي مسؤولية إلغاء القمة، وأشار إلى أن الاتصال الهاتفي بين الرئيسين الروسي والأميركي أظهر نوعاً من التفاهم كان يمكن أن يتبلور إلى شيء أكبر خلال القمة.

وأضاف «لكن المباحثات التي جرت لاحقًا بين الرئيس الأميركي والأوكراني أفرغت ما توصل إليه الرئيسان ترامب وبوتين من مضمونه».

وكان الرئيس ترامب قد التقى زيلينسكي بعد مكالمته الهاتفية مع بوتين، وبحسب ما تسرب فإن الاجتماع شهد الكثير من التوتر.

احتمالات تجدد اللقاء

أعلنت المتحدثة باسم البيت الأبيض أن اللقاء بين الرئيسين فلاديمير بوتين ودونالد ترامب لا يزال ممكناً، لكن «يجب أن يسفر عن نتيجة إيجابية ملموسة».

وقالت خلال إحاطة صحفية «اجتماع الرئيسين لم يستبعد تماماً من جدول الأعمال.. أعتقد أن الرئيس ترامب والإدارة الأمريكية بأكملها، يأملون في حدوثه يوماً ما».

ومن جهته، نفى المتحدث باسم الكرملين فشل قمة بودابست، وقال دميتري بيسكوف رداً على سؤال صحفي حول القمة «لم يحدد أحد مواعيد دقيقة للقمة، ولم يتم الاتفاق عليها، ومن هذا المنطلق، كان من الصعب جداً إفشال شيء لم يتم الاتفاق عليه بشكل محدد».

وأضاف «ترامب وبوتين لا يريدان إضاعة الوقت عبثاً، والاجتماع لمجرد الاجتماع».

وأشار إلى أن الرئيس ترامب صرح بأنه في الوقت الراهن توقف عن التفكير في عقد القمة، ولكنه قال عدة مرات إنه لا يستبعد عقد مثل هذه القمة لاحقاً.

وأكد أن «الرئيس بوتين يشارك الرئيس ترامب وجهة النظر هذه أيضاً، وأشار إلى ذلك شخصياً أثناء حديثه لوسائل الإعلام».

جدوى العقوبات على روسيا

بعد أن شكك الرئيس الأميركي مراراً بجدوى فرض أي عقوبات جديدة على موسكو لإقناعها بتغيير موقفها من الحرب على أوكرانيا، أعلن فرض عقوبات على كبريات شركات النفط الروسية، في أول إجراءات أميركية مباشرة ضد روسيا خلال إدارته الثانية.

ومع أن العقوبات الجديدة تهدف إلى إرسال إشارة واضحة إلى أن صبر ترامب على بوتين قد بدأ ينفد في الوقت الذي يبحث فيه عن طرق للضغط على روسيا من أجل التوصل إلى اتفاق سلام ينهي قرابة أربعة سنوات من القتال، من المتوقع أن تنتج عن هذه العقوبات ضرراً كبيراً في روسيا، حيث يعتبر النفط أحد أكبر مصادر الإيرادات الاقتصادية فيها.

ويرى خبراء أميركيون أن فرصة ترامب لإنهاء الحرب مازالت موجودة، ولكنه يحتاج إلى ضغط أكبر على بوتين لإقناعه بالتفاوض بجدية أكبر، وإن لم يفعل ذلك، فستفشل جهود الوساطة التي يبذلها لوقف حرب أوكرانيا التي تصور أن بإمكانه وقفها خلال ٢٤ ساعة بعد وصوله البيت الأبيض.

يذكر أن اللقاء الأول منذ اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا بين الرئيسين عقد في ألاسكا، وانتهى دون التوصل إلى وقف إطلاق النار، ودون تحديد أي مجالات تحقق فيها تقدم، رغم أن بوتين قال إن الزعيمين توصلا إلى اتفاق «للتمهيد الطريق نحو السلام في أوكرانيا»، وأوضح ترامب أن هناك مجالات لا تزال موضع خلاف.

وألمح الرئيسان بشكل غامض إلى إحراز تقدم، لكنهما لم يقدما أي توضيحات بشأن القضايا التي ناقشاها أو ما تم الاتفاق عليه.

تعليق المجلس الأعلى السوري اللبناني...
خطوةٌ رمزية أم إعادة نفوذ بوجهٍ جديد؟

جمانة الخالد

رغم الانسحاب الرسمي للجيش السوري من لبنان عام ٢٠٠٥، فإن النفوذ السوري لم يتراجع تماماً، بل استمر عبر قنوات غير رسمية وشبكات اقتصادية وأمنية وسياسية معقدة. لم يكن الوجود العسكري سوى أحد أوجه التأثير، أما الوجه الأخر فاستمر من خلال ما يُعرف بمؤسسات الظل التي شكلت امتداداً لنفوذ دمشق داخل الساحة اللبنانية بوسائل أكثر مرونة وأقل وضوحاً.

يُعد «المجلس الأعلى السوري اللبناني» أبرز هذه المؤسسات، إذ تأسس في إطار معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق الموقعة بين البلدين عام ١٩٩١، وكان بمثابة قناة رسمية وغير رسمية في آن واحد، تربط أجهزة الدولة اللبنانية بنظيراتها السورية عبر لجان تنسيق أمني واقتصادي وسياسي. وبعد انسحاب الجيش السوري من لبنان، ظل هذا المجلس رمزاً لعصر الوصاية، رغم تراجع دوره العلني وبقاء تأثيره في خلفية المشهد.

وفي مطلع تشرين الأول ٢٠٢٥، أعلنت السلطات اللبنانية تجميد العمل بالمجلس الأعلى السوري اللبناني، في خطوة وُصفت بأنها «رمزية أكثر من كونها عملية». فقد أكدت مصادر رسمية أن التنسيق مع دمشق سيستمر ضمن القنوات الدبلوماسية العادية عبر وزارتي الخارجية في البلدين، بينما اعتبرت أوساط سياسية لبنانية أن هذا القرار جاء استجابة لضغوط داخلية تهدف إلى إنهاء أي مظاهر تشير إلى وصاية سورية سابقة.

ورغم الترحيب الظاهري بهذا القرار من بعض القوى السياسية اللبنانية، فإن محللين يرون أن تعليق المجلس لا يعني نهاية النفوذ السوري، بل قد يشكل بداية لإعادة تنظيمه بشكل جديد أكثر انسجاماً مع المرحلة الراهنة. فالتشابكات السياسية والاقتصادية بين البلدين ما زالت قائمة، والتنسيق الأمني في ملفات مثل الحدود واللاجئين والمخدرات لا يمكن أن يتوقف بقرار إداري أو بيان صحفي.

من وجهة نظر دمشق، يُنظر إلى الخطوة على أنها

محاولة لتخفيف الحساسية التاريخية في العلاقة مع بيروت وإعادة صياغة التعاون بما يتناسب مع المتغيرات الإقليمية، خصوصاً في ظل سعي سوريا لتطبيع علاقاتها مع الدول العربية واستعادة مكانتها في جامعة الدول العربية. أما في بيروت، فإن القرار يُقرأ بوصفه محاولة من الحكومة لتأكيد استقلال القرار اللبناني، خصوصاً في ظل الضغوط الشعبية والسياسية لإعادة تعريف العلاقة مع سوريا بعد سنوات من الاضطراب.

لكن وراء هذا المشهد الرسمي، ما زالت قنوات التواصل غير المعلنة بين البلدين قائمة، من خلال رجال أعمال وشخصيات سياسية لبنانية مقربة من دمشق، إضافة إلى شبكات اقتصادية تنشط في مجالات التجارة والطاقة والنفط البري. وتشير تقارير إعلامية إلى أن هذه الشبكات تشكل في الواقع «مؤسسات ظل» تؤدي الدور ذاته الذي كان يلعبه المجلس الأعلى، ولكن من دون مظلة رسمية أو رقابة برلمانية واضحة.

ويحذر خبراء لبنانيون من أن غياب إطار قانوني واضح للعلاقة مع سوريا يفتح الباب أمام استمرار هذه القنوات الموازية، ما يجعل القرار بتجميد المجلس خطوة رمزية لا أكثر. فالقوانين اللبنانية لم تُعدّل بعد لإلغاء المعاهدة التي أنشأت المجلس، كما أن الأمانة العامة للمجلس لا تزال قائمة نظرياً ولم تُحل بالكامل، ما يعني أن إمكانية إعادة تفعيله تبقى مفتوحة في أي وقت إذا اقتضت الظروف السياسية.

من جانب آخر، يُشير مراقبون إلى أن النفوذ السوري في لبنان لم يعد قائماً فقط عبر القنوات الرسمية أو المخابراتية كما في الماضي، بل أصبح أكثر تعقيداً وتشابكاً. فدمشق اليوم تتعامل مع لبنان عبر تحالفات سياسية متغيرة، وشبكات مصالح اقتصادية تمتد بين رجال أعمال من الطرفين، إلى جانب حضورها في ملفات حساسة مثل عودة اللاجئين السوريين والتجارة الحدودية والطاقة. هذه الملفات تمنح دمشق أدوات تأثير فعالة في الداخل اللبناني، حتى من دون وجود مؤسسات رسمية مشتركة.

في المقابل، يرى بعض المحللين أن تعليق المجلس الأعلى يشكل خطوة ضرورية على طريق بناء علاقة ندّية بين البلدين، بعيداً عن لغة الوصاية. فلبنان اليوم يحاول استعادة قراره السيادي وتنظيم علاقاته مع سوريا بما يضمن المصالح المشتركة من دون الخضوع لأي نفوذ سياسي مباشر. غير أن نجاح هذا المسار يتطلب رؤية لبنانية موحدة تجاه دمشق، وهو ما لا يبدو متوفراً حالياً في ظل الانقسام الداخلي حول شكل العلاقة المستقبلية.

ويؤكد حقوقيون لبنانيون أن استمرار مؤسسات الظل أو القنوات غير الرسمية يشكل تحدياً لمبدأ الشفافية والمساءلة، إذ يسمح بتمرير صفقات وتفاهمات بعيداً عن المؤسسات الشرعية، ما يضعف الدولة اللبنانية ويجعلها عرضة لتأثيرات خارجية. ويرون أن الخطوة الحقيقية لا تقتصر على تعليق المجلس الأعلى، بل على وضع إطار قانوني واضح وعلني ينظم العلاقات بين البلدين وفق المعايير الدبلوماسية المتعارف عليها.

في المحصلة، فإن قرار تعليق المجلس الأعلى السوري اللبناني يحمل طابعاً سياسياً أكثر منه إدارياً. هو رسالةٌ رمزيّاً تهدف إلى طيّ صفحةٍ من التاريخ المشترك المثقل بالوصاية، لكنه لا يغير حقيقة استمرار نفوذ دمشق في لبنان عبر شبكاتٍ متشابكةٍ من المصالح والعلاقات. وبينما تسعى الحكومتان إلى إعادة تعريف التعاون بينهما، يبقى السؤال المطروح: هل يمكن فعلاً فصل السياسة عن النفوذ في علاقةٍ تمتد جذورها لعقودٍ من التشابك والاعتماد المتبادل؟ أم أن مؤسسات الظل ستبقى حاضرة، ولكن بأسماءٍ وواجهاتٍ جديدة؟

السجناء السوريون في سجن رومية... انتظارٌ طويل وغموضٌ سياسي يطغى على العدالة

تقرير/ مرجانة إسماعيل

لا يزال المئات من السجناء السوريين المحتجزين في سجن رومية ينتظرون مصيراً غامضاً منذ سنوات طويلة، وسط مطالبات إنسانية متكررة بإطلاق سراحهم أو إعادتهم إلى بلادهم. وبين هؤلاء السجناء معتقلون على خلفيات مختلفة، بعضهم متهم بقضايا إرهاب، وآخرون اعتقلوا بسبب عبور الحدود بشكل غير شرعي أو المشاركة في الثورة السورية. ومع غياب خطة واضحة لمعالجة هذا الملف، تتزايد الشكوك حول وجود تلاعب سياسي بقضيتهم، ويخشى حقوقيون أن يكون هذا الملف ورقة ضغط إقليمية أكثر من كونه قضية إنسانية بحتة.

منذ الصراع السوري انخرطت قضية المحتجزين السوريين في لبنان ضمن الدفعة الأمنية التي تولتها أجهزة الدولة اللبنانية بعد معارك مدينة عرسال في عام ٢٠١٤ وما تلاها من اعتقالات واسعة. ووفقاً لتقارير حديثة، فإن عدد السوريين المحتجزين في سجون لبنان – وأغلبهم في سجن رومية – يُقدّر بأكثر من ألفي سجين. وتشير هذه التقارير إلى أن الكثير منهم لم يُعرضوا على محاكم نزيهة، كما ظلوا في الاعتقال الاحتياطي لفترات طويلة دون صدور أحكام نهائية.

يتوزع المعتقلون السوريون في لبنان إلى ثلاث فئات رئيسية: فئة متهمة بجرائم جنائية عادية أو بعبور غير شرعي، وفئة متهمة بقضايا أمنية أو إرهابية مرتبطة بالحرب السورية أو بانتماءات فكرية، وفئة ثالثة ممن اعتقلوا لأسباب سياسية مثل المشاركة في الاحتجاجات أو دعم الثورة. في هذا الإطار، تشير منظمات حقوقية إلى أن القضاء اللبناني استخدم في بعض القضايا محاكم استثنائية وإجراءات خاصة، نتيح التوقيف الاحتياطي دون مدة محددة، خاصة في القضايا الأمنية.

من ناحية أخرى، تؤكد تقارير حقوقية أن ظروف الاحتجاز في سجن رومية – بسبب الاكتظاظ الشديد والنقص في الرعاية الصحية والغذائية – تجعل من القضية أكثر من مجرد ملف قانوني، بل ورقة ضغط سياسية بين بيروت ودمشق. وتقول هذه المنظمات إن السجن الذي يستوعب نحو ١٢٠٠ سجين يضم اليوم أكثر من ٤٠٠٠ نزيل، بينهم مئات السوريين، في ظروف توصف بأنها «قاسية وغير إنسانية».

شهد عام ٢٠٢٥ تطورات جديدة في هذا الملف بعد انفتاح جزئي في العلاقات بين لبنان وسوريا، وبدء محادثات رسمية بين الطرفين حول مصير السجناء. ففي أيلول من العام نفسه، جرى لقاء بين وفد من وزارة العدل اللبنانية ومسؤولين سوريين، وتم الاتفاق على تشكيل لجنتين مشتركتين: الأولى تُعنى بنقل السجناء السوريين إلى بلادهم، والثانية تبحث مصير المفقودين اللبنانيين في سوريا. إلا أن هذه الاجتماعات لم تؤد حتى الآن إلى أي إجراءات عملية واضحة، إذ تصطدم بعقبات قانونية وإدارية تتعلق بغياب اتفاق تنفيذي واضح بين البلدين.

من جهة أخرى، تؤكد مصادر حقوقية أن عدداً من السجناء السوريين توفوا خلال الأعوام الماضية بسبب الإهمال الطبي وتدهور أوضاعهم الصحية داخل السجن، فيما يواجه آخرون أمراضاً مزمنة دون علاج كافٍ. وتصف جمعيات محلية ما يحدث بأنه «إهمال متعمد» و«انتهاك لحقوق الإنسان»، مطالبة بفتح تحقيقات مستقلة في حالات الوفاة وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

يرى محللون أن سبب تعثر حل هذا الملف يعود إلى طابعه السياسي المعقد، إذ بات ورقة ضغط متبادلة بين الحكومتين اللبنانية والسورية. فكل طرف يستخدم قضية السجناء كورقة تفاوض ضمن ملفات أكبر، تشمل عودة اللاجئين وترسيم الحدود والتعاون الأمني. ووفقاً لمصادر دبلوماسية، فإن أي تقدم في هذا الملف مرتبط بمصالح إقليمية أوسع، ما يجعل حياة السجناء مرهونة بتجاذبات سياسية لا دخل لهم بها.

أما من الناحية الإنسانية، فإن انتظار هؤلاء السجناء المستمر منذ سنوات ترك آثاراً عميقة على عائلاتهم التي لا تعرف مصير أبنائها. كثير منهم لم يُسمح له بالزيارة، وبعضهم فقد الاتصال بذويه منذ سنوات. ويروي أقارب المحتجزين قصصاً عن معاناة قاسية، وعن محاولات يائسة لمعرفة ما إذا كان أبناؤهم أحياء أم توفوا داخل السجن.

القانون اللبناني لا يتضمن آلية واضحة لإعادة السجناء السوريين إلى بلادهم، رغم وجود اتفاقيات لتسليم المجرمين. وتقول منظمات حقوقية إن المطلوب اليوم هو إنشاء لجنة قضائية مستقلة لمراجعة ملفات جميع السجناء السوريين، وتصنيفهم وفقاً لوضعهم القانوني، بحيث يُفرج عن من أنهى محكوميته أو لم تثبت إدانته، ويُنقل الآخرون ضمن اتفاق قانوني واضح مع الحكومة السورية الانتقالية يضمن سلامتهم ومحاكمتهم وفق معايير العدالة.

كما تدعو هذه المنظمات إلى تحسين ظروف الاحتجاز في سجن رومية، وتوفير رعاية طبية ملائمة، وضمان تواصل السجناء مع عائلاتهم ومحاميهم. وتؤكد أن استمرار الوضع الراهن يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن على السلطات اللبنانية التعامل مع هذا الملف بعيداً عن الحسابات السياسية والإقليمية.

تبقى قضية السجناء السوريين في سجن رومية اختباراً حقيقياً لقدرة الدولة اللبنانية على احترام حقوق الإنسان وتطبيق العدالة بعيداً عن الضغوط السياسية. كما تمثل تحدياً للعلاقات اللبنانية السورية التي تتأرجح بين التعاون والتوتر. وحتى اللحظة، لا يزال مصير مئات السوريين خلف أسوار رومية معلقاً بين الأمل والخوف، في انتظار قرارٍ سياسياً يُنهي سنواتٍ طويلةً من الغموض والمعاناة.

حمص.. المخدرات بين الواقع اليومي للشباب وخطر الانحدار الاجتماعي

حمص/ بسام الحمد

يبدو أن أزمة المخدرات لم تغب عن الحياة اليومية في حمص وسط سوريا، فقد أصبحت جزءاً من المشهد الاجتماعي بين الشباب، لا كخيار للمتعة أو الفضول، بل كمهرب مؤقت من واقع قاسٍ يفرضه الفقر والبطالة والضغوط النفسية المتراكمة على مدى سنوات الحرب. في الأحياء الشعبية مثل باب تدمر والقصور، يمكن رؤية عشرات المراهقين والشبان يجلسون قرب المقاهي الصغيرة أو الأرصفة، بعضهم يدخن الحشيش، وآخرون يتداولون حبوب الكبتاغون، في مشهد يعكس هشاشة الرقابة وقلة الوعي بخطورة الأمر.

في حي البياضة، يروي راند، ٢٣ عاماً، قصته التي بدأت حين فقد عمله في مصنع صغير بعد أن تقلصت الأجور وتوقفت كثير من المشروعات عن العمل. يقول: "في البداية جربت الحشيش لأهدأ بعد يوم طويل من البحث عن عمل، لكن سرعان ما أصبحت الحبوب جزءاً من حياتي اليومية، تساعدني على الصمود، أنسى التعب والقلق، حتى لو كان ذلك مؤقتاً". يضيف راند أن الضغط النفسي الكبير من فقدان الأمل يجعل الشباب أكثر عرضة للتجربة، وغالباً بدون معرفة حقيقية بعواقب الإدمان.

أما سلمى، طالبة جامعية في العشرينيات، فتروي تجربة صديقتها المقربة، التي لجأت للكبتاغون بسبب الوحدة والخوف من المستقبل: "رأت أن الحبوب تمنحها لحظات سكينة، حتى لو كانت قصيرة، لأنها تشعرها أنها تسيطر على شيء في حياتها، ولو كان وهمياً". تتابع سلمى: "الحرب تركت جروحاً نفسية في كل بيت، والشباب يحاولون علاج أنفسهم بطريقة خاطئة، وغالباً بدون أي دعم نفسي أو استشارة".

في سوق المدينة القديم، لاحظنا مشاهد متكررة لعربات صغيرة يبيع فيها بعض الباعة الحشيش أو حبوباً مجهولة المصدر، والزبائن يتناقلونها بحرية، على مرأى من الأطفال والأهالي. بعض هؤلاء الباعة، مثل كريم، ٢٩ عاماً، يعمل في بيع المواد المخدرة بعد فقدان عمله كميكانيكي سيارات. يقول: "ليس لدي خيار آخر، والمواد متوفرة، والأسعار مستقرة، وأحياناً أحاول أن أشرح للزبائن المخاطر، لكن الحاجة أكبر من كل شيء".

المعالجة النفسية تعتبر المخدرات انعكاساً للوضع الصحي العام في المجتمع. تقول المعالجة النفسية منى حاتم: "الشباب يعانون من الاكتئاب المزمن والقلق المستمر، والمخدرات تصبح وسيلة للتعامل مع الألم النفسي، طريقة للهروب من الواقع الصعب، أو لإسكات الأفكار المقلقة ولو مؤقتاً". وتضيف أن التعرض المستمر للصدمات النفسية من دون دعم أو متابعة يزيد من احتمالات الإدمان، وأن الكثيرين يرون في المواد المخدرة مهرباً من الفراغ واليأس.

يوسف، ٣٥ عاماً، كان رساماً قبل الحرب، أصبح عاطلاً بعد توقف معظم الأنشطة الاقتصادية، يروي: "الحبوب تعطي شعوراً مؤقتاً بالسيطرة، والحشيش يعيد لي بعض الأحاسيس الجميلة التي فقدتها، كأنني أعيش ذكريات قديمة، أو أخلق خيالات أهرب بها من الواقع". ويشير يوسف إلى أن المجتمع غالباً يلوم المدمنين ويعاملهم كمجرمين، دون النظر إلى الأسباب الحقيقية التي دفعتهم إلى هذه الحالة.

في المقابل، الجهات الرسمية في حمص تعمل على محاربة الظاهرة، رغم التحديات الكبيرة. مديرية مكافحة المخدرات بالشراكة مع مديرية الصحة قامت بحملات ضبط محدودة، إلا أن الوصول إلى الشباب المنتشرين في الأحياء الشعبية يبقى صعباً. ومن بين الخطط الحكومية، إنشاء مراكز علاج وتأهيل لتقديم الدعم النفسي والإرشاد، بالتعاون مع منظمات دولية، لتقليل فرص الانزلاق في الإدمان وإعادة تأهيل المتضررين اجتماعياً ونفسياً.

الخبير الاجتماعي حيدر السلامة يؤكد أن الحل لا يقتصر على الإجراءات الأمنية والقانونية، بل يشمل تغيير الثقافة المجتمعية: "يجب أن ندرك أن المدمن ليس مجرد مشكلة قانونية، بل إنسان يحتاج إلى فهم ودعم. المدارس، الإعلام، والمنظمات المدنية يمكن أن تلعب دوراً مهماً في التوعية ومنع الانحدار الاجتماعي الناجم عن تعاطي المخدرات".

يعكس مشهد المخدرات في حمص صورة أكبر لمجتمع يعاني من صدمات متراكمة، ويبحث عن مهرب ولو مؤقت، بين الحشيش والحبوب والخيبات اليومية. ومع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، يبقى السؤال الأكبر: كيف يمكن للمجتمع والسلطات حماية الشباب وتأمين مستقبلاً بعيداً عن الإدمان، قبل أن تصبح المخدرات جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية في المدينة؟

حمص وحماة.. تصفية حسابات الماضي تهدد المدنيين واستقرار المدن

تقرير/ جمانة الخالد

تتعالى أصوات إطلاق النار بين الحين والآخر، في شوارع حمص القديمة وأحياء حماة المتشابكة، لتذكّر السكان بأن موجة العنف لم تنته بعد، وأن بعض من عملوا سابقاً مع النظام المخلوع وميليشياته لا يزالون يحاولون زعزعة الأمن والاستقرار في المدن. ليست عمليات اغتيال عشوائية تقتصر على المواجهات، بل تتخذ طابعاً ممنهجاً يستهدف المدنيين أحياناً لترويع السكان، وإرسال رسائل تهديدية لمن يتجرأ على الظهور علناً أو الاحتفاظ بحياته الطبيعية.

في حي الزهراء بحمص، يقول عماد، صاحب محل خضار، إن جيرانه يعيشون تحت الخوف الدائم: "قبل أيام، اقتحم شخصان ملثمان أحد المنازل مستخدمين بندقيتين، وأطلقوا النار على أحد الأشخاص البالغ من العمر أربعين عاماً، لم يكن له أي انتماء سياسي أو عسكري سابق، لكنه كان معروفاً بين الجيران بعلاقاته الطيبة". الحادثة لم تقتصر على الخوف الشخصي، بل هزت الحي بأكمله، وجعلت الأهالي يعيدون النظر في أي حديث عن الماضي أو أي نشاط اجتماعي في الليل.

في حماة، يروي شاب يُدعى ياسر كيف تعرضت عائلته لمحاولة اغتيال بسبب علاقة أحد أقاربهم السابقة بقوات النظام. "لم يعد هناك أمان حتى للمدنيين، حتى إذا لم يشاركوا في أي صراع سابق"، يقول ياسر، موضحاً أن المهاجمين يستخدمون دراجات نارية صغيرة، وبنادق ومسدسات مزودة بكواتم صوت، ما يجعل العملية شبه مستحيلة للملاحقة أو التعرف على الفاعلين.

مصادر محلية أكدت أن بعض هذه العناصر السابقة، الذين كانوا يعملون في ميليشيات مختلفة، لم يكتفوا بالتخفي أو الاستسلام للقانون، بل يواصلون استهداف المدنيين بشكل مباشر أو غير مباشر، مستخدمين الاتهامات المزيفة بالارتباط بالشبيحة أو المشاركة في أعمال النظام المخلوع ذريعة لتصفية حسابات شخصية أو السيطرة على مناطق محددة. وتنتشر على وسائل التواصل الاجتماعي حسابات مجهولة، تعرض صوراً لأشخاص مدنيين وتتهمهم زوراً بالمشاركة في أعمال عنف سابقة، بهدف تخويف السكان وخلق مناخ من الفوضى.

في حي المساكن بحمص، شهدت الساعات الأخيرة حادثة مماثلة، حيث حاول شخصان ملثمان مهاجمة تاجر أثاث محلي يُدعى سامر زين العابدين، مستخدمين بندقية، إلا أن الأعطال الفنية في السلاح حالت دون إصابته مباشرة، فاستعمل أحدهم مسدساً مزوداً بكاتم صوت، وأصابه في كتفه قبل أن يلوذ بالفرار. يقول جيران سامر إن الرجل لم يكن له أي صلة بالسياسة أو أي ميليشيات سابقة، وهو مجرد مدني حاول كسب رزقه من التجارة البسيطة.

من جهته، يرى المحامي عثمان الخضر أن هذه الموجة من العنف تنبع من غياب المحاسبة على أعمال النظام السابق، لكنها تحولت اليوم إلى أداة لاستهداف المدنيين وترويعهم، وإشاعة الفوضى في المدن. "بعض هؤلاء يستخدمون الماضي كغطاء لتصفية الحسابات الشخصية، ويستغلون ضعف المؤسسات القضائية والأمنية في منعهم من استهداف المدنيين بشكل مباشر"، يقول الخضر، مشيراً إلى أن المواطنين باتوا يشعرون بأن أي تحرك أو نشاط يومي قد يجعلهم عرضة للتهديد.

أحد موظفي بلدية حماة، طلب عدم ذكر اسمه، أشار إلى أن السكان بدأوا يخفون هوياتهم ويحجمون عن التجول ليلاً، بينما أصبح الهبوط إلى مدارسهم بحذر، والمحلات التجارية تفتح أبوابها فقط خلال النهار، وكل نشاط اجتماعي يرافقه القلق من إمكانية حدوث حادث مفاجئ.

في هذه المدن، لا يقتصر تأثير العنف على الخوف النفسي، بل يمتد ليشمل الاقتصاد المحلي واستقرار الأحياء. أصحاب المشاريع الصغيرة يترددون في توسيع أعمالهم، والمواطنون يتجنبون التواجد في الأسواق بعد ساعات معينة، بينما بعض المناطق تتعرض لعمليات ابتزاز وتهديد مباشر تحت مسمى "مكافحة الشبيحة"، في حين أن الضحايا هم من المدنيين الأبرياء.

يبقى السؤال الحاسم: كيف يمكن للسلطات المحلية تعزيز الأمن وحماية المدنيين في ظل استمرار محاولات زعزعة الاستقرار من قبل عناصر تحاول الانتقام من الماضي؟ ومع غياب العدالة الانتقالية الفعلية، يبقى المدنيون في حمص وحماة الحلقة الأضعف، يدفعون ثمن نزاعات لم يشاركوا فيها، ويعيشون على حافة الخوف، وسط مدن تتطلع إلى الاستقرار لكنها تواجه خطر استمرار العنف كجزء من إرث الماضي المظلم. وتبدو حمص وحماة مثالاً على أن الماضين مع النظام المخلوع لا يزالون يشكلون تهديداً، ليس للماضي وحده، بل لحياة المدنيين واستقرار المدن، ما يجعل حماية السكان ومحاسبة العابثين بالأمن المحلي ضرورة عاجلة وملحّة.

اللاذقية بين العتمة والعزلة الرقمية.. حين يتحوّل النحاس إلى لعنة

اللاذقية/ يوسف علي

تعيش محافظة اللاذقية منذ أسابيع على وقع أزمة خانقة في خدمات الكهرباء والاتصالات والمياه، بعد أن تحوّلت سرقة الأكبال إلى ظاهرة يومية تضرب البنية التحتية وتغرق المدينة في الظلام والعزلة الرقمية.

ورغم الوعود الرسمية بـ «تشديد الرقابة» و«الحد من الظاهرة»، إلا أن الواقع يكشف عجزاً شبه تام في السيطرة على السرقات التي باتت تهدد الاستقرار الخدمي والمعيشي في المحافظة.

يفيد مراسل «السوري» بأن أحياء المدينة وريفها، تشهد موجات متلاحقة من السرقات تستهدف الأكبال الكهربائية وأكبال الاتصالات، ما تسبب بانقطاع متكرر للتيار الكهربائي وتعطل الإنترنت والاتصالات عن مناطق واسعة، إضافة إلى توقف مضخات المياه في القرى والأحياء المرتفعة.

يقول أحد الفنيين في شركة الكهرباء: «نُصلح الخط في الصباح، فيُسرق مجدداً في اليوم التالي... وكأننا ندور في حلقة لا تنتهي».

وأكد مراسلنا، بأن المصادر المحلية قدّرت الخسائر اليومية الناجمة عن هذه السرقات بملايين الليرات، مشيراً إلى أن الإصلاحات المتكررة تستهلك مواد وموارد بشرية ولوجستية كبيرة، فيما تبقى النتائج مؤقتة لا تصمد سوى ساعات أو أيام.

ويرى مختصون في الشأن الاجتماعي أن الضائقة المعيشية وانتشار البطالة، من أبرز أسباب تفاقم الظاهرة، إذ تُباع الأكبال النحاسية المسروقة بأسعار مرتفعة في سوق الخردة، ما يجعلها هدفاً مغرياً للسرقة.

ويقول أحد عناصر الضابطة العدلية في شركة الكهرباء – فضّل عدم ذكر اسمه –: «إن معظم السرقات تتم ليلاً في مناطق زراعية أو أحياء بعيدة عن مركز المدينة، حيث يسهل قطع الكابلات وسحبها دون مراقبة، وبيعها لتجار الخردة خلال ساعات قليلة».

ويشير إلى وجود تواطؤ غير مباشر من بعض تجار المعادن الذين يشترون النحاس دون التأكد من مصدره، ما يشجع على استمرار الجريمة وتكرارها.

تُخلّف هذه السرقات خسائر مادية تقدّر بمئات الملايين من الليرات سنوياً، نتيجة الحاجة المستمرة لاستبدال الخطوط المسروقة وتركيب أخرى جديدة.

وتتسبب بعض العمليات أيضاً بإصابات قاتلة بين السارقين نتيجة الصعق الكهربائي أثناء محاولاتهم قطع الأسلاك الحية.

بدورها، لجأت مديرية الكهرباء؛ لمواجهة الظاهرة، إلى استبدال الأكبال النحاسية المعرّضة للسرقة بأكبال من الألمنيوم الأقل قيمة في السوق السوداء، كما عززت المراقبة الليلية في المناطق التي تتكرر فيها السرقات.

فيما أطلقت مديرية الاتصالات بالتعاون مع المجتمع المحلي، مبادرات للإبلاغ عن أي تحركات مشبوهة قرب الشبكات، بينما تعمل البلديات على تركيب إنارة بالطاقة الشمسية في بعض النقاط الحساسة.

ورغم هذه الجهود، يرى المراقبون أن الخطوات الرسمية ما تزال جزئية، وأن الحل يتطلب معالجة شاملة تشمل الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

تقول سمر، من سكان حي المشروع الثاني في اللاذقية: «انقطعت الكهرباء ثلاثة أيام متواصلة لأنهم سرقوا الكابل الأرضي، ورغم حضور ورشات الصيانة، عاد التيار لساعات فقط قبل أن تُسرق الأسلاك مجدداً».

أما علاء شعبان، صاحب ورشة حدادة في ريف جبلة، فيروي معاناته: «الناس توقفت أعمالها، كل مرة تنقطع الكهرباء بسبب السرقات، ونضطر لدفع مبالغ طائلة للاشتراك بالأميرات أو تركيب ألواح طاقة شمسية، نحن ننتظر الإصلاح أكثر مما نعمل».

هذه الشهادات تلخّص حجم المعاناة اليومية التي يعيشها المواطنون بين انقطاع الخدمات وتكرار الأعطال التي لا تنتهي.

ما بين النحاس الذي يغري والفقر الذي يدفع للسرقة، تبقى النتيجة واحدة: مدينة تغرق في الظلام والعزلة الرقمية، وبنية تحتية تُستنزف يوماً بعد يوم، بينما ينتظر الأهالي بصيص ضوء يعيد إليهم ما سُلب من حياة وخدمات.

تصاعد السرقات بالدراجات النارية في حماة يثير قلق الأهالي

حماة/ جمانة الخالد

شهدت مدينة حماة في الأشهر الأخيرة موجة متصاعدة من حوادث السرقة التي طالت المارة والمحال التجارية، ما أثار حالة من القلق والخوف بين الأهالي وأصبح يهدد شعورهم بالأمان في الشوارع العامة. ولاحظ السكان أن القاسم المشترك في معظم هذه الحوادث هو استخدام الدراجات النارية كوسيلة للفرار بعد تنفيذ السرقات، مستفيدين من ضيق الشوارع القديمة وقلة الدوريات الأمنية في بعض الأحياء، ما يجعل ملاحقتهم شبه مستحيلة.

في حي الروضة، كان الشاب «حسن العلي» في طريقه إلى عمله حين حاول شخصان مجهولان انتزاع حقيبته التي تحتوي على أمواله وأوراقه الرسمية. قال حسن: «لم أتمكن من فعل شيء، فقد سحب أحدهما الحقيبة بسرعة كبيرة، حاولت الإمساك بها لكنهما اختفيا قبل أن يتمكن أي أحد من التدخل. شعرت حينها بالخوف الشديد والارتباك، وما زلت أعاني من صدمة الحادث». وفي نفس الحي، تعرضت السيدة «ليلى حمادة» للسرقة أثناء خروجها من السوق الأسبوعي، حيث حاول شاب على دراجة نارية انتزاع حقيبتها التي كانت تحتوي على مستلزمات منزلية وأدوية لأسرتها، وقالت: «لقد شعرت بالعجز والخوف، فاللص اختفى في شارع فرعي قبل أن يراه أحد».

ولم تتوقف السرقات عند المارة، بل شملت السيارات المركونة أيضاً، ففي سوق الهال، تم سرقة محفظة تحتوي على أوراق رسمية وجواز سفر من داخل سيارة كانت متوقفة لبضع دقائق فقط، ما دفع صاحبها إلى تقديم شكوى لقسم الأمن، لكنه لم يتلقَ أي رد، قائلاً: «لا أشك في جهود الأمن، لكننا بحاجة إلى متابعة سريعة، فاللصوص يزدادون وقاحة يوماً بعد يوم».

يرى الأخصائي الاجتماعي «سامي قاسم» أن هذه الظاهرة مرتبطة بالظروف الاقتصادية الصعبة، خاصة مع انعدام فرص العمل وانخفاض القدرة الشرائية بين الشباب، ما يجعل البعض يلجأ إلى السرقة لتأمين دخل سريع. وأضاف: «الدراجات النارية أصبحت في بعض المناطق وسيلة للجريمة، خصوصاً في غياب الرقابة الكافية وكاميرات المراقبة، ما يسهل على اللصوص تنفيذ عملياتهم بسرعة والاختفاء قبل لحظة».

رداً على هذه الموجة، أطلقت محافظة حماة حملة أمنية مكثفة للحد من انتشار الدراجات النارية غير المرخصة، إذ تم منع سيرها داخل الأحياء السكنية، مع مصادرة أي دراجة مخالفة، والسماح للدراجات المرخصة بالتنقل فقط من السادسة صباحاً وحتى الرابعة عصراً. كما نفذت وحدات الأمن الداخلي بالتعاون مع المهام الخاصة حملات ميدانية في أحياء القصور والنبالي والزهراء، إضافة إلى الأسواق الشعبية، وتم ضبط عشرات الدراجات المخالفة، بعضها استخدم في سرقات مثبتة بشهادات شهود. وفتحت شرطة المرور نقاط تفتيش عند مداخل الأسواق لمنع تسلل الدراجات المخالفة إلى المناطق المزدحمة.

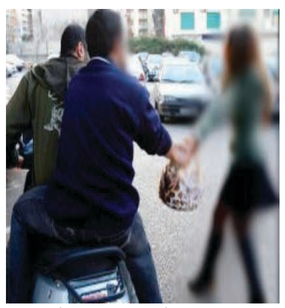

دعت المحافظة المواطنين إلى التعاون مع الأجهزة الأمنية عبر الإبلاغ الفوري عن أي حالة مشبوهة، مؤكدة أن الأمن مسؤولية جماعية لا تكتمل من دون وعي المجتمع. وأشار بعض الأهالي إلى أن الدراجات النارية ليست دائماً وسيلة للجريمة، فالكثير من العمال يعتمدون عليها في تنقلاتهم اليومية لتأمين لقمة العيش، مثل العامل «وسيم حيدر» الذي يعمل في توصيل الطلبات، موضحاً أنه يحترم القرارات الأمنية لكنه يأمل ألا تُعاقب الدراجات الشرعية التي يستخدمها لكسب رزقه.

ورغم الترحيب الشعبي بالإجراءات الأمنية، يرى المواطنون أن استمرار الدوريات والمراقبة الدائمة أهم من الحملات المؤقتة، لأن اللصوص يعودون مباشرة بعد انتهاء أي حملة. ويشير الأخصائي الاجتماعي إلى أن هذه الجرائم تترك آثاراً نفسية واجتماعية عميقة، فالخوف يضعف الثقة بين الناس ويعزز الإحساس بالعجز، ما يجعل مواجهة الظاهرة بحاجة إلى مزيج من الحلول الأمنية والاجتماعية، إلى جانب تحسين الظروف المعيشية للشباب حتى لا تتحول الحاجة إلى وسيلة للجريمة.

إن ما تشهده حماة اليوم من تصاعد في سرقات الدراجات النارية ليس مجرد ظاهرة عابرة، بل يعكس تحديات اقتصادية وأمنية متشابكة، إلا أن التحرك الجاد من المحافظة والأجهزة الأمنية يمثل خطوة أولى لاستعادة الشعور بالأمان. تطبيق القوانين بحزم، تفعيل الرقابة التقنية، ومشاركة المواطنين تشكل مثلث الأمان الذي قد يعيد إلى المدينة طمأنينتها، لتبقى حماة مدينة صامدة تواجه التحديات بعزم أهلها ووعيهم، وبقوة القانون الذي لا يسمح بالعبث بأمنها.

نساء شمال وشرق سوريا... من الهامش إلى صدارة المشهد

صباح خليل

شهدت مناطق شمال وشرق سوريا خلال السنوات الأخيرة تحولات عميقة أعادت تشكيل ملامح المجتمع والسياسة والاقتصاد في ظل الحرب التي اندلعت عام ٢٠١١.

وسط هذه التحولات الكبرى، برزت النساء كقوة اجتماعية وسياسية فاعلة، استطعن عبر النضال والعمل المستمر أن يتحول من موقع التهميش إلى موقع المشاركة والتأثير، وأن يصنعن تجربة استثنائية في تمكين المرأة وبناء مجتمع أكثر عدلاً ومساواة.

فبعد طرد قوات النظام من أجزاء واسعة من شمال وشرق البلاد، بدأت ملامح إدارة ذاتية ديمقراطية تتشكل على أسس جديدة، تتبنى مبدأ المساواة بين الجنسين كشريك أساسي في صنع القرار، وقد نصّت اللوائح التنظيمية للإدارة على مشاركة النساء بنسبة لا تقل عن خمسين في المئة في المجالس والهيئات السياسية والإدارية، وهو ما أتاح لهن الوجود الفعلي في مواقع كانت مغلقة أمامهن لعقود طويلة.

هذه التجربة لم تقتصر على الجانب الرمزي، بل انعكست عملياً في صياغة القوانين المحلية والسياسات الاجتماعية التي تراعي حقوق المرأة وتدعم مشاركتها في الحياة العامة.

في هذا الإطار، تأسست مجالس محلية تمثل مختلف المكونات الاجتماعية والثقافية، وتشارك فيها النساء بصورة مباشرة، ليس فقط كعضوات بل كصانعات قرار في مجتمعاتهن المحلية.

وقد أتاح ذلك لهن المساهمة في رسم السياسات الخدمية والتعليمية والتنموية، وتعزيز حضورهن في الحياة المدنية، وهذا التحول المجتمعي ساهم في إعادة تعريف دور المرأة، من كونها تابعة أو محصورة في المجال الأسري، إلى كونها شريكة أساسية في الإدارة والتنمية وصناعة المستقبل.

في الميدان العسكري أيضاً، برزت تجربة وحدات حماية المرأة (YPJ) التي شكّلت نقلة نوعية في مفهوم مشاركة النساء في الدفاع عن مجتمعاتهن، التحقت آلاف النساء بهذه الوحدات وتلقين التدريب والتمويل اللازمين، لتصبح هذه التجربة نموذجاً عالمياً في كسر القيود الاجتماعية التي كانت تحول دون انخراط المرأة في الأدوار القتالية أو الدفاعية.

وهذا الظهور لم يحمل دلالة عسكرية فحسب، بل رمّز صورة المرأة القادرة على المبادرة وتحمل المسؤولية في أصعب الظروف.

أما في مجال التعليم، فقد أُطلقت برامج موسعة لتشجيع الفتيات على الالتحاق بالمدارس وتقليص نسب التسرب، بعد سنوات من التراجع الذي فرضته ظروف الحرب والنزوح، كما أنشئت مراكز للتدريب المهني والتعليم الحرفي تهدف إلى تمكين النساء من اكتساب مهارات جديدة تؤهلهن لدخول سوق العمل وتحقيق استقلال اقتصادي يخفف من تبعيتهن ويزيد من مشاركتهن في النشاط الإنتاجي.

وبرزت في المجال الاقتصادي مشاريع صغيرة وتعاونيات نسائية أسهمت في تحسين مستوى المعيشة داخل المجتمعات المحلية، هذه التعاونيات وفرت فرص عمل جماعية للنساء في مجالات الزراعة والصناعات الغذائية والحرف اليدوية، وشكلت مثالاً على قدرة النساء على إدارة المشاريع وتحقيق عوائد اقتصادية مستدامة.

وفي ظل الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها المنطقة، باتت هذه المبادرات مصدر أمان واستقرار نسبي لكثير من الأسر.

ترافق ذلك مع جهود ملموسة لمناهضة العنف ضد النساء من خلال إنشاء مراكز تقدم الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني للناجيات من العنف الأسري، إلى جانب تطوير خدمات الرعاية الصحية، خاصة في مجالات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

وساعدت هذه الخدمات في تحسين الوضع الصحي للنساء وتعزيز وعيهن بحقوقهن الجسدية والاجتماعية، كما أطلقت منظمات المجتمع المدني برامج توعوية تركز على كسر الصور النمطية التي تُحصر دور المرأة، وتشجع على المساواة في الفرص والتعليم والعمل.

إلى جانب ذلك، لعبت النساء دوراً بارزاً في مسارات بناء السلام، فقد شاركن في مبادرات مثل "النساء من أجل السلام" التي تهدف إلى إدماج أصوات النساء في عمليات الحوار والمفاوضات، بما يضمن تمثيل رؤيتهن في مستقبل المنطقة.

ولم تكن هذه المشاركة شكلية، بل أسهمت فعلاً في ترسيخ ثقافة السلام والمصالحة المجتمعية داخل المناطق التي أنهكتها الصراعات المسلحة.

ورغم حجم الإنجازات التي تحققت، ما تزال النساء في شمال وشرق سوريا يواجهن تحديات متعددة، من بينها استمرار بعض الموروثات الثقافية التي تقيد حركتهن، وتفرض عليهن أدواراً تقليدية، إضافة إلى الظروف الأمنية الهشة التي تهدد الاستقرار، والأزمات الاقتصادية التي تحد من فرص العمل والتنمية.

ومع ذلك، فقد أثبتت التجربة أن النساء في هذه المنطقة يمتلكن القدرة على الصمود، والإصرار على تحقيق مزيد من التقدم رغم كل الصعاب.

إن الحفاظ على هذه المكتسبات وتعزيزها يتطلب

عملاً متكاملاً على عدة مستويات، من تطوير التعليم الموجه للفتيات، وتوسيع البرامج التدريبية والقيادية، إلى سن قوانين تحمي النساء من العنف والتمييز وتضمن مشاركتهن في مواقع صنع القرار.

كما أن دعم التعاونيات والمشاريع النسائية الصغيرة، وتمكين منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق المرأة، يشكل أساساً لاستمرار الزخم الإيجابي الذي تشهده المنطقة.

تجربة نساء شمال وشرق سوريا اليوم ليست مجرد حالة محلية، بل نموذج إنساني يبرهن أن المجتمعات الخارجة من الحرب قادرة على إعادة بناء نفسها إذا ما أُعطيت النساء حقهن الكامل في المشاركة.

إنهن يكتبن فصلاً جديداً من تاريخ المنطقة، فبعد سنوات من التهميش، أصبحن رمزاً للمقاومة والنهضة والأمل، وشريكات فعليات في رسم ملامح مستقبل أكثر عدلاً وإنصافاً.

حرب غزّة... المرآة التي عرّت الجميع

لم تكن حرب غزّة الأخيرة مجرّد مواجهة عسكرية بين إسرائيل و«حماس»، بل زلزالاً سياسياً هزّ بنية المنطقة بأكملها، وأعاد خلط الأوراق في معادلة الصراع التي ظلّت مجمّدة لعقود. الحرب التي بدأت في السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، حين نفّذت «حماس» هجومها المفاجئ على مستوطنات غلاف غزّة، كشفت أن ما يُسمّى «الاستقرار النسبي» في الشرق الأوسط لم يكن سوى وهم هشّ، وأن جميع القوى الفاعلة، من إسرائيل إلى إيران والولايات المتحدة، وجدت نفسها عارية أمام واقع جديد لا يمكن تجاهله.

إسرائيل التي بدت في الأيام الأولى للحرب كأنها استعادت صورة القوة التي لا تُقهر، سرعان ما انكشفت أمام نفسها وأمام العالم. فبالرغم من حجم الدمار الذي ألحقته بقطاع غزّة، لم تتمكّن من تحقيق أي إنجاز سياسي أو استراتيجي حقيقي. الحرب التي وعد نتانياهو بأن تكون "حرب الوجود" تحوّلت إلى مأزق وجودي له شخصياً ولدولته. فالدولة العبرية، التي لطالما فاخر قادتها بتفوّقها العسكري والتكنولوجي، أظهرت عجزاً عميقاً عن ترجمة هذا التفوق إلى مشروع سياسي مستدام. إنها دولة تملك جيشاً قوياً، لكنها تفتقر إلى الرؤية. تقدر على التدمير، لكنها عاجزة عن البناء. تستطيع احتلال الأرض، لكنها لا تعرف كيف تعيش بسلام عليها.

منذ قيامها، عاشت إسرائيل على معادلة "الخطر الدائم"، وجعلت من التهديد الخارجي مبرراً لاستمرار بنيتها الأمنية. غير أنّ حرب غزّة الأخيرة أظهرت أنّ الخطر الأكبر يأتي من داخلها، من انقسامها السياسي الحادّ وتطرّف حكومتها. نتانياهو الذي بنى زعامته على خطاب القوة والخوف، وجد نفسه في مواجهة إدارة أميركية لم تعد ترى في مغامراته العسكرية وسيلة لضمان المصالح المشتركة. وللمرة الأولى منذ سنوات، بدا واضحاً أن واشنطن تسعى إلى تقييد اندفاعته وإعادة ضبط الإيقاع الإسرائيلي بما يتناسب مع رؤيتها الأوسع للمنطقة.

إدارة ترامب الثانية – التي تعود بخطاب أكثر واقعية من الماضي – تدرك أنّ استمرار الحرب في غزّة لا يخدم سوى الفوضى، وأن إسرائيل إذا لم تنتقل من الحرب إلى السياسة ستفقد مكانتها حتى في نظر أقرب حلفائها. ولهذا، بدأ البيت الأبيض بالضغط لتثبيت وقف إطلاق النار والتمهيد لمشروع سلام إقليمي يعيد إحياء فكرة الدولة الفلسطينية، هذه المرّة بدعم عربي ودولي واسع. فالعالم تغيّر، ومعه تغيرت موازين التأييد. أكثر من ١٥٥ دولة باتت تؤيد علناً قيام دولة فلسطينية مستقلة، بينما أبدت دول محورية مثل السعودية والإمارات ومصر امتعاضها من السياسات الإسرائيلية المتطرفة ومحاولات ضمّ الضفة الغربية. هذه المواقف لم تعد مجرد اعتراضات دبلوماسية، بل إشارات واضحة إلى أن استمرار الاحتلال لم يعد مقبولاً كأمر واقع.

ورغم أن نتانياهو يحاول إظهار نفسه قادراً على تحدي واشنطن، إلا أن حدود مغامرته واضحة. إسرائيل لا تستطيع شنّ أي حرب جديدة من دون السلاح الأميركي ولا يمكنها الحفاظ على تفوقها الاستراتيجي من دون الدعم السياسي والاقتصادي الذي توفره الولايات المتحدة. هذه الحقيقة يعرفها ترامب جيداً، ويستخدمها كأداة ضغط لتغيير سلوك الحكومة الإسرائيلية. إنه لا يريد مواجهة مباشرة مع نتانياهو، لكنه في الوقت نفسه لا يمنحه شيكاً على بياض كما فعلت الإدارات السابقة. فالرئيس الأميركي يدرك أن مستقبل المنطقة لا يُرسم في الميدان بل على طاولة التفاهمات، وأنّ السلام الإقليمي الذي تسعى إليه واشنطن لن يتحقق إلا إذا قبلت إسرائيل بأن تكون جزءاً من الشرق الأوسط لا فوقه.

على الجانب الآخر، سقطت أقنعة كثيرة في معسكر ما يُعرف بـ«محور المقاومة». إيران التي روّجت لنفسها كقائدة لمحور المواجهة ضد إسرائيل، بدت عاجزة عن فعل شيء سوى إطلاق التصريحات النارية. «حزب الله» اكتفى بردود رمزية مدروسة، والنظام السوري ظلّ متفرجاً، منشغلاً بأزماته الداخلية وغير قادر على الانخراط في أي مواجهة حقيقية. تبيّن أن هذا المحور الذي طالما تحدّث عن «توازن الردع» لا يملك سوى توازن الخطاب، وأنّ تهديداته المكرّرة لم تكن سوى ضجيج يخفي عجزاً استراتيجياً. لقد كشفت الحرب أن إيران وحلفاءها لا يملكون الإرادة ولا القدرة لخوض مواجهة مباشرة، وأنّ كل ما يملكونه هو أدوات ضغط محدودة تصلح فقط لإبقاء المنطقة في حالة توتّر دائم.

في الوقت نفسه، عرّت حرب غزّة إسرائيل من صورتها كقوة قادرة على فرض النظام. فكل القصف والدمار لم يمنحها أمناً ولا نصراً حقيقياً، بل زاد من عزلتها وعمّق من الشرخ داخل مجتمعها المنقسم أصلاً. كما أحرجت حلفاءها الغربيين الذين باتوا يجدون صعوبة في تبرير المجازر أمام الرأي العام العالمي. إنّ إسرائيل التي كانت تراهن على "انتصار سريع" وجدت نفسها بعد عام في حرب استنزاف لا نهاية واضحة لها، تهزّ صورتها السياسية والأخلاقية.

في هذا المشهد المتشابك، يبدو أن الجميع في مأزق. واشنطن تحاول إعادة الإمساك بخيوط اللعبة، وإسرائيل تبحث عن مخرج من حرب استنزاف غير مجدية، وإيران تخشى أن يؤدي ضعفها المكشوف إلى تراجع نفوذها، والعالم العربي يقف بين الرغبة في الاستقرار والخوف من انفجار جديد. أما الفلسطينيون، فهم كما كانوا دائماً، الضحية التي تُدفع ثمن الحسابات الكبرى.

لقد كشفت حرب غزّة أن الشرق الأوسط يقف أمام منعطف تاريخي حاسم. فإمّا أن تنجح الولايات المتحدة في فرض مسار سياسي جديد يضع نهاية لدورة الحروب المتكررة، وإمّا أن تدخل المنطقة مرحلة من الفوضى المفتوحة لا أحد يعرف مداها. لكن المؤكد أن ما بعد غزّة لن يشبه ما قبلها. فالحرب التي دمّرت المدن والبيوت، دمّرت أيضاً أوهام القوة المطلقة، وأظهرت أن لا أحد قادر على الاستمرار إلى الأبد بسلاحه وحده. وحدها السياسة، مهما بدت بطيئة ومتعبة، قادرة على إنقاذ ما تبقى من هذه المنطقة التي أنهكها الصراع.

بهذا المعنى، لم تكشف حرب غزّة ضعف المحاور فحسب، بل كشفت أيضاً حدود القوة الإسرائيلية، وقيود القرار الأميركي، وسقف الخطاب الإيراني، وفشل العرب في توحيد موقفهم. إنها حرب المرايا التي عرّت الجميع، وأثبتت أن من يربح الميدان قد يخسر المستقبل، وأن من لا يملك مشروعاً سياسياً سيبقى أسير الحرب مهما انتصر فيها.

حين تعود البذور إلى التراب.. موسم القمح في درعا يحكي حكاية الصبر

درعا/ رجاء مختار

بدأ مزارعو درعا هذا الأسبوع موسم زراعة القمح، ومع أول حزمة من التربة المحروثة والجرارات التي تندفع في الحقول، بدت لقطات من الأمل المختلط بالقلق تملأ أفق المحافظة.

في قرية المشنف يتقدم أبو فراس، رجل في الخمسين من عمره، على جراره القديم، يلتقط أنفاسه بعد ليلة من السهر استعداداً للحرث، ويتحدث عن موسم «لا يكون مفرّقاً» بين حاجات العائلة وموثوقية الأمطار وكمية البذار المتاحة.

هذا المشهد الذي يتكرر في عشرات القرى يحمل في طياته رغبة بسيطة: أن يضمن القمح طعاماً وأجرة حياة بعد عام طويل من الضغوط.

تروي أم نادر، التي تعيل أسرة من خمسة أفراد بعد نزوح جزئياً من مدينة مجاورة، كيف أن زراعة قطعة صغيرة من الأرض أصبحت «أملنا الأخير».

تهيئ حفيدها الأرض الصغيرة بأدوات يدوية بينما تراقب هي زراعة البذار بعين حذرة، لا لأنهم يوقنون بنتائج وفيرة، بل لأن الزرع نفسه يمثل استمرارية وحضوراً في الأرض.

بالنسبة لكثيرين هنا، الحقل ليس مجرد مورد اقتصادياً، بل شهادة على البقاء ورباطاً بين الجيل الذي عرف الأرض والجيل القادم الذي يحتاج إلى غرس جذور جديدة.

المشهد العام في درعا هذا الموسم متناقضاً؛ على الورق توجد خطط طموحة لزراعة مساحات واسعة من القمح، لكن الواقع العملي يطرح أسئلة عن قدرة الحقول على إنتاجية تُذكر بعد سنوات من التراجع والجفاف والتقلبات المناخية.

المزارعون يعترفون بأن التحديات كثيرة؛ فالتكلفة المتزايدة للوقود والأسمدة، وتراجع مياه الري في بعض المناطق، وشح البذار الجيد، كلها عوامل تجعل موسم الزراعة يحمل الكثير من المخاطر إلى جانب الأمل.

في مزرعة صغيرة قرب طفس، يوضح شاب يُدعى سامر أنه اختار زراعة مساحات أقل هذا الموسم بعد أن شهد جيرانه خسائر في الموسم الماضي.

«لو زرعت كما في السابق قد أفقد كل شيء»، يقول بحذر، «لكن لو لم أزرع ربما نخسر العجلات التي لا تتوقف عن الدوران؛ من أين سيأتي الدقيق لصنع الخبز؟».

حكايات مثل حكاية سامر تظهر أن قرار الزراعة اليوم ليس مجرد تقنية فلاحية، بل رهانات على الأمن الغذائي والقدرة على التكيف.

الجهات المحلية تشجع على الزراعة وتعلن عن برامج لتأمين البذار وتشجيع الفلاحين، وتعمل مديرية الزراعة على جداول تستهدف مساحات محددة لكل موسم في محاولة لتجديد مخزون الحبوب المحلي.

لكن الأرقام التي يذكرها المزارعون لا تخلو من مرارة؛ فالمواسم الأخيرة شهدت تراجعاً حاداً في الإنتاج، وبعض التقديرات المحلية تشير إلى أن الإنتاج هذا العام أقل بكثير من احتياجات المحافظة، ما يجعل مسألة التسويق وتسلم المحصول وتحديد أجور الفلاحين من أبرز همومهم.

تحتوي قصص الفلاحين أيضاً على مشاهد إنسانية لا تقل أهمية عن الأرقام. موظف صغير في مديرية الزراعة، سميح، يقضي أيامه بين الحقول والمزارعين لشرح إجراءات استلام المحصول وكيفية التسجيل للحصول على البذار المدعوم.

يقول سميح إن مهمته باتت أشبه بوساطة بين عالم بيروقراطي يتغير بسرعة ومزارعين يحتاجون إلى ضمانات بسيطة: دفعة نقدية عند التسليم، وشفافية في الأسعار، وتوافر محطات تعبئة وخزن تعمل بكفاءة.

ولأن الأرض هنا تمر بمراحل تعاقب هشّة، لا تتوقف المخاوف عند حدود الطقس والأسعار فقط؛ فالتجارب السابقة لموسم الحصاد تركت أثرها في نفوس الناس: دفعات متأخرة، أسعار متقلبة، ومخاوف من عدم قدرة الصوامع على استيعاب المحاصيل.

في إحدى القرى، يسرد الشيخ حسان قصة رجل سلّم محصوله بكدّ، وبعد أسابيع لم يستلم ثمنه، فيمسي السؤال عن الثقة بين الفلاح والدولة أو السوق أحد أهم دوافع قرار الزراعة أو التراجع عنها.

ومع ذلك، هناك إشارات على قدرة المجتمع المحلي على الابتكار: مجموعات شبابية تساعد المزارعين في توزيع العمل، وجمعيات قروية تؤمن تمويلاً بسيطاً لشراء البذار، وأسر تستخدم تقنيات بسيطة للحفاظ على التربة وترشيد المياه.

هذه المبادرات الصغيرة قد لا تبدو كبيرة أمام تحديات موسم كامل، لكنها تضع لبنة مهمة في طريق استعادة ثقة الفلاح في الزراعة كطريق للعيش.

في نهاية يوم طويل، ومع إصرار أناس أمثال أبو فراس وأم نادر وسامر، تبدو الأرض في درعا أكثر من مجرد رقعة تُزرع؛ إنها ساحة صمود ومسرحاً لقرارات حياتية يومية.

نجاح الموسم أو فشله لن يكون فقط في الكمية المجمعة، بل في استعادة قدرة الناس على الاعتماد على أنفسهم وعلى بناء منظومة تنصف المزارع وتعيد للقمح مكانته في وجدان السوريين.

هذه الزراعة الأولية اليوم هي محاولة لتثبيت وجود، ورسالة تقول إن الأرض ما زالت هنا، وإن من عليها سيواصل العطاء — وإن بدت المحاصيل محدودة، فإن الإصرار على الزرع نفسه يحكي قصة مجتمع لا يزال يحمل رغبة في الحياة.

دواء دمشق بين الغلاء والتفاوت.. رحلة معاناة الأهالي اليومية

دمشق/ مرجانة إسماعيل

في شارع الحريقة بدمشق، كانت أمينة تقف أمام صيدلية صغيرة، ممسكة بوصفة طبية لطفلتها الصغيرة، عيناها تلمعان بالقلق. تقول بصوت منخفض: «قبل ثلاثة أيام، اشتريت الدواء من صيدلية في حي القيمرية بسعر ١٢ ألف ليرة، واليوم أجد نفس الدواء هنا بسعر ١٦ ألفاً، والمسافة بين الصيدليتين أقل من كيلومتر واحد. أحياناً أشعر أننا نلعب لعبة حظ مع صحة أطفالنا.» أمينة ليست حالة فردية، فهي تمثل آلاف العائلات الدمشقية التي وجدت نفسها أسيرة تفاوت الأسعار والدواء غير المتوافر، وسط غلاء مستمر وانخفاض القدرة الشرائية.

في حي الميدان وحي باب توما، يروي محمد، موظف حكومي، كيف أصبح شراء الدواء رحلة يومية. يقول: «أحياناً أذهب إلى خمس صيدليات لأجد دواء طفلي، وكل صيدلية تفرض سعراً مختلفاً. أغلب الوقت أضطر لشراء الدواء من أول صيدلية أجدها، حتى لو كان السعر أعلى من المتوقع.» ويضيف محمد أن هذا الوضع لا يتعلق بالسلع الكمالية، بل بصحة الأطفال والمواطنين، وهو ما يزيد العبء النفسي والمادي على العائلات.

ويكشف أحد مندوبي شركات الأدوية في دمشق، ويدعى سامر، عن الأسباب الكامنة خلف هذا التفاوت: «المدينة بالرغم من أنها مزودة بشبكة توزيع جيدة، إلا أن بعض المستودعات تفرض أسعاراً مختلفة، كما أن تكاليف النقل الداخلي تلعب دوراً كبيراً، خاصة عند توزيع الدواء إلى الصيدليات البعيدة قليلاً عن المراكز الرئيسية.»

في حي برزة، يروي الصيدلاني علي قصة يومه مع التحديات اليومية: «في بعض الأحيان، نفقد دواءً معيناً لعدة أيام بسبب تأخر المستودعات، أو نفاجأ بارتفاع السعر دون سبب واضح. بعض الزبائن يظنون أننا نستغلهم، لكن الواقع أن هناك فروقاً كبيرة في تكلفة الشراء والنقل.» ويضيف على أن غياب الرقابة الفعالة من وزارة الصحة ونقابة الصيادلة يترك السوق مفتوحاً للتفاوت، ما يجعل المواطن الحلقة الأضعف في معادلة الدواء.

في حي القدم، تحدثت مع سعاد، أم لطفلين، قالت: «في الأسبوع الماضي، اضطررت لدفع ضعف سعر وصفة دواء طفلي، لأن الصيدلية الوحيدة التي توفره رفعت السعر بحجة ندرة الدواء. لا أحد يراقب الأسعار، نحن فقط نتبع تعليمات الصيدلاني لنحصل على الدواء في الوقت المناسب.»

الشركات حاولت إيجاد حلول جزئية لهذه الأزمة، فأنشأت مستودعات صغيرة في مناطق استراتيجية مثل الميدان وبرزة، وأقامت شبكة توزيع تعتمد على مندوب واحد يغطي عدة صيدليات بسيارة مخصصة، لكن هذه الإجراءات مؤقتة. كما يوضح أحمد، مندوب إحدى الشركات: «هذه الطريقة تساعدنا على إيصال الدواء، لكنها لا تحل المشكلة الأساسية، التي تتعلق بغياب شبكة توزيع متكاملة تغطي المدينة كلها، مع ضبط الأسعار وتوحيدها.»

هناك مناطق حظيت بأولوية خاصة، مثل الميدان والحريقة، كونها تضم كثافة سكانية عالية، وتعتبر نقاط توزيع مركزية للصيدليات الصغيرة المحيطة بها. أما الأحياء الأطراف مثل جوبر وبرزة، فتواجه تحديات أكبر بسبب طول المسافات وصعوبة النقل. يقول أحد الصيادلة في جوبر: «أحياناً نضطر لنقل شحنة صغيرة عبر أكثر من سيارة، ما يرفع التكاليف ويجعل الأسعار متفاوتة بلا سبب منطقي.»

الأبعاد الإنسانية واضحة، إذ أن ارتفاع أسعار الأدوية أو تأخر وصولها يؤدي إلى تأجيل العلاج أو اللجوء إلى بدائل أقل فاعلية، ما يزيد من المخاطر الصحية على الأطفال وكبار السن. كما أن هذا الوضع يخلق شعوراً بعدم المساواة بين المواطنين، ويزيد من الضغط النفسي على الأسر ذات الدخل المحدود، ويؤثر على ثقة المواطنين في قدرة الجهات المعنية على ضبط السوق.

رغم الصعوبات، هناك صيادلة يحاولون تقديم عروض لجذب الزبائن أو الحفاظ على أسعار ثابتة ضمن حدودهم، لكن جهودهم محدودة دون دعم حكومي أو رقابة صارمة. ويختتم الصيدلاني علي حديثه بالقول: «المواطن يحتاج دواء متوافر، بسعر عادل، دون أن يضطر للبحث والتنقل بين صيدليات، هذه حقوق أساسية يجب أن نوفرها.»

ويبدو أن حل أزمة الأدوية في دمشق يحتاج إلى أكثر من حلول مؤقتة. مطلوب بناء شبكة توزيع متكاملة، تضمن وصول الدواء لجميع الصيدليات بسعر موحد، مع رقابة صارمة على الأسعار، ودعم حكومي أو منظمات إنسانية لتخفيف العبء على الفئات الأكثر فقراً. كل ما يطلبه الأهالي هو الحق في دواء متوافر بالقرب منهم، بسعر منصف، كي يستطيعوا حماية صحة أطفالهم وضمان سلامتهم دون أن تتحول رحلة الشفاء إلى كابوس يومي.

غلاء الإيجارات يعوق الشباب عن تأسيس مشاريعهم في طرطوس

يشهد قطاع العقارات في محافظة طرطوس تغيرات حادة في الأسعار، خاصة إيجارات المحال التجارية والشقق السكنية، ما أصبح عائقاً أمام الشباب الراغبين في إطلاق مشاريعهم الخاصة. تأتي هذه الضغوط في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة اليومية، ما يزيد الأعباء المالية على الشباب وعائلاتهم.

تعتبر طرطوس ومدنها وقراها من أبرز المناطق السياحية الطبيعية في سوريا، رغم الإهمال الحكومي، وهو ما انعكس على ارتفاع الإيجارات بشكل غير متناسب مع متوسط دخل السكان. تصل بعض إيجارات المحال التجارية في الأحياء الراقية إلى نحو ٥٠٠٠ دولار شهرياً، فيما تتميز المحال في السوق المركزي والحيوية بأسعار مرتفعة للغاية.

ويفضل بعض الملاك الدخول في شراكات مع المستأجرين بدلاً من الإيجار النقدي، حيث يوفر المالك المكان ويضع المستأجر البضاعة والعمل، ويتم تقسيم الأرباح وفق نسبة متفق عليها. وأوضح هيثم منيف الكنج، مهندس معماري من طرطوس، أن هذا الأسلوب دفع محال عديدة للبقاء مغلقة بعد مفاوضات طويلة، إذ كان الإيجار النقدي يصل إلى ٥٠٠٠ دولار شهرياً، ما يمثل عائقاً كبيراً أمام الشباب الطامحين.

وتشمل المشكلة أيضاً الإيجارات السكنية، التي تتراوح بين مليون ونصف المليون وحتى خمسة ملايين ليرة سورية شهرياً بحسب الموقع والحي، حسبما أوضحت الحماسية نوال العبود من صافيتا. وأشارت إلى أن الطابع السياحي للمحافظة يرفع الأسعار بشكل كبير، في حين أن دخول الموظفين والمتقاعدين لا تتناسب مع هذه

التكاليف، ويزداد الأمر صعوبة مع ارتفاع المصروف اليومي للعائلات بين ١٥٠ و٢٠٠ ألف ليرة سورية، وقد يصل سعر فنجان القهوة إلى ٨٠٠٠ ليرة.

وأكدت نوال العبود أن السوق عرضة للتلاعب من قبل المافيات المالية وحيتان رؤوس الأموال، ما يزيد من صعوبة إطلاق مشاريع الشباب الصغيرة والمتوسطة دون دعم مالي أو حلول تشريعية تقلل من عبء الإيجارات المرتفعة.

ويشير خبراء محليون إلى ضرورة تفعيل آليات تشجع الشباب على الاستثمار، وتوفير فرص للوصول إلى محال بأسعار مناسبة، لتنشيط القطاع التجاري وإطلاق طاقات الشباب الإنتاجية. وفي ظل هذه الظروف، يبقى الطموح الشبابي في طرطوس محاصراً بين الأسعار المرتفعة والإمكانات المحدودة، فيما تستمر الدعوات لإيجاد سياسات دعم تساعدهم على تحقيق مشاريعهم وجعل المدينة بيئة حاضنة للأعمال الصغيرة والمتوسطة.

أزمة المواصلات في الساحل السوري تعيق تحصيل الطلاب وتثقل كاهل الأسر

تقرير/ ا-ن

يواجه طلاب القرى والمدن البعيدة عن مدينة اللاذقية في الساحل السوري صعوبات كبيرة في الوصول إلى جامعاتهم ومدارسهم، حيث أصبحت أجور النقل تستنزف الجزء الأكبر من دخل العائلات، وتشكل عبئاً مالياً إضافياً يعوق استمرار الطلاب في التعليم، ويصف بعض الأهالي والطلاب أزمة النقل بأنها «قسط جامعي إضافي» يثقل كاهل الأسرة ويهدد مستقبل التعليم في المنطقة.

وعلى الرغم من توفر وسائل النقل بشكل أكبر بعد سقوط نظام الأسد، إلا أن ارتفاع أجورها شكل هاجساً دائماً لكثير من الطلاب أمام متابعة تعليمهم الجامعي، وتتراوح تعرفة الميكروباصات بين القرى والنواحي ومراكز المدن في محافظتي اللاذقية وطرطوس بين ٥٠٠٠ و٢١٠٠٠ ليرة سورية، حسب المسافة.

وفي حال تم تقدير التكلفة الوسطية للطالب للوصول إلى جامعته والعودة منها يومياً بـ٢٥٠٠٠ ليرة سورية، وبحتاج للدوام الأسبوعي، تصل التكلفة الإجمالية الشهرية لكل طالب إلى نحو ٤٥٠ ألف ليرة سورية لوسائل النقل فقط، ما يعادل تقريباً نصف الأجر الشهري لموظف في القطاع العام.

وبالنسبة لطلاب المرحلة الثانوية، خاصة القادمين من الأرياف البعيدة، فإن ارتفاع أجور النقل أدى إلى اضطرار بعضهم للتوقف عن الدراسة لمدة عام أو عامين، بسبب بعد المدارس وتكلفتها العالية وعدم قدرة الأهالي على تحمل تكاليف النقل اليومية.

وفي الكثير من الحالات، يضطر الطلاب للتخلي عن رغبتهم في دراسة اختصاصاتهم المفضلة، مثل إدارة الأعمال، والاتجاه نحو خيارات أخرى لا تتطلب حضوراً يومياً للمدرسة أو الجامعة.

فعلى سبيل المثال، تبعد قرية «زاما» عن مدينة جبلة حوالي ٣٠ كيلومتراً، وتبلغ أجرة الميكروباص من القرية إلى كراج مدينة جبلة نحو ١٢ ألف ليرة سورية، ثم ٨٠٠٠ ليرة سورية إضافية للوصول إلى جامعة اللاذقية، ما يعني أن الطالب يحتاج لدفع ما يقارب ٤٠ ألف ليرة سورية يومياً للذهاب والإياب، وهو مبلغ مرتفع جدًا بالنسبة لمعظم العائلات.

إياس إبراهيم، طالب في كلية الهندسة التقنية بجامعة طرطوس، اضطر لإيقاف تسجيله في الفصل الدراسي الماضي بسبب تعرفة المواصلات المرتفعة، حيث تصل أجرة الميكروباص بين الشيخ بدر وطرطوس إلى نحو ٣٠ ألف ليرة يومياً ذهاباً وإياباً، دون احتساب أجور «السرافيس» داخل المدن.

وفي ظل هذه الظروف، يلجأ بعض الطلاب مثل معاوية محمود إلى الاستفادة من إمكانية إيقاف التسجيل المؤقت في الجامعات، بدلاً من فقدان حلمهم الجامعي، أو دراسة فرع آخر يتوفر فيه سكن جامعي، أو اختيار فرع يمكن اجتيازه من خلال الاعتماد على الملخصات والمحاضرات الجاهزة.

وتتركز الثانويات الصناعية والتجارية والزراعية في مراكز المدن في محافظتي اللاذقية وطرطوس، ما يدفع أغلب الطلاب غير المتمكنين من الدراسة في الثانوية العامة ضمن القرية إلى التوقف عن الدراسة لعامين، قبل متابعة الشهادة الثانوية بنظام «التعليم الحر».

منار التتان، خريجة معهد تعليمي في مستشفى اللاذقية، ومتزوجة ولديها أولاد طلاب جامعات، قالت إنها حاولت خلال العامين السابقين البحث عن بيت للإيجار في مدينة جبلة، ليتمكن ابنها البكر من متابعة تعليمه في الثانوية الصناعية، مشيرة إلى أن الوضع يمثل تحدياً كبيراً للأهالي الراغبين في استمرار أبنائهم بالدراسة.

وخلال أيام الدوام المدرسي، يعمد أغلب الطلاب للإقامة لدى أقاربهم في المدن أو قرب المدارس، كحل مؤقت لتخفيف الأعباء المالية، كوثر خليل الزين من مدينة الدريكيش بريف طرطوس قالت إنها، مثل كثير من زملائها، تحتاج هذا العام للعيش في منزل قريب من الأقرباء، حيث انتقلت للإقامة في منزل خالها القريب من المدرسة الزراعية في اللاذقية، ريثما تنتهي من دراسة البكالوريا.

من جهته، أشار ظافر مهنا، مهندس من اللاذقية، إلى أهمية وضع الية لتحديد تعرفة الركوب بما يتناسب مع المسافة ووعورة الطرق، مؤكداً أن هناك دراسات قائمة لتقديم تخفيضات مخصصة للطلاب الجامعيين، وإمكانية تسيير رحلات خاصة من أماكن سكنهم إلى الجامعات، بهدف تخفيف الأعباء المالية عليهم.

ومع ذلك، يبقى حلم الطلاب في الساحل السوري معلقاً بين قرى بعيدة وطرق صعبة، فيما تبقى شهاداتهم وآمالهم مؤجلة حتى تتحسن القدرة على الوصول إلى مقاعد الدراسة بشكل يومي.

أزمة النقل، بحسب الأهالي والطلاب، ليست مجرد مشكلة لوجستية، بل تشكل تهديداً مباشراً لمستقبل التعليم والفرص الأكاديمية للشباب في المنطقة، ما يستدعي تدخلاً عاجلاً من الجهات المختصة لتقديم حلول مستدامة تقلل من العبء المالي على الأسر وتمكّن الطلاب من متابعة دراستهم دون انقطاع.

حمص.. العنف المدرسي بين الواقع النفسي والحاجة لتغيير الثقافة التربوية

حمص/ بسام الحمد

في أزقة حمص القديمة وأروقة مدارسها، تتكشف ظاهرة العنف المدرسي كما لو أنها امتداد لما تركته سنوات الصراعات المتواصلة على مستوى المجتمع بأسره، حيث لم يسقط العنف بسقوط الأنظمة أو تبدل المسؤولين، بل استمرّت سلوكياته لتصبح جزءاً من المشهد اليومي للطلاب والمعلمين على حد سواء. في إحدى المدارس الثانوية في حي الزهراء، شاهدنا مشهداً أثار قلق الأهالي: طالب صغير محروم من الدخول إلى الصف بسبب تأخره يوماً واحداً، على الرغم من أن قوانين وزارة التربية تمنع منع أي طالب من الحصص لأي سبب مشروع.

أمينة، والدة الطالب، تروي تجربتها قائلة: "اضطررت لمواجهة الإدارة وتهديد المسؤول بالشكوى، فتم السماح لابني بالدخول بعد تدخل شخصي، لكن شعوره بالمهانة والحرمان كان كبيراً، وقد لاحظت تغيّراً في سلوكه منذ ذلك اليوم". وتضيف أن الإدارة ترى أن العقاب الجسدي أو النفسي وسيلة فعالة للتربية، وهو تصور متوارث يعود لسنوات طويلة.

في ذات الوقت، المعلمة نجلاء، التي تدرّس في ثانوية القصور، تقول إن كثيراً من المعلمين الجدد لا يحملون دبلوماً تربوياً، وإنما تم توظيفهم فور حصولهم على الشهادة الثانوية بسبب نقص الكادر. وتضيف: "الضغط النفسي والمادي على المعلمين كبير، والصفوف مكتظة، ما يجعل بعضهم يلجأ للعنف كوسيلة لضبط الطلاب، كما أن بعض الأهالي يبررونه ويعتبرونه الطريقة الوحيدة لتقويم الأبناء، وهو ما يفاقم المشكلة".

تشرح الداعمة النفسية لبنى حسن أن العنف المدرسي يترك آثاراً عميقة على الطالب: "الطفل الذي يُهان أمام زملائه يشعر بالنقص والرفض، ومع تكرار هذه الممارسات تتكوّن لديه مشاعر خوف وقلق، وقد يميل لاحقاً إلى العنف كرد فعل أو الانعزال عن المجتمع، ما يرسّخ دائرة العنف ويهدد تكوين شخصيته بشكل سليم". وتضيف أن العنف الجسدي أو اللفظي لا يقتصر على المدرسة، بل يمتد إلى العلاقات الاجتماعية، إذ يجد الطفل صعوبة في تكوين صداقات، ويفقد الثقة بالنظام التعليمي، وقد يحمل هذا السلوك إلى مراحل لاحقة من حياته.

في أحد الأحياء الشعبية، رأينا طالبين يتبادلان الشتائم داخل الصف بعد أن ضرب أحدهما الآخر، مشيراً إلى أن الضرب من قبل الإدارة أو المعلمين أمر "طبيعي"، فيما يشير الطالب الثاني إلى أن الأهالي يبررون العقاب الجسدي بالقول إنه "يصقل شخصية الابن". هذه الأمثلة تعكس التحدي الكبير في تغيير النظرة المجتمعية تجاه العقاب الجسدي والنفسي، وتوضح كيف أن الموروث الثقافي يلعب دوراً في ترسيخ العنف.

ليلى حسن توضح أسباب لجوء الكوادر التدريسية للعنف قائلة: "قلة التدريب على إدارة الصفوف، الضغوط النفسية، اكتظاظ الصفوف، والمشكلات المعيشية كلها عوامل تدفع المعلم إلى استخدام أساليب عنيفة، خصوصاً إذا غاب الإشراف الرقابي أو القوانين الرادعة". وتضيف أن المدارس يجب أن تكون بيئة ثانية بعد الأسرة تساعد الطفل على النمو النفسي والاجتماعي، لكن العنف يحوّلها إلى مصدر خوف وألم.

الحلول المقترحة ترتكز على تغييرات شاملة تشمل المدرسة والأسرة والمجتمع. فالتربية على الاحترام والحوار، وتدريب المعلمين على إدارة الصف بأساليب إيجابية، وإدراج برامج للإرشاد النفسي، كلها خطوات أساسية. كما يشدد الخبراء على ضرورة تعزيز وعي الأهالي بخطورة العنف، والتشجيع على التواصل المفتوح بين المدرسة والأسرة، لتفادي انعكاسات سلبية طويلة المدى.

من جهتها، وزارة التربية في حمص تعمل على تعزيز الرقابة ومتابعة حالات العنف، إذ يؤكد مدير الإشراف التربوي سامر الجندي أن أي حالة عنف يتم التحقيق فيها ومحاسبة المسؤول عنها، مع وضع خطط تدريبية للمعلمين لتعزيز مهارات إدارة الصفوف، وتوعية الأهالي حول أهمية بيئة تعليمية آمنة، وتشجيع الطلاب والمعلمين والأهالي على الإبلاغ عن أي تجاوز بشكل سري لضمان حماية المبلغين.

النتيجة واضحة: العنف المدرسي ليس مشكلة فردية، بل انعكاس لثقافة وعادات وموروثات اجتماعية متجذرة، ولتغييره يجب تضافر الجهود بين السلطات التعليمية، الأهالي، والمجتمع المدني، لضمان أن تصبح المدرسة حقاً بيئة للتعلم والنمو النفسي والاجتماعي للطفل، لا مصدر خوف وإهانة.

بلدية عين عيسى تكثّف استعداداتها لفصل الشتاء بخطة وقائية شاملة

الرقة/ حسن الشيخ

مع اقتراب فصل الشتاء، بدأت بلدية الشعب في عين عيسى بتنفيذ حملة شاملة للتجهيزات الشتوية، تشمل تفقد المطربات، وجسور السيول، وشبكات تصريف مياه الأمطار، إلى جانب صيانة الأبنية العامة، ومراقبة جاهزية المرافق الخاصة للظروف الجوية المتوقعة.

وتأتي هذه الخطوات ضمن خطة وقائية أعدّتها البلدية مسبقاً بهدف تقليل الأضرار الناجمة عن الأمطار والسيول التي قد ترافق فصل الشتاء القاسي في المنطقة.

وفي لقاء أجرته صحيفتنا مع أحمد المصطفى نائب الرئاسة المشتركة لبلدية الشعب في عين عيسى، أكد أن هذه الاستعدادات هي جزء من خطة متكاملة تهدف إلى حماية المدينة وسكانها، مشيراً إلى أن البلدية بدأت العمل مع بداية الشهر الجاري، بالتنسيق مع لجنة الخدمات وعدد من الكوادر الفنية واللوجستية، لتفقد وتقييم جاهزية البنية التحتية لاستقبال موسم الأمطار.

وقال المصطفى: «بدأنا بجرد دقيق لجميع المطريات في الأحياء والشوارع الرئيسية، إضافة إلى فحص جسور تصريف السيول والتأكد من خلوها من الانسدادات. كما نفذنا جولات ميدانية على الأبنية العامة مثل المدارس والمراكز الصحية، للتأكد من سلامة الأسطح وأنظمة التصريف فيها، وتوجيه الإدارات المعنية لإجراء أعمال الصيانة الضرورية».

وشدد المصطفى على أهمية إشراك المجتمع المحلي في جهود التحضير الشتوي، قائلاً: «المواطنون لهم دور أساسي في هذا العمل. نحن كبلدية نتحمل مسؤولية صيانة المرافق العامة، لكن من الضروري أن يحرص الأهالي أيضاً على صيانة منازلهم، وتنظيف الأسطح والمزاريب، وعدم رمي النفايات في الشوارع أو مجاري السيول. هذه الإجراءات البسيطة قد تمنع أضراراً كبيرة».

وأضاف أن البلدية أطلقت حملة توعية عبر مواقع التواصل الاجتماعي ولوحات الطرقات، تدعو فيها السكان إلى اتخاذ إجراءات احترازية في منازلهم، ومساعدة كبار السن على تجهيز بيوتهم، وعدم التهاون في تبليغ الجهات المعنية عن أي خلل أو خطر في المرافق العامة.

كما أشار المصطفى إلى أن البلدية تعمل على تأمين مستلزمات الطوارئ تحسباً لأي منخفض جوي قوي، حيث تم تجهيز فرق طوارئ جاهزة للتدخل على مدار الساعة، وتخصيص آليات ومعدات للتعامل مع أي حدث محتمل.

واختتم نائب الرئاسة المشتركة حديثه بالقول: «كل خطوة نقوم بها اليوم هي استثمار في أمن وسلامة أهلنا في عين عيسى. التعاون بين البلدية والمواطنين كفيل بتقليل الأضرار وتوفير بيئة أكثر أماناً للجميع في فصل الشتاء».

درعا بعد الحرب.. أطفال بين الركام يبحثون عن مدرسة

درعا/ رجاء مختار

في صباح ضبابي من خريف درعا، يخرج الطفل يزن (١٠ أعوام) من خيمته الصغيرة وهو يحمل حقيبة مدرسية مهترئة ورثها عن أخيه الأكبر. يسير بحذر بين الركام، متجهاً إلى ما تبقّى من مدرسته التي كانت قبل الحرب منارة للعلم في بلدته "نصيب".

لم تعد المدرسة كما كانت؛ سقفها مثقوب، النوافذ مكسورة، والسبورة التي كانت تزينها كلمات الأمل أصبحت رمادية مائلة إلى السواد. هناك، في زاوية الصف، يجلس يزن مع عشرات الأطفال على الأرض الباردة، يستمعون بصعوبة إلى معلمتهم التي تكتب على لوح خشبي عُلّق مكان السبورة القديمة.

تقول المعلمة نهى، وهي أمّ لثلاثة أطفال، إنها تحاول بكل ما تملك من عزيمة أن تجعل طلابها يشعرون أن التعليم ما زال ممكناً. "لم يبقَ لدينا مقاعد، نستخدم الحجارة والطوب للجلوس. أحيانًا أكتب الدروس على كرتون فارغ، وأحيانًا على جدار رمادي لم يمحه القصف بعد." تضيف وهي تنظر إلى الأطفال: "أخاف أن يعتادوا على هذا الوضع، أن يظنوا أن المدرسة خيمة، وأن التعلم رفاهية وليست حقاً".

في ريف درعا الشرقي، حيث كانت القرى تضج بالحياة قبل سنوات، تحولت عشرات المدارس إلى مبانٍ مهجورة. بعضها انهار بفعل القصف، وبعضها الآخر احتلته العائلات النازحة أو المجموعات المسلحة، ليصبح التعليم في كثير من المناطق مجرد ذكرى. ومع بداية العام الدراسي الجديد، وجد آلاف الطلاب أنفسهم بلا مقاعد ولا جدران تحميهم من المطر أو الحر.

عمر (١٣ عاماً) من بلدة الغارية الشرقية يروي قصته بنبرة هادئة أكبر من عمره: "كنت أحب مادة الرياضيات، كنت أحلم أن أصبح مهندسًا. لكن مدرستنا تهدمت منذ ثلاث سنوات، ولم تُرمم بعد. حاولت الذهاب إلى مدرسة في البلدة المجاورة، لكن الطريق خطرة وطويلة. الآن أعمل مع والدي في الحقول، أساعده في جمع الزيتون. يقول لي أبي إن العلم مهم، لكنه ينتظر اليوم الذي نستطيع فيه العودة إلى المدرسة».

تتحدث أمّ عمر، التي فقدت زوجها في الحرب، عن عجزها بين الرغبة في تعليم أبنائها وبين الخوف عليهم من الطريق: "المدرسة القريبة تحولت إلى مركز إيواء، والمدرسة البعيدة تحتاج إلى مواصلات لا أستطيع دفع تكلفتها. أحياناً أفكر أن أدرّسهم في البيت، لكن لا كتب، ولا كهرباء، ولا وقت».

في مدينة درعا نفسها، التي تحمل ذاكرة أجيال من الطلاب، تظهر بوضوح آثار الدمار في مدارسها. يقول مدير مدرسة "اليرموك" السابقة، الأستاذ محمود السعيد، وهو يشير إلى جدار متصدع: "كانت هذه المدرسة تضم أكثر من ٨٠٠ طالب. اليوم لا يتجاوز عددهم المئة. بقية الأطفال في المخيمات أو في القرى التي نزحوا إليها." يضيف بأسى: "الصفوف تحولت إلى غرف مهجورة. سقف أحدها انهار على المقاعد. لم تأتِ أي جهة لترميمها رغم مناشداتنا المتكررة».

لم تقتصر المأساة على انهيار الأبنية، بل امتدت إلى الأرواح الصغيرة التي اعتادت الخوف أكثر من القراءة. تقول الأخصائية النفسية ريم الحلبي، التي تعمل في مركز دعم مجتمعي بريف درعا الغربي: "الأطفال الذين فقدوا مدارسهم يعيشون اضطراباً نفسياً واضحاً. كثير منهم يعانون من القلق والتشتت ونوبات الصمت الطويل. بعضهم يرى المدرسة مكاناً خطراً، لأنه يربطها بالقصف والانفجارات».

وتتابع: "نعمل على برامج دعم نفسي، لكننا نفتقر إلى التمويل والكادر المختص. لا يمكن لأي طفل أن يتعلم وهو يعيش الخوف كل يوم».

في خيمة صغيرة على أطراف بلدة الحراك، يجتمع أكثر من خمسين طفلاً حول معلمهم الشاب حسام (٢٧ عاماً)، الذي قرر أن يحوّل الخيمة إلى صف مؤقت. يقول مبتسماً رغم التعب: "أنا من أبناء البلدة. كنت أعمل مدرساً في مدرسة حكومية، لكن بعد دمارها قررت ألا أترك الأطفال بلا تعليم. جمعنا بعض الكتب القديمة، واستعرنا سبورة صغيرة من إحدى العائلات، وبدأنا التدريس».

يضيف وهو يوزع أوراقاً مطبوعة: "نحاول أن نعلّمهم القراءة والكتابة والحساب، فقط لنُبقي شعلة العلم مشتعلة. لا نريد لهذا الجيل أن ينسى المدرسة».

تسعى مديرية التربية في درعا، رغم ضعف الإمكانيات، إلى ترميم بعض المدارس المهدّمة. المهندس فراس الطويل، أحد المشرفين على مشاريع إعادة التأهيل، يقول: "لدينا أكثر من ٦٠٠ مدرسة متضررة كلياً أو جزئيًا في المحافظة، لكن التمويل لا يغطي أكثر من ١٠٪ من الحاجة الفعلية. نعمل على إعادة تأهيل بعض الأبنية التي لم تتضرر بشكل كبير، ونحاول تأمين مواد البناء من منظمات محلية." ويضيف: "نحتاج إلى دعم عاجل، لأن كل يوم يمر دون مدرسة يعني جيلاً جديداً من الأميّين».

الأرقام مخيفة، لكنها لا تروي القصة كاملة. فالتعليم في درعا لم يعد أولوية لكثير من الأسر التي تكافح لتأمين لقمة العيش. أمّ محمد، وهي نازحة من بلدة إنخل، تقول: "عندي خمسة أطفال، لا أستطيع شراء الدفاتر والملابس لهم. حتى الطريق إلى المدرسة تحتاج إلى أجرة نقل لا أملكها. أحياناً أرسل بنتي الكبرى فقط، وأقول للبقية: عندما تتحسن الأوضاع».

الطفلة ليان (٩ أعوام) من بلدة طفس تلخّص المأساة ببراءة حين تقول: "أشتاق لصوت الجرس." تقولها وهي تنظر إلى خيمتها التي يرفرف طرفها بفعل الريح. بالنسبة لها، الجرس ليس مجرد صوت، بل رمز للحياة التي تُسرق منها كل يوم.

الدمار في درعا لا يقتصر على الحجر، بل يمتد إلى النفوس والأحلام. في كل ركن من المدينة، يمكنك أن ترى مدرسة مهدمة أو صفاً تحول إلى مأوى. ومع ذلك، لا تزال هناك محاولات صغيرة تحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه: معلم يدرّس بلا راتب، أمّ تجمع الأطفال في بيتها لتعلمهم الحروف، شباب يرسمون لوحات على الجدران المهدمة تحمل عبارات مثل "العلم أقوى من الحرب".

في نهاية اليوم، حين تغيب الشمس خلف أطلال مدرسة قديمة، يجلس الأطفال في الساحات الترابية يراجعون ما تعلموه من كلمات. قد لا يملكون دفاتر أو كتبًا جديدة، لكنهم ما زالوا يحلمون. أحدهم يقول: "عندما تُبنى المدرسة من جديد، سأكون أول من يدخل الصف».

تلك الأحلام الصغيرة هي ما يبقي الأمل حياً في درعا. رغم كل الدمار، ورغم غياب الجدران والسبورات، لا يزال هناك من يؤمن أن التعليم هو الطريق الوحيد للنجاة من رماد الحرب. وفي محافظةٍ أنهكتها السنوات العجاف، يبقى صوت الطفل الذي يردد الحروف الأولى أقوى من أي صدى للمدافع.

طريق الموت بين حمص ودمشق.. حكايات تنزف على الإسفلت

على الطريق الدولي الممتد بين حمص ودمشق، لا يحتاج المسافر إلى كثير من الخيال ليشعر أنّه يسير على خيطٍ رفيع بين الحياة والموت. فكلّ لوحة تحذير، وكلّ أثر لمرامل أسود على الإسفلت، يحكي قصةً عن وجعٍ جديد، وعن عائلةٍ كانت في طريقها إلى بيتٍها، لكنها لم تصل.

في فجرٍ بارد من تشرين، كانت أمجد، وهو شاب في الخامسة والعشرين من عمره، يقود سيارته الصغيرة من حمص متّجهاً إلى دمشق حيث يعمل في ورشة نجارة بمنطقة القدم. الطريق كان شبه خالٍ، والضباب يلفُّ المكان، لكن أمجد لم يكن يتوقع أن آخر ما سيراه في حياته هو الضوء الأبيض لشاحنةٍ خرجت عن مسارها عند جسر قارة. بعد دقائق، كان جسده مسجّى إلى جانب الطريق، والسيارة تحوّلت إلى كومة من الحديد الملتوي. لم يكن أمجد وحده ضحية تلك الليلة، فقد سبقه كثيرون، وتلته قصصٌ أكثر مرارة.

بحسب إحصاءاتٍ رسمية من فرع المواصلات الطرقية بحمص، فإن الطريق الدولي بين حمص ودمشق – بطول يقارب مئةً وسبعين كيلومتراً – يشهد حوادث شبه يومية، تتراوح بين صدماتٍ بسيطة وانقلاباتٍ مميتة. المهندس فادي النجار، مدير فرع المواصلات، يقول إن الطريق يُعدّ من أكثر الطرق حيوية في سوريا، فهو شريان النقل التجاري بين الشمال والجنوب، لكنه في الوقت نفسه بات دورية "قدر المستطاع"، إلا أنّ ضعف الموازنات المخصّصة، وغلاء مواد الزفت والإسمنت والحديد، يجعل الإصلاحات أقرب إلى الترميم المؤقت منها إلى المعالجة الجذرية. ويشير إلى أنّ بعض المقاطع، مثل "منعطف قطينة" و"نقطة جسر الرستن"، تُعرف بين السائقين بـ"المناطق الحمراء" لكثرة ما شهدته من حوادث قاتلة.

الخطرة. يروي الصالح حادثةً مؤلمة وقعت قبل أسابيع: "شاب يقود دراجة نارية بسرعة كبيرة تجاوز شاحنةً عند جسر تلبيسة، فانزلقت الدراجة واصطدم رأسه بالحاجز المعدني. توفي على الفور. كان يرتدي خوذة، لكنها لم تكن مربوطة."

من جهته، يرى يوسف، وهو سائق بولمان يسلك الطريق يومياً منذ خمسة عشر عاماً، أنّ غياب الرقابة الصارمة أسهم في تفاقم "نقطة ضعف قاتلة" بسبب تآكل طبقاته الإسفلتية، وضيق بعض المقاطع التي لم تُوسَّع منذ أكثر من ثلاثين عاماً.

ويضيف النجار أن المؤسسة تنفّذ صيانة الطريق سيّئ بلا شك، لكنّه ليس الجاني الوحيد. يقول المساعد رامي الصالح من شرطة الطرق العامة إن أغلب الحوادث التي يتعاملون معها سببها السرعة الزائدة أو تجاوز المركبات في المنعطفات المشكلة. يقول: "أحياناً ترى شاحنات تنقل بضائع ضعف حمولتها، وعندما نطلب منهم التوقف للتفتيش، يتعلّلون بالوقت والمسافة. السائق يتعب، والطريق لا يرحم. عند المنعطفات، الشاحنة نفسها تترنّح وكأنها سفينة في عاصفة."

ويضيف أنّ بعض السائقين الجدد، ممن حصلوا على رخصهم حديثاً، "لا يدركون خطورة القيادة الطويلة، فيقودون وهم مرهقون أو مشغولون بالهاتف."

مديرية النقل في حمص أطلقت مؤخراً حملة بعنوان "رحلتك إلينا غالية"، ووضعت لوحات إلكترونية تحذيرية على مداخل الطريق، تذكّر السائقين بربط الحزام وعدم التجاوز في المنعطفات. المهندسة هدى جبر، المشرفة على الحملة، تقول إن الهدف هو "زرع ثقافة الوعي قبل فوات الأوان"، مشيرةً إلى أن الحملات الميدانية لا تكفي إن لم تترافق مع تشديد في تطبيق القانون. "حين يدرك السائق أنّ تجاوز السرعة سيكلّفه غرامة حقيقية، أو سحب رخصة، عندها فقط يبدأ بالتفكير مرتين قبل أن يضغط دواسة البنزين."

في استراحة صغيرة قرب جسر تلدو، جلس أبو ناصر، سائق شاحنة قديم، يحتسي الشاي ويتنهد: "هذا الطريق أكل عمرنا. كل يوم نودع حداً من الشباب." يروي أنه قبل عام واحد، انقلبت شاحنة حضرَ أمامه بعد أن حاول سائقها تجاوز باص في منحدر "المشرفة"، فتدحرجت على السفح، وامتلأت الأرض بالبندورة والدم. "ركضنا نحاول نساعد، بس ما عاد في شي نعمله. الله يرحمه."

على بعد بضعة كيلومترات، عند حاجز "قارة"، تقف دورية شرطة الطرق تراقب حركة السير. الرائد أكرم دياب يؤكد أن الدوريات تعمل على مدار الساعة، لكن "الإمكانات محدودة، والطريق طويل، والحوادث أسرع مما نتوقع." ويشير إلى أن الكاميرات المقترحة لمراقبة السرعة لم تُركّب بعد بسبب كلفتها العالية، رغم أهميتها في الردع.

وأجمع أهالي وسائقون على ضرورة توسيع الطريق بإضافة مسرب ثالث في الاتجاهين، وتجديد طبقة الزفت بالكامل، إضافةً إلى تركيب إنارة بالطاقة الشمسية في المقاطع المعتمة، ووضع عاكسات أرضية وشاخصات تحذيرية مضيئة، لاسيّما عند المنعطفات والجسور والمداخل الفرعية.

يقول المهندس النجار إن مشروع التأهيل الكامل للطريق مطروح منذ سنوات، لكن التمويل اللازم "لم يكتمل بعد". ويضيف بحزن: "نحن نُصلح ما يمكن إصلاحه، لكنّ الدماء التي تُراق يومياً على هذا الطريق تفوق كل الموازنات."

الطريق بين حمص ودمشق ليس مجرّد خط أسفلتي يربط مدينتين، بل هو ذاكرة يتحرّك فوق جراحه. كلّ سيارة تمرّ عليه تحمل قصةً، وكلّ كيلومتر فيه يختزن دعاء أمّ، وقلق أب، وأمل سائق يريد فقط أن يصل بسلام. لكن حتى يتحقّق ذلك، لابدّ من إرادةٍ جادّة لإعادة الحياة إلى هذا الشريان الذي تحوّل إلى نزيفٍ مفتوح، قبل أن يستيقظ الناس ذات صباحٍ ليجدوا أن عدّاد الموت قد تجاوز حدود الاحتمال.